بنك أبوظبي الوطني NBAD

بنك أبوظبي الوطني التقرير السنوي لعام 2016

إرساء الأسس لمستقبل مستدام

المغفور له بإذن الله تعالى
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

المحتويات

نبذة عامة وأبرز المؤشرات المالية 06
نظرة عامة على أداء البنك خلال العام 2016 08
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة 12
كلمة رئيس الشؤون المالية 14
مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 16
قصة الاندماج 18
مراجعة أنشطة الأعمال والأنشطة التشغيلية 20
القطاع المصرفي للمؤسسات والشركات 20
القطاع المصرفي للأفراد والأعمال 24
قطاع إدارة الثروات 26
موظفونا 28
المواطَنة المسؤولة والاستدامة المؤسسية 30
إدارة المخاطر 32
حوكمة الشركات 34
معلومات عن المساهمين 36
أبرز البيانات المالية 38

بنك أبوظبي الوطني هو البنك الرائد في الشرق الأوسط وأحد البنوك الأكثر أمانًا في العالم. تمنحنا جذورنا الراسخة في أبوظبي فهماً شاملاً ومعمقاً للمتغيرات في المنطقة العربية وصلتها بالأسواق العالمية، مما يتيح لنا توفير تجربة مصرفية لا تُضاهى لعملائنا أينما كانوا.

تصنيف AA-

الأفضل في منطقة الشرق الأوسط

يفخر بنك أبوظبي الوطني بكونه صاحب أعلى التصنيفات الائتمانية بين بنوك الشرق الأوسط، حيث يتمتع بتصنيف (AA-) أو ما يعادله من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى في العالم

رقم 1

البنك الأكثر أماناً في المنطقة

حاز على لقب البنك الأكثر أماناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2016 بحسب تصنيف مجلة غلوبال فاينانس

رقم 1

أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لإجمالي الأصول التي نمت إلى 421 مليار درهم حتى 31 ديسمبر 2016

نبذة عامة وأبرز المؤشرات المالية

يعتبر "بنك أبوظبي الوطني" أحد أعرق وأضخم البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكمؤسسة مالية شاملة، يوفر "بنك أبوظبي الوطني" مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الإسلامية.

حقق البنك نمواً في العائدات بنسبة 2%، لتصل إلى 10,808 مليون درهم، ونمواً في صافي الأرباح بنسبة 1% ليصل إلى 5,296 مليون درهم.

منذ عام 1968

تأسس في عام 1968 كمصرف أساسي لحكومة وإمارة أبو ظبي

رقم 1 في دولة الإمارات العربيةالمتحدة

أكبر بنك في دولة الإمارات وثالث أكبر بنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الأصول.

70% حصة الحكومة في البنك

تمتلك حكومة أبوظبي 70% من أسهم البنك عبر مجلس أبوظبي للاستثمار

تصنيف AA-

أكثر البنوك أماناً في منطقة الشرق الأوسط والأسواق الناشئة (مجلة غلوبال فاينانس)

17 دولة

شبكة مصرفية عالمية في 17 دولة، و44 مكتباً خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

103

تضم شبكته المصرفية المحلية 103 فروع ومكاتب صرف وأكثر من 525 جهاز صراف آلي/إيداع نقدي

أكثر من 6,700 موظف

يتجاوز عدد العاملين في البنك 6,700 موظف من أكثر من 85 جنسية

سوق أبوظبي للأوراق المالية

مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية منذ تأسيسها في نوفمبر من العام 2000

31% نسبة التوطين

يبلغ عدد المواطنين الإماراتيين العاملين في البنك 1,214 موظفاً

الإيرادات (مليون درهم)

+2%

بزيادة قدرها 252
مليون درهم

صافي الأرباح (مليون درهم)

+1%

بزيادة قدرها 64
مليون درهم

الإيرادات حسب الموقع الجغرافي

10,808

مليون درهم

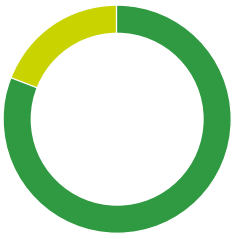

الإمارات	81%
منطقة الخليج والعالم	19%

الإيرادات حسب قطاع الأعمال

10,808

مليون درهم

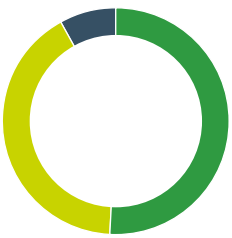

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات	51%
القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال	41%
إدارة الثروات العالمية	8%

إجمالي الأصول (بالمليار درهم)

420.7 +3%

القروض 200.5 مليار درهم
بانخفاض 3% في عام 2016

ودائع العملاء

نسبة 30% الحسابات الجارية وحسابات التوفير من إجمالي ودائع العملاء

ارتفعت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنسبة 6%
ارتفع إجمالي ودائع حسابات العملاء والودائع الأخرى بنسبة 8% في عام 2016 إلى 253.4 مليار درهم

معدلات قوية لكفاية رأس المال

معدل 18.1% كفاية رأس المال

معدل كفاية الشق الأول من رأس المال 16.9%

سيولة قوية

79%

معدل القروض إلى الودائع

نظرة عامة على أداء البنك في العام 2016

عامٌ من الإنجازات النوعية

يناير

بنك أبوظبي الوطني يفوز بجائزة أفضل صفقة لمؤسسة مالية

فاز بنك أبوظبي الوطني بجائزة أفضل صفقة لمؤسسة مالية "CEEMEA" في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من مجلة "غلوبال كابيتال"، وذلك لطرحه سندات دون أجل بقيمة 750 مليون دولار وبمعدل عائد سنوي بنسبة 5.25% في يونيو 2015. وقد سجلت هذه الصفقة أدنى معدل عائد لسندات دون أجل في المنطقة.

"أبوظبي الوطني للأوراق المالية" الوسيط المالي الأول في أسواق الإمارات

احتلت شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، التابعة لبنك أبوظبي الوطني، المركز الأول بين شركات الوساطة المالية في سوقي أبوظبي للأوراق المالية و سوق دبي المالي معاً، من حيث قيمة التداولات التي تجاوزت 40 مليار درهم. ونفذت الشركة أكبر عملية تداول في تاريخ سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة تجاوزت 1.6 مليار درهم.

10 مليارات دولار لتمويل الأعمال المستدامة خلال السنوات الـ10 القادمة

أعلن "بنك أبوظبي الوطني" عن التزامه بتوفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل المشاريع المستدامة بيئياً، على مدى السنوات العشر القادمة. ويأتي هذا الالتزام، استناداً إلى نتائج تقرير البنك بعنوان: "تمويل مستقبل الطاقة"، الذي كشف أن هناك حاجة إلى استثمار 48 تريليون دولار أمريكي على مدى السنوات الـ20 المقبلة في مشاريع الطاقة المتجددة.

مارس

بنك أبوظبي الوطني يفوز بجوائز مرموقة من إيميا فاينانس

فاز بنك أبوظبي الوطني بأربعة عشر جائزة خلال حفل توزيع "جوائز إيميا فاينانس للإنجازات المصرفية في الشرق الأوسط 2015". ويعتبر بنك أبوظبي الوطني أول مؤسسة مالية تفوز بثلاث جوائز إقليمية كبرى في نفس العام، وهي جائزة "أفضل مؤسسة لإصدارات السندات في الشرق الأوسط" و"أفضل مؤسسة لإصدارات القروض المشتركة في الشرق الأوسط و"أفضل مؤسسة لإصدار الصكوك".

بنك أبوظبي الوطني يستضيف ملتقى أسواق المال العالمية الثامن

انطلقت فعاليات ملتقى أسواق المال العالمية الثامن في فندق قصر الامارات في العاصمة أبوظبي. وشارك في الملتقى الذي يعتبر الحدث الأبرز في القطاع المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نخبة من صناع القرار بينهم توني بلير ومحمد العريان، حيث جرى بحث مجموعة من أبرز التحديات والقضايا الملحة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي.

أبريل

أكاديمية بنك أبوظبي الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختتم المرحلة التجريبية مع الخبير الدولي رون كوفمان

اختتم بنك أبوظبي الوطني، بالتعاون مع مجموعة "سي بي آي" الإعلامية، المرحلة التجريبية لأكاديمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقدم البنك من خلال الأكاديمية سلسلة من ورش العمل والتي أتاحت لأكثر من 500 تنفيذي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، اكتساب المهارات الأساسية لتعزيز كفاءة شركاتهم في ممارسة أعمالها والمضي قدماً نحو النمو.

بنك أبوظبي الوطني شريكاً استراتيجياً للاتحاد للطيران في الشرق الأوسط

اختارت الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنك أبوظبي الوطني شريكاً استراتيجياً في الشرق الأوسط للخدمات المصرفية للمعاملات في دول عديدة تشمل البحرين ومصر والأردن والكويت وسلطنة عمان، بالإضافة إلى الإمارات. ويأتي هذا الاختيار ليؤكد مكانة البنك الرائدة في الخدمات المصرفية للشركات وإدارة النقد، وفي أعقاب التقدير الذي حصل عليه مؤخراً "كأفضل بنك في إدارة النقد في الشرق الأوسط" من مجلة غلوبال فاينانس.

يوليو

مجلسا إدارة بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني يوصيان بالاندماج لإنشاء أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلن كل من بنك الخليج الأول ش.م.ع وبنك أبوظبي الوطني ش.م.ع، أن مجلس إدارة كل منهما قد وافق بالإجماع على تقديم توصية للمساهمين بالموافقة على اندماج المصرفين المدرجين في سوق أبوظبي للأوراق المالية. سيؤدي الاندماج (الذي وافق عليه مساهمو البنكين في 7 ديسمبر) إلى إنشاء بنك ذي قوة مالية كبيرة وخبرة واسعة وشبكة عالمية تؤهله للعب دور رئيسي في دعم الطموح الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد المحلي فضلاً عن دوره في ترسيخ أواصر العلاقات والشراكات المتنامية التي تربط الدولة بالاقتصاد العالمي.

أغسطس

بنك أبوظبي الوطني يرعى مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان

على خلفية النجاح الباهر الذي حققه العام الماضي، عاد مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما وراء الحدود في دورته الثانية إلى العاصمة العُمانية مسقط، حيث تم تناول دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم أهداف الميزانية العامة للحكومات، والارتقاء بمهارات الكوادر العاملة وبناء القدرات وتطبيق أفضل الممارسات. وشارك في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة "سي بي آي للأعمال" على مدى يوم كامل، برعاية بنك أبو ظبي الوطني، أكثر من 13 خبيراً في مجال تطوير المؤسسات.

أكتوبر

بنك أبوظبي الوطني" يطرح سندات "فورموزا" بقيمة 696 مليون دولار

نجح "بنك أبوظبي الوطني" بإصدار أول سندات "فورموزا" لأجل 30 سنة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو أول إصدار من نوعه للبنك والأضخم في الإمارات، فقد تمكن "أبوظبي الوطني من جمع 696 مليون دولار من مؤسسات استثمارية عبر إصدار سندات غير مضمونة بفائدة صفرية لأجل 30 سنة. وقد ارتفع حجم الإصدار إلى أكثر من ضعف المبلغ المستهدف نتيجة الدعم والإقبال الكبيرين من قبل المستثمرين التايوانيين.

ديسمبر

"بنك أبوظبي الوطني" يحتل المرتبة الأولى في "مؤشر ستاندرد آند بورز/حوكمة"

احتل "بنك أبوظبي الوطني"، البنك الأكثر أماناً في الأسواق الناشئة والشرق الأوسط وفقاً لقائمة مجلة غلوبال فاينانس، المرتبة الأولى على مؤشر ستاندرد آند بورز/حوكمة للعالم العربي للمعيار الاجتماعي والبيئي والحوكمة، الأمر الذي يعكس قوة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي يتبناها البنك ومكانته الرائدة في المنطقة.

HAWKAMAH
THE INSTITUTE FOR CORPORATE GOVERNANCE

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سجّلت قطاعات الأعمال الرئيسية في "بنك أبوظبي الوطني" أداءً جيداً في عام 2016 رغم الغموض الاقتصادي الذي شهدته الفترة الماضية، كما حافظ على سيولته القوية ليؤكد بذلك على متانة مركزه المالي المتصاعد.

معالي ناصر أحمد السويدي
رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني

نظرة على الوضع الاقتصادي

كان النمو الاقتصادي العالمي في عام 2016 منسجماً إلى حد كبير مع التوقعات، لعدة عوامل منها أسعار النفط والسلع، والسياسة النقدية المتشددة في الولايات المتحدة، والتباطؤ الذي شهدته الصين، وتعويم الجنيه في مصر، والتحسن البسيط الذي طرأ على الآفاق الاقتصادية في أوروبا. وشهد الاقتصاد العالمي أيضاً مراحل من الغموض بفعل مجموعة من الأحداث الجيوسياسية غير المسبوقة، ولعل أبرزها قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وظل النمو في منطقة مجلس التعاون الخليجي مكبوحاً خلال عام 2016 تحت وطأة أسعار النفط المنخفضة، ومع ذلك شهد العام الماضي تطورات إيجابية شملت تطبيق إدارة مالية محافظة والاستثمار في البنية التحتية، والتركيز المتزايد على التنويع الاقتصادي. فقد ساهم الواقع الذي فرضته أسعار النفط المنخفضة، في دفع العديد من الدول الرئيسية المصدرة للنفط، وبالأخص السعودية، إلى تحويل تركيزها على التنويع الاقتصادي والاستثمار في الصناعات غير النفطية.

وفي هذا الإطار، واصلت دولة الإمارات الإمساك بدفة قيادة هذه الجهود في المنطقة. وشهدت الدولة خلال العام 2016، نمواً قوياً رغم التقلبات الاقتصادية التي سادت الأسواق العالمية، الأمر الذي عزز مكانتها كمركز تجاري عالمي، وحاضنة للابتكار والإبداع، ووجهة سياحية مميزة، وداعم للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وباستطاعة القطاع المالي أن يلعب دوراً كبيراً ومهماً في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال دعم القطاع الخاص، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع ريادة الأعمال من تحقيق طموحاتها. وبإمكان "بنك أبوظبي الوطني" وغيره من البنوك الكبرى، المساهمة في دفع عجلة النمو المستدام والارتقاء بمكانة دولة الإمارات في الأسواق العالمية، بوصفه شريكاً مالياً قوياً يتمتع بملاءة مالية كبيرة في السوق المحلية.

مراجعة الأداء في عام 2016

حقق "بنك أبوظبي الوطني" أداءً مالياً قوياً في عام 2016، كما أعلن عن الاندماج مع بنك الخليج الأول لتشكيل أكبر كيان مصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيوحد هذا الاندماج بين مؤسستين ماليتين متكاملتين، الأمر الذي سيساعدنا على توسيع قدراتنا وتسخيرها لتوفير خدمات من شأنها أن تعزز مكانتنا بوصفنا الخيار المفضل لدى العملاء والمساهمين ومختلف شرائح المجتمع الإماراتي عموماً.

وتمضي أعمال إتمام الاندماج على قدم وساق، حيث تم إنجاز العديد من الخطوات الرئيسية، بما في ذلك تعيين فريق إداري يتمتع بخبرات تراكمية مضاعفة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على جودة الخدمات والقدرة على اغتنام فرص النمو التي ستتاح للكيان المصرفي العملاق في الأسواق المحلية والدولية.

وإلى جانب ذلك، سجلت قطاعات العمل الرئيسية في "بنك أبوظبي الوطني" أداءً جيداً في عام 2016 رغم الغموض الاقتصادي الذي شهدته الفترة الماضية، كما حافظ على سيولته القوية ليؤكد بذلك على متانة مركزه المالي المتصاعد.

أبرز النتائج المالية في 2016

- صافي الأرباح 5.296 مليار درهم
  نمو قوي رغم التحديات الاقتصادية العامة
- العائدات 10.808 مليار درهم
  استمرار الأداء القوي للقطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال والقطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات
- التكاليف 4.013 مليار درهم
  إدارة صارمة للتكاليف على مدى 8 أرباع متتالية
- قروض العملاء 201 مليار درهم
- ودائع العملاء 253 مليار درهم
- سيولة قوية: معدل القروض إلى الودائع 79%
- رأس مال متين: نسبة كفاية الشق الأول في رأس المال 16.9%
- توزيعات الأرباح النقدية 45% (45 فلساً للسهم)

وشهد قطاع الخدمات المصرفية العالمية للمؤسسات والشركات نمواً قوياً عبر مختلف الأعمال الإستراتيجية، وسجّل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال نمواً كبيراً في الإيرادات نتيجة نمو تمويلات الأفراد بوتيرة أسرع مقارنة بمعدلات السوق.

وبفضل الإدارة القوية للمخاطر وتطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة والتركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية للعملاء وتعزيز نموذج تنويع الأعمال، تمكّن البنك من مواصلة تعزيز قيمة خدمات العملاء واستثمارات المساهمين.

وتمكّن البنك من الاحتفاظ بتصنيفه الائتماني القوي عند (-AA أو ما يعادله) ليرسخ مكانته مرة أخرى كأحد أكثر البنوك أماناً في العالم بحسب "جلوبال فاينانس"، ليكون بذلك ضمن قائمة أفضل المؤسسات المالية في الأسواق الناشئة.

وجاء أداؤنا هذا العام ليدعم عملية الاندماج مع "بنك الخليج الأول"، من أجل الانطلاق عبر مرحلة جديدة من مسيرة "بنك أبوظبي الوطني"، بخطى واثقة نحو آفاق أوسع وأرحب.

شكر وتقدير

لا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمارة أبوظبي (حفظه الله)، ولصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)؛ وإلى أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات؛ وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، على اهتمامهم ودعمهم المستمرين لأنشطة بنك أبوظبي الوطني.

وأودّ باسم أعضاء مجلس الإدارة أن أشكر فريق الإدارة التنفيذية والموظفين على ما أبدوه من التزام وتفانٍ خلال عام 2016.

> "جاء أداؤنا هذا العام ليدعم عملية الاندماج مع "بنك الخليج الأول"، من أجل الانطلاق عبر مرحلة جديدة من مسيرة بنك أبوظبي الوطني، بخطى واثقة نحو آفاق أوسع"

كلمة الرئيس التنفيذي

واصل "بنك أبوظبي الوطني" تركيزه خلال عام 2016 على نشاطه الأساسي عبر ضبط التكاليف والحفاظ على سيولته الكبيرة ومركزه المالي القوي.

وتم تحقيق نمو في صافي الأرباح من خلال اتباع استراتيجية دقيقة لتقييم المخاطر على خلفية التقلبات والتحديات التي شهدتها السوق، وتمكن البنك من تسجيل أداء قوي بينما كان يستعد لعملية الاندماج مع "بنك الخليج الأول" التي تمضي على قدم وساق نحو الإنجاز بحلول نهاية الربع الأول من عام 2017.

الأداء المالي

شهدت الأعمال الأساسية لبنك أبوظبي الوطني نمواً قوياً في عام 2016. ورغم التحديات التي برزت في الساحة الاقتصادية عموماً، نجح البنك خلال العام الماضي في تحسين نوعية أصوله وتعزيز سيولته وترسيخ متانة مركزه المالي.

وسجّل البنك عائدات قدرها 10.8 مليارات درهم، أي بزيادة نسبتها 2% مقارنة بالعام 2015. كما ارتفع صافي الأرباح بنسبة 1% إلى 5.3 مليار درهم مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 3% إلى 421 مليار درهم رغم التأثير الذي طرأ على الميزانية العمومية نتيجة تقلبات أسعار العملات في العام 2016. وقد عكس النمو القوي في العائدات وصافي الأرباح والميزانية العمومية، نجاح مبادرات البنك الاستراتيجية وسياسة تنويع الموارد المالية.

وتمكن "بنك أبوظبي الوطني"، عبر تنويع أساليب إدارة المخاطر، من تثبيت تصنيفه الائتماني العالي وتعزيز مركزه المالي في عام 2016، رغم الظروف الصعبة التي شهدها الاقتصاد العالمي. وساهم الاستثمار المتواصل في عملياتنا الأساسية وتعزيز مبيعات الفروع وتطوير الكوادر على مستوى المؤسسة بأكملها، في الارتقاء بأداء البنك ودفع عجلة نموه على المدى البعيد.

أبرز مؤشرات الأعمال

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات

واصل القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات تطوير استراتيجية أعماله مع انتقاله إلى نموذج إصدار وتوزيع أدوات الدين، كما جاء نمو العائدات مدعوماً بالنمو الذي شهدته قطاعات العمل الاستراتيجية. وتم طرح منتجات جديدة لإدارة النقد في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تمويل سلاسل التوريد وبوابة التجارة متعددة البنوك. وفازت "وحدة تمويل المشاريع والتمويل المهيكل" بأول تفويض من وكالة ائتمان الصادرات والذي تمثل في مشروع بقيمة 300 مليون دولار في منطقة الخليج. واختتمت وحدة إصدار وتوزيع أدوات الدين عاماً ناجحاً آخر، لتتبوأ المرتبة الأولى في مجال ترتيب القروض بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016 من حيث عدد الصفقات، كما جاءت ضمن الخمس الأوائل في مجال إدارة إصدارات الصكوك في منطقة الخليج وعلى مستوى العالم. ونفذت الوحدة 56 صفقة في عام 2016، مما مكّن عملاءنا الأساسيين من الحصول على التمويل رغم تحديات وتقلبات السوق. كما سجّلت وحدة الأسواق العالمية أداءً قوياً مدعوماً بارتفاع المبيعات ومكاسب التداول.

أبهيجيت شودري
الرئيس التنفيذي بالإنابة

القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال

واصل القطاع تركيزه على سوق الإمارات، وبالأخص دبي. وبينما استمرت عمليات إقراض الأفراد في دولة الإمارات في أدائها المتفوق في السوق، تراجعت أحجام الإقراض للأعمال التجارية في ضوء اتباع سياسة أكثر حذراً لإدارة المخاطر. وساهمت المنتجات الجديدة وأدوات التسويق إلى جانب الحلول المبتكرة في الخدمات المصرفية الرقمية، في زيادة العائدات ونمو قاعدة العملاء. وفي الوقت ذاته، أثرت البيئة الاقتصادية العامة بما انطوت عليه من تحديات نتيجة أسعار النفط المنخفضة، بشكل سلبي على أداء بعض جوانب الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى تراجع في جودة الأصول وبالتالي إلى ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة.

إدارة الثروات العالمية

قوبل النمو الأساسي الذي سجلته أعمال الخدمات المصرفية العالمية الخاصة بظروف صعبة شهدتها الأسواق العالمية، لا سيما الانخفاض الحاد وغير المتوقع في قيمة الجنيه الإسترليني. ورغم انحسار الرغبة الاستثمارية وتراجع أحجام التداول، تمكنت وحدة إدارة الأصول من زيادة حجم الأصول المدارة بنسبة 5% على أساس سنوي، بينما حافظت "شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية" على مكانتها الرائدة في أسواق الإمارات.

البرامج والمبادرات

إعلان دبي

تمت دعوة "بنك أبوظبي الوطني" للانضمام إلى عضوية "اللجنة الإماراتية التوجيهية حول التمويل المستدام" في عام 2016، للمساهمة في إعداد وثيقة إعلان دبي للتمويل المستدام التي تم إطلاقها خلال الدورة 14 لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أقيم بدبي في شهر أكتوبر 2016. وفي حين أن قطاع التمويل يمكن أن يلعب دوراً مهماً في مواجهة تحديات التغيير المناخي وترسيخ أسس بناء اقتصاد أخضر، يلتزم "بنك أبوظبي الوطني" بدعم تحقيق تلك الأهداف. ومن خلال توقيعه على وثيقة "إعلان دبي"، يحرص البنك على دعم التزام حكومة الإمارات باتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة لتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر وفق الأجندة الخضراء 2015–2030 لاستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء.

مواجهة التحديات المستقبلية

في عام 2016، قام صاحب السمو الملكي، تشارلز أمير ويلز بزيارة إلى أبوظبي للتحدث في اجتماع دائرة الممارسات للرؤساء الماليين لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، الذي استضافته مجموعة أبوظبي للاستدامة. وفي معرض كلمته التي القاها نيابة عن "مشروع المحاسبة من أجل الاستدامة" الذي أسسه، أشار سموه إلى "بنك أبوظبي الوطني" كمثال يحتذى حول كيفية القيام بخطوات عملية للتصدي للمخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات في منطقة الخليج. وقد تم إدراج تقرير البنك بعنوان "تمويل مستقبل الطاقة، وهو دراسة قائمة على الأدلة حول تغير طبيعة نظام الطاقة العالمي، في ملحق مشروع "المحاسبة من أجل الاستدامة"، كدارسة حالة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في مسيرة التنمية الاقتصادية بالمنطقة، وبالتالي فإن دعم هذه الشريحة من الشركات، مسألة مركزية بالنسبة للأجندة الوطنية لدولة الإمارات، واستراتيجية أعمال "بنك أبوظبي الوطني". ويدرك البنك أن العاملين الأساسيين اللذين يساهمان في نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يتمثلان في تمكينه من الوصول إلى التمويل المناسب وتطوير المهارات الضرورية لتحقيق النجاح. ومن هذه المنطلق، تم تأسيس أكاديمية أبوظبي الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف مساعدة هذه الشريحة المهمة من الشركات على معالجة فجوة المهارات وتعزيز مؤهلات مشاريعها للحصول على التمويل. وكان "أبوظبي الوطني" أيضا الشريك الرئيسي لمؤتمر الشركات الصغيرة والمتوسطة ما وراء الحدود 2016، و"جوائز نجوم الأعمال 2016"، بوصفهما منصتين تدعمان وتشجعان رواد الأعمال على الاستفادة من بيئة السوق الحالية والتركيز على اغتنام فرص النمو.

التوطين

تحظى مسألة توظيف وتطوير الكوادر الوطنية بأهمية كبيرة لدى بنك أبوظبي الوطني. ففي نوفمبر 2015، تبنى البنك استراتيجية التوطين التي تهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية من شغل 50-60% من أعلى 250 منصباً في المجموعة، خلال السنوات 5–10 القادمة. والغرض من هذه الاستراتيجية هو توظيف الشباب الإماراتي الذين تتوفر لديهم الرغبة والإرادة للمضي قدماً في مسيرتهم المهنية بكفاءة واقتدار، ومن ثم تبوؤ مناصب إدارية عليا في البنك. وتم خلال عام 2016، تقييم أكثر من 400 مرشح إماراتي، وجرى اختيار 100 منهم كموظفين محتملين ذوي كفاءة عالية. وبالفعل، نجحنا في توظيف 50% من المرشحين في مناصب دائمة عبر مختلف أقسام عمل بنك أبوظبي الوطني.

خلاصة

اختتم البنك عام 2016 بمركز مالي قوي وسيولة كبيرة، محافظاً على تصنيفه الائتماني العالي عند AA- (أو ما يعادله)، وميزانية عمومية مستقرة ونمو متواصل في مختلف أقسام العمل مدعوماً بالتزام راسخ تجاه العملاء والتركيز على الأعمال المدرة للتدفقات النقدية، وتوليد السيولة من شبكته العالمية في دولة الإمارات.

وسجّل بنك أبوظبي الوطني نمواً متواصلاً في الإيرادات، وارتفاعاً في صافي الأرباح، فضلاً عن مواصلة لعب دوره الرائد بالمنطقة على صعيدي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وجاء الأداء الجيد للبنك خلال عام حافل بالتقلبات والغموض والتغيرات السياسية، بفضل اتباع استراتيجية محافظة وصارمة لإدارة المخاطر. وبالالتزام الدائم بتلك القيم والمبادئ، ومن خلال الاندماج مع "بنك الخليج الأول"، فإننا واثقون من تعاظم قدراتنا ومكانتنا الرائدة في الأسواق العالمية. وبينما يتطلع إلى المستقبل بحماس وتفاؤل، سيبقى بنك أبوظبي الوطني الشريك المالي المخلص لقطاع الأعمال المحلي، ومساهماً فخوراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

> اختتم البنك عام 2016 بمركز مالي قوي وسيولة كبيرة، محافظاً على تصنيفه الائتماني العالي عند AA- (أو ما يعادله)، وميزانية عمومية مستقرة ونمو متواصل في مختلف أقسام العمل مدعوماً بالتزام راسخ تجاه العملاء والتركيز على الأعمال المدرة للتدفقات النقدية، وتوليد السيولة من شبكته العالمية في دولة الإمارات

كلمة رئيس الشؤون المالية

حقق "بنك أبوظبي الوطني" أداءً جيداً خلال عام شهد فيه الاقتصاد العالمي الكثير من التحديات والتقلبات. وكشفت أقسام العمل الرئيسية في مختلف قطاعات البنك، عن قدرة كبيرة وكفاءة عالية في تحقيق العائدات مع نمو قوي في الخدمات المصرفية العالمية في قطاعي الشركات والأفراد. وفي الوقت ذاته، استطاعت ميزانيتنا العمومة المتينة الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية، مما أتاح لنا المضي نحو العام التالي بخطوات واثقة. ومن شأن الاندماج مع "بنك الخليج الأول"، أن يقود إلى تغييرات جوهرية إيجابية ضمن البنك، وأنا على ثقة تامة من امتلاكنا الأدوات الضرورية التي تضمن لنا النجاح في تشكيل كيان مصرفي جديد أقوى وأكثر كفاءة.

جيمس بيرديت
رئيس الشؤون المالية

لمحة عامة

سجل البنك في السنة المالية 2016 صافي أرباح قدره 5.3 مليار درهم أي بنمو نسبته 1.2% على أساس سنوي، وأداء قوي اعترضته مجموعة من العوامل التي فرضتها الظروف الاقتصادية المعاكسة، على رأسها ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة في القطاع التجاري . وارتفعت الأرباح التشغيلية (الأرباح قبل احتساب مخصصات انخفاض القيمة والضرائب) بنسبة 5% على أساس سنوي، مع نمو الدخل من غير الفوائد، على نحو يتماشى مع استراتيجية البنك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصلنا ضبط النفقات على مدار العام وحافظنا على منهجيتنا الصارمة في إدارة المخاطر نظراً لاستمرار ظروف السوق التي شهدت تحديات عديدة في دولة الإمارات. وارتفع صافي مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 26.3% على أساس سنوي إلى 1.2 مليار درهم، وكان ذلك منسجما مع توجهاتنا في بداية العام. وحافظت السيولة على قوتها، حيث بلغ معدل القروض إلى الودائع 79% وظلت معدلات رأس المال متينة حيث بلغ معدل كفاية الشق الأول من رأس المال 16.9%

الإيرادات

نمت العائدات بنسبة 2.4% على أساس سنوي في عام 2016 لتعكس التوجهات السائدة والارتفاع في دخل الصرف الأجنبي والاستثمار، رغم التقلبات السلبية التي شهدتها أسعار العملات والظروف الصعبة في الأسواق.

وبقي صافي الدخل من الفوائد (بما في ذلك الإيرادات من التمويل الإسلامي) ثابتا على أساس سنوي عند 7.3 مليار درهم في عام 2016. تراجع هامش صافي الفوائد بمقدار 9 نقاط أساس على أساس سنوي إلى 1.92% حيث قوبلت التوجهات الإيجابية الرئيسية إلى حد كبير بفائض السيولة وانخفاض فوائد التحصيلات المعلقة.. وبشكل عام، بقيت التوجهات على صعيد محفظة أصول واستثمارات العملاء، إيجابية بفضل مجموعة من العوامل تشمل إعادة تسعير القروض في سوق الإمارات، ونمو أصول تمويل الأفراد. وقد قوبلت هذه العوامل بانخفاض قيمة الأسهم نتيجة السيولة الفائضة قصيرة الأمد التي أودعت على نحو متحفظ لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومؤسسات مالية أخرى. وارتفع صافي الرسوم والعمولات بنسبة 3.4% إلى 2.2 مليار درهم مدعوماً بارتفاع رسوم الإقراض ورسوم بطاقات الائتمان.. وارتفع دخل الصرف الأجنبي والاستثمار بنسبة 20.3% على أساس سنوي إلى 1.3 مليار درهم، مدعوما بارتفاع أرباح الصرف ومكاسب التداول.

المصروفات التشغيلية

بلغت المصروفات التشغيلية 4.0 مليار درهم في عام 2016، بانخفاض بنسبة 1.7% على أساس سنوي.. كما واصلنا تطبيق منهجية صارمة على النفقات التي بقيت مستقرة نسبياً على مدى الأرباع الثمانية الأخيرة، لتنخفض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 37.1% في 2016 مقارنة مع 38.7% في عام 2015. وقد أدى ذلك، مع نمو العائدات، الأرباح قبل احتساب المخصصات إلى ارتفاع بنسبة 5.0% على أساس سنوي لتصل إلى 6.8 مليار درهم.

> سجل البنك في السنة المالية 2016 صافي أرباح قدره 5.3 مليار درهم أي بنمو نسبته 1.2% على أساس سنوي، وأداء قوي اعترضته مجموعة من العوامل التي فرضتها الظروف الاقتصادية المعاكسة

مخصصات انخفاض القيمة

ارتفع صافي مخصصات البنك خلال العام 2016 إلى 1.2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 26.3% على أساس سنوي. . ويعكس ارتفاع المخصصات الظروف الصعبة في بيئة العمل، لاسيما في قطاعي الأفراد والأعمال. ومع ذلك، فإن النتائج متوافقة مع التوجيهات، فضلاً عن أنها تعكس أيضا المنهجية الصارمة التي نعتمدها بشأن تحديد المخصصات. وبقيت تكلفة المخاطر مستقرة عند 57 نقطة أساس على مدار 2016. . وهي أعلى مما كانت عليه في عام 2015، عند 46 نقطة أساس، في الوقت الذي واجهنا فيه بكفاءة عالية، بيئة ائتمانية أكثر تحدياً وصعوبة.

وانخفضت القروض المتعثرة، باستثناء صافي الفوائد المعلقة، بمقدار 255 مليون درهم، لتصل إلى 5.6 مليار درهم في عام 2016، في ظل مواصلة التركيز على حل المشاكل المتعلقة بهذه القروض وتحصيلها. . ووصلت نسبة القروض المتعثرة بنهاية عام 2016 إلى 2.70% من إجمالي محفظة القروض، بينما بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض 6.4 مليارات درهم ما يمثل 115% من إجمالي القروض المتعثرة في حين بقي معدل المخصصات الإجمالية أعلى من الحد الأدنى الذي يطالب به مصرف الإمارات المركزي عند 1.5% من الأصول مرجحة المخاطر الائتمانية.

الميزانية العمومية

حافظت الميزانية العمومية على قوتها على صعيد السيولة والإقراض والمركز الرأسمالي المتين.

فقد سجلت الأصول نمواً بنسبة 3.5% في 2016 ليصل إجماليها إلى 421 مليار درهم بنهاية العام. . وبلغ صافي القروض والسلفيات 201 مليار درهم بانخفاض نسبته 2.6% على أساس سنوي. وقد قوبل الارتفاع في معدل إقراض العملاء في قطاعي المؤسسات والأفراد، بالابتعاد عن خدمات تمويل التجارة للمؤسسات المالية حيث ركزنا على القروض والأصول الأخرى مرتفعة العائدات كجزء من استراتيجيتنا المتواصلة لتعزيز قوة الميزانية العمومية. وتأثر نمو القروض أيضا بتعويم الجنيه المصري والجنيه الإسترليني. وارتفعت حسابات العملاء والودائع الأخرى إلى 253 مليار درهم بزيادة قدرها 8.4% على أساس سنوي مدعومة بارتفاع الإيداعات الحكومية، رغم تأثرها سلباً بالتقلبات المذكورة آنفا. . وارتفعت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 75 مليار درهم، ما يمثل 30% من إجمالي حسابات وودائع العملاء. وسجلت حقوق المساهمين، المؤلفة من أموال المساهمين البالغة 39.8 مليار درهم وسندات الشق الأول من رأس المال الدائم بقيمة 6.75 مليار درهم، ارتفاعاً بنسبة 8% على أساس سنوي مما يعكس نمو الأرباح في عام 2016.

وتماشياً مع توجيهات المصرف المركزي، عزز بنك أبوظبي الوطني المعدل القوي لكفاية رأس المال **بازل II**، عند مستوى أعلى من المعدل الأدنى المطلوب الذي تبلغ نسبته 12% و 8% للشق الأول، حيث بلغ معدل كفاية رأسمال البنك 18.1% ومعدل كفاية الشق الأول من رأس المال 16.9% كما في 31 ديسمبر 2016.. ويواصل البنك الحفاظ على وضع سيولة ومعدل القروض إلى الودائع (79% عند مستويات قوية.. كما تابعنا التركيز على التنويع وتوسيع نطاق المطلوبات وقمنا بتنفيذ صفقات تمويل خاص خلال عام 2016، بما في ذلك أول سندات "فورموزا" لأجل 30 سنة بقيمة 696 مليون دولار (مدرجة في بورصة تايوان). ونتيجة الدعم والإقبال الكبيرين من قبل المستثمرين، تم طرح سندات مماثلة أخرى لأجل 30 سنة بقيمة 885 مليون دولار في يناير 2017. وتعكس هاتان الصفقتان، المكانة المتميزة التي يتمتع بها "بنك أبوظبي الوطني" بين المُصدرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكفاءته في جمع أموال من مستثمرين جدد في مناطق جغرافية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، نفذ "بنك أبوظبي الوطني" صفقة تمويل قرض مشترك بقيمة 2 مليار دولار في ديسمبر 2016، وقد بلغت تغطية الاكتتاب نحو 3 مليارات دولار من مؤسسات مالية رائدة من مختلف انحاء العالم.

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات

مت عائدات القطاع في العام 2016 بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 5.5 مليار درهم، لتساهم بنسبة 50.9% من إجمالي عائدات المجموعة، مدعومة بأداء قوي في التدفقات النقدية ومنتجات القيمة المضافة والتجارة. وبقيت التكاليف تحت السيطرة على صعيد جميع المنتجات، بينما انخفضت تكاليف مخصصات انخفاض القيمة. وحافظت سيولة القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات على قوتها رغم التحديات الاقتصادية العديدة، مستفيدة من موارد التمويل المتنوعة للبنك. وتمكن فريق المنتجات من إدارة المخاطر بفعالية خلال عام حافل بالتحديات الاقتصادية التي برزت جراء مجموعة من الأحداث الكبرى مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية الأمريكية وتعويم الجنيه المصري. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الأرباح بنسبة 34.7% على أساس سنوي إلى 4.1 مليار درهم في عام 2016.

القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال

واصل القطاع مسيرة نمو إيراداته القوي، بنسبة 7.1% على أساس سنوي ليساهم بنسبة 40.6% من إجمالي إيرادات المجموعة في عام 2016، مدعوماً بشكل أساسي بمبيعات الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات الأفراد. وتراجعت التكاليف التشغيلية بنسبة 4.6% على أساس سنوي بفضل التركيز على الإدارة الصارمة للتكاليف في كافة قطاعات العمل. وعلى كل حال، انخفض صافي الأرباح بنسبة 16.7% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة على خلفية التحديات التي اعترضت قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال (الشركات الصغيرة والمتوسطة).

وشهدت معدلات قروض العملاء في قطاع الأفراد بدولة الإمارات نمواً بنسبة 7% على أساسي سنوي في عام 2016، بما يفوق أداء السوق ويتماشى مع استراتيجية المجموعة. وعكس هذا النمو الأداء القوي للمبيعات واستقطاب المزيد من العملاء، لاسيما في قطاع التمويل العقاري الذي شهد نمواً بنسبة 34% على أساس سنوي في عام 2016. وفي المقابل انخفضت قروض الشركات في عام 2016 بدولة الإمارات، بنسبة 8%على أساس سنوي في ضوء انحسار رغبة المخاطرة، بينما ارتفعت الودائع بنسبة 6% على أساس سنوي. وسجلت خدمات التمويل الإسلامي نمواً بنسبة 11% على أساس سنوي في عام 2016 مع نمو العائدات بنسبة 27% مقارنة مع عام 2015.

إدارة الثروات العالمية

بلغت إيرادات إدارة الثروات العالمية 918 مليون درهم في عام 2016، بانخفاض قدره 8.7% على أساس سنوي، لتساهم بنسبة 8.5% من إجمالي إيرادات المجموعة، في حين بلغ صافي الأرباح 434 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 16.9%على أساس سنوي. وقد تأثرت نتائج هذا القسم عموما بالتحديات التي فرضتها ظروف السوق وانخفاض قيمة الصرف الأجنبي، بينما تأثرت أعمال إدارة الأصول والوساطة المالية بأحجام التداول المحلية وتقلبات السوق. وعلى كل حال كان هناك نمو مبطن في قسم الخدمات المصرفية للأفراد الذي بقي اهتمامه مركزاً على تعزيز زخم نشاطه من خلال استقطاب المزيد من العملاء وتنويع قاعدتهم.

السنة المالية 2016		نسبة التغير مقارنة مع السنة المالية 2015	
الإيرادات	10.8 مليار	↑ 2.4%	نمو قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، قابلته رياح اقتصادية عكسية وتراجع مكاسب الاستثمارات المتاحة للبيع
التكاليف	4.0 مليار	↓ 1.7%	مواصلة الإدارة الصارمة للتكاليف؛ الفرق بين معدل نمو الدخل ومعدل نمو التكاليف 4% في 2016؛
صافي الأرباح	5.3 مليار	↑ 1.2%	ارتفاع المخصصات (الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة) أثّر على صافي الأرباح
العائد على حقوق المساهمين	13.1%	↓ 113 نقطة أساس	تأثر بتراجع مكاسب الاستثمارات المتاحة للبيع وارتفاع المخصصات
معدل القروض المتعثرة	2.70%	↓ 6 نقاط أساس	تحصيلات قوية قابلها ارتفاع في القروض المتعثرة في قطاع الأفراد والأعمال: ارتفاع تغطية المخصصات ↑ إلى 115%
معدل القروض إلى الإيداعات	79%	↓ 900 نقطة أساس	انخفاض القروض ↓ 3% ارتفاع الإيداعات ↑ 8% ارتفاع ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ↑ 6% توظيف الانخفاض في معدلات تمويل التجارة للمؤسسات المالية، في القروض ذات عائدات أعلى وأصول أخرى: ارتفاع القروض ↑ 1% تأثرت القروض والودائع بتعويم العملات.
معدل كفاية من رأس المال	16.9%	↑ 121 نقطة أساس	أدى التركيز على تعزيز قوة الميزانية الشق الأول العمومية إلى تراجع الأصول مرجحة المخاطر، إضافة إلى أن توليد رأس المال الداخلي عزز معدلات كفاية رأس المال: إجمالي معدل كفاية رأس المال 18.1%

(تُحذف)
(تُحذف)

الإيرادات

صافي الأرباح

مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس إدارة "بنك أبوظبي الوطني" بخبرات واسعة ومتنوعة في مجالات مختلفة، مما يتيح لهم القدرة على تقديم نصائح سديدة وإرشادات قيّمة للبنك.

الشيخ محمد بن سيف بن محمد آل نهيان
عضو

الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري
عضو

معالي ناصر أحمد السويدي
رئيس مجلس الإدارة

معالي سلطان ناصر السويدي
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة سلطان بن راشد الظاهري
عضو

السيد مطر حمدان العامري
عضو

السيدة مريم سعيد غباش
عضو

السيد خليفة سلطان السويدي
عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي

سعادة/حارب مسعود الدرمكي
عضو

السيد هشام فواز القدسي
عضو

السيد ديفيد بو
عضو

الإدارة التنفيذية
(كما في 31 ديسمبر 2016)

أبهيجيت شودري
الرئيس التنفيذي بالإنابة

عبدالله محمد صالح عبد الرحيم
نائب الرئيس التنفيذي

عبدالله بن خلف العتيبة
مدير عام تنفيذي، ورئيس القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال

جورج يزبك
رئيس إدارة المخاطر للمجموعة بالإنابة

جيمس بيرديت
رئيس الشؤون المالية

خلف بن راشد الظاهري
مدير عام تنفيذي ورئيس عمليات المجموعة

محمود العرادي
مدير عام تنفيذي ورئيس الأسواق العالمية والرئيس المشارك لقطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات

مالكوم ووكر
مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع التدقيق للمجموعة

مارك ياسن
مدير عام تنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية العالمية والرئيس المشارك لقطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات

قمبر علي الملا
مدير عام تنفيذي ورئيس تنفيذي للقطاع المصرفي الدولي والخليجي

رودجر فون ويدل
مدير عام تنفيذي لقطاع إدارة الثروات، ورئيس تنفيذي للقطاع المصرفي في أوروبا والأمريكيتين

سيف الشحي
مدير عام تنفيذي للعلاقات الحكومية بدولة الإمارات والعملاء من كبار الشخصيات

سامر عبد الحق
مدير عام تنفيذي، المستشار العام للمجموعة- الشؤون القانونية والامتثال - أمين سر مجلس الإدارة

اقرأ المزيد عن أعضاء مجلس الإدارة حول بنك أبوظبي الوطني www.nbad.com

تشكيل أكبر كيان مصرفي في دولة الإمارات

سيؤدي اندماج "بنك الخليج الأول" و"بنك أبوظبي الوطني" إلى ولادة بنك يتمتع بقوة مالية كبيرة وخبرة واسعة وشبكة عالمية تؤهله للعب دور رئيسي في دعم الطموح الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد المحلي، فضلاً عن دوره في ترسيخ العلاقات والشراكات المتنامية التي تربط الدولة بالاقتصاد العالمي.

671 مليار درهم
إجمالي الأصول
($183 مليار دولار)

98 مليار درهم
حقوق الملكية
($27 مليار دولار)

19
حضور دولي قوي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

16.5%[1]
معدل كفاية الشق الأول من رأس المال

89%
معدل القروض إلى الودائع

110 مليارات درهم*
القيمة السوقية
(30 مليار دولار)

اندماج نوعي متكافئ

سينجم عن اندماج "بنك الخليج الأول" و"بنك أبوظبي الوطني" أكبر بنك في دولة الإمارات، بإجمالي أصول يبلغ نحو 671 مليار درهم (183 مليار دولار)، ما يمثل حصة سوقية بنسبة 27% من القطاع المصرفي الإماراتي.

وبتوحيد أفضل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للمؤسسات من خلال هذا الاندماج، سوف يقدم البنك الجديد مزايا عديدة مهمة للموظفين والعملاء والمستثمرين على حد سواء. فالاندماج سيخلق كياناً مالياً يتمتع بمركز مالي قوي وخبرة مضاعفة وشبكات عالمية واسعة، ما يتيح له المساهمة في الارتقاء ببيئة الأعمال في دولة الإمارات من جهة، ودعم العلاقات الدولية المتنامية للدولة مع العالم برمته.

وسيوفر توحيد أعمال البنكين فرصاً حقيقية لخفض التكاليف وتعزيز كفاءة الأعمال، من خلال مكاملة أقسام العمل المشتركة وإثراء محفظة المنتجات والخدمات المصرفية.

فريق قيادة كفوء

تم تشكيل مجلس إدارة البنك الجديد الذي سيحافظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية في الكيان المصرفي الجديد، من أعضاء في مجلسي الإدارة الحاليين لبنكي "الخليج الأول" و"أبوظبي الوطني"، برئاسة سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان. وسوف تضم الإدارة التنفيذية بقيادة سعادة عبد الحميد محمد سعيد، الرئيس التنفيذي المكلف للبنك الجديد، مسؤولين تنفيذيين من "بنك الخليج الأول" و"بنك أبوظبي الوطني" الذين يمتلكون خبرة مهنية واسعة تؤهلهم لاغتنام فرص النمو المستدام في دولة الإمارات المتحدة ومختلف الأسواق العالمية.

ثقافة راسخة

سيعمل البنك الجديد في ضوء ثقافة تركز على مصلحة العملاء وتستند إلى مجموعة من القيم المشتركة تشمل العمل بروح الفريق والتمكين وتحمّل المسؤولية.
وسوف يستفيد الكيان المصرفي العملاق من خبرة مجموعة ضخمة من المواهب المتميزة، مع التركيز على استقطاب وتطوير الكوادر الوطنية الطموحة. كما أن الاستثمار في التكنولوجيا وإدارة المخاطر والالتزام بالقواعد والقوانين ومبادئ الحوكمة، وكذلك منصات الخدمات الرقمية، من العوامل التي ستمنح البنك الجديد إمكانات تنافسية دولية، وقدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة والمتجددة لقاعدة عملائه المتنوعة والمتنامية.

[1] بعد احتساب توزيعات بمقدار 2.3 مليار درهم لمساهمي "بنك أبوظبي الوطني" و4.5 مليار درهم لمساهمي "بنك الخليج الأول"، حيث صادقت الجمعية العمومية لكلا البنكين على هذه التوزيعات خلال اجتماع كل منهما الذي انعقد بشكل منفصل بتاريخ 28 فبراير 2017.
* بناءً على أسعار الإغلاق في 31 ديسمبر 2016

الهيكلية بعد الاندماج

بنك الخليج الأول FGB
المساهمون 52%

بنك أبوظبي الوطني NBAD
المساهمون 48%

هيكل الملكية بعد الاندماج

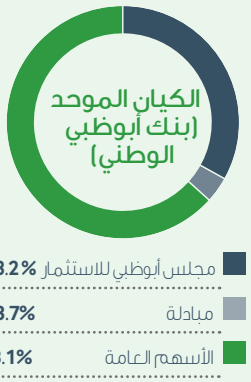

الجدول الزمني: الربع الثالث 2016

3 يوليو 2016، الإعلان عن الاندماج
تعيين رئيس شؤون توحيد الأعمال
تعيين الاستشاريين الخارجيين
تشكيل اللجنة التوجيهية لإدارة توحيد الأعمال وتأسيس مكتب شؤون توحيد الأعمال

فرص النمو

سيعمل البنك على دعم التطلعات الاقتصادية لدولة الإمارات ودفع عجلة النمو، في الوقت الذي تواصل فيه الدولة تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي. ويتمتع البنك الجديد بالمكانة المناسبة والمقومات اللازمة لتطوير وإثراء محفظة عروض الخدمات المصرفية للأفراد، فضلاً عن تعزيز حصته السوقية في قطاع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي حين ستبقى السوق الإماراتية محط الاهتمام الأساسي للبنك الجديد، تعتبر الخبرة المضاعفة التي يتمتع بها وحضوره العالمي الواسع، من أبرز العوامل التي ستساهم في تطوير وتوسيع نطاق نشاطه الدولي لاسيما في مجالات الخدمات المصرفية للمؤسسات واستشارات أسواق المال، وغيرها من القطاعات الأساسية مثل الخدمات المصرفية للأفراد.

الوفاء بالمتطلبات التنظيمية

سوف يستفيد البنك الموحد من وجود معايير مالية صارمة، كما أنه يتمتع بكافة المقومات التي تتيح له الوفاء بالمتطلبات المالية التي تتزايد تشددا وصرامة من قبل الهيئات التنظيمية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوزع محفظة قروض البنك الجديد بشكل متوازن بين العملاء الأفراد والمؤسسات، كما أن مقومات تحقيق الربحية تساهم في ترسيخ مكانته بين أبرز اللاعبين في القطاع.

آلية الاندماج

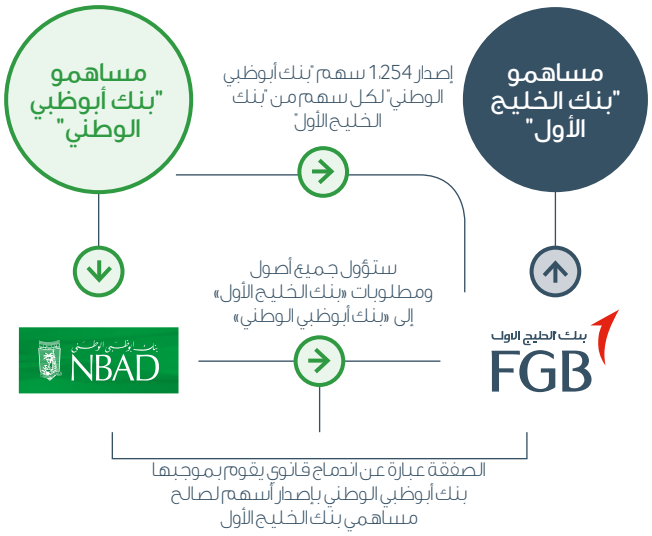

نشاط متنوع

توزّع إجمالي قروض البنك الجديد

365 مليار دولار

(99 مليار دولار)

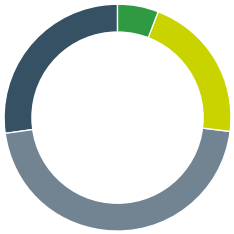

6%	المؤسسات المالية
21%	الحكومة
46%	الشركات
27%	الأفراد

الإيرادات التشغيلية حسب فئات العملاء

20 مليار دولار

(6 مليارات دولار)

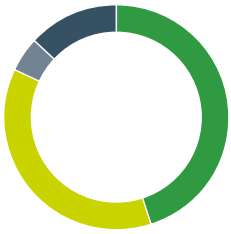

45%	المؤسسات
37%	الأفراد
5%	الثروات
13%	أخرى

حسب معلومات الشركة وتقرير النتائج المالية المبدئية كما في 31 ديسمبر 2016

مزايا البنك الجديد بالنسبة للمساهمين

1. ولادة أكبر بنك في دولة الإمارات من حيث الأصول، مع شبكة عالمية تخدم عملاءه المستهدفين
2. يجمع بين أفضل الخدمات المصرفية للعملاء في قطاعي الأفراد والمؤسسات مع قدرة معززة لدعم نمو وتوسيع نطاق أعمال إدارة الثروات العالمية
3. توافر كافة المقومات لتلبية المتطلبات التنظيمية المتغيرة
4. كفاءة عالية في خفض التكاليف وتعزيز العائدات
5. قدرة متنامية مدعومة برأسمال ضخم وسيولة كبيرة تتيح اغتنام فرص النمو الاستراتيجية

مجلس الإدارة/الإدارة التنفيذية

رئيس مجلس الإدارة
سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الإدارة
معالي ناصر أحمد السويدي

أعضاء مجلس الإدارة
سمو الشيخ محمد بن سيف بن محمد آل نهيان
معالي خلدون خليفة المبارك
سمو الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري
معالي محمد ثاني الرميثي
السيد خليفة سلطان السويدي
السيد جاسم محمد الصديقي
السيد محمد سيف السويدي

القيادة التنفيذية
سعادة عبد الحميد محمد سعيد، الرئيس التنفيذي
جيمس بيرديت، رئيس الشؤون المالية
ذوالفقار سليمان، رئيس مكتب إدارة الاندماج

تاريخ نفاذ الاندماج

الربع الرابع 2016

- تعيين فريق القيادة العليا
- 23 أكتوبر: إصدار نشرة المساهمين
- 7 ديسمبر: اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمو بنكي "أبوظبي الوطني" و"الخليج الأول" يوافقون على الاندماج
- 11 ديسمبر: إحالة القرار الخاص

الربع الأول 2017

- انتهاء فترة اعتراض الدائنين

اقرأ المزيد عن الاندماج من خلال الموقع الالكتروني:
www.bankfortheuae.com

مراجعة الأعمال والعمليات التشغيلية

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات

سجل القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات في بنك أبوظبي الوطني، والذي يتضمن الخدمات المصرفية العالمية والأسواق العالمية وعلاقات العملاء، نمواً خلال العام 2016 على الرغم من تحديات بيئة العمل التي ألقت بظلالها على عام 2015 واستمرت على مدى العام الماضي.

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات

سجل القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات في بنك أبوظبي الوطني، والذي يتضمن الخدمات المصرفية العالمية والأسواق العالمية وعلاقات العملاء، نمواً خلال العام 2016، على الرغم من تحديات بيئة العمل التي ألقت بظلالها على عام 2015 واستمرت على مدى العام الماضي، ومنها تراجع مستويات السيولة وانحسار هوامش الأرباح. ومع ذلك حقق قطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات نمواً في عملياته الاستراتيجية مع التركيز على عملائه الأساسيين. فقد نمت المعاملات المصرفية العالمية بنسبة 8%، وكذلك إصدار وتوزيع أدوات الدين بنسبة 23% ومبيعات الأسواق العالمية بنسبة 10% على أساس سنوي في عام 2016.

وواصل القطاع استقطاب سيولة قوية من خلال شبكته الإقليمية والدولية. وفي حين شهد البنك نمواً في عمليات إقراض عملائه الرئيسيين، تراجع إجمالي القروض نتيجة قيامنا عمداً بخفض حجم عمليات الصرف الأجنبي مع المؤسسات المالية بهدف تعزيز العائد على رأس المال المستثمر، كما تأثرت الأرصدة سلباً بتعويم الجنيه المصري والجنيه الإسترليني. كما انخفضت التكاليف بنسبة 3% على أساس سنوي في عام 2016، حتى مع حرص البنك على الاستثمار في تعزيز نقاط القوة وكفاءة إدارة السيولة النقدية والأعمال المدرة للتدفقات النقدية. وانخفض صافي مخصصات انخفاض القيمة بشكل كبير بفضل ازدياد معدل استرداد وتحصيل الديون وانخفاض المخصصات الجماعية، الأمر الذي أدى إلى نمو صاف الأرباح بنسبة 35% على أساس سنوي إلى 4.1 مليار درهم.

الخدمات المصرفية العالمية

يقدم قسم الخدمات المصرفية العالمية أفضل الحلول التمويلية والاستشارات المالية والمعاملات المصرفية، ويضع مصلحة العملاء في مقدمة أولوياته. ويوفر فريق الخدمات المصرفية العالمية أيضاً الاستشارات حول صفقات الاندماج والاستحواذ وتمويل المشاريع وأسواق رأس المال وهيكلية الميزانيات العمومية. كما يوفر القسم التمويل للمؤسسات في قطاعات مختلفة بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الكبرى والطاقة والعقارات والطيران والتصنيع والآلات والإنشاءات.

أبرز الإنجازات في العام 2016

- نمو قوي في الإيرادات مع ارتفاع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 25% على أساس سنوي
- تحسن كفاءة إدارة النقد بشكل كبير مما أدى إلى الفوز بأكثر من 50 تفويضاً لإدارة النقد في عام 2016
- طرح منتجات إدارة النقد وتمويل التجارة في مصر ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تمويل سلسلة التوريد وبوابة التجارة متعددة البنوك
- فاز قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات بأول تفويض من وكالة ائتمان الصادرات، يتمثل في مشروع بقيمة 300 مليون دولار في منطقة الخليج

الأعمال المستدامة

أطلق بنك أبوظبي الوطني الخدمات المصرفية المستدامة خلال العام الماضي ضمن قطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات، تأكيداً على التزامه بممارسة دوره المؤسسي في التصدي لتحديات التغير المناخي واغتنام الفرص المناسبة في هذا المجال الذي من المؤكد أنه سيرسم معالم مستقبل عالم الأعمال.

وقمنا في عام 2016 بتعديل السياسة الائتمانية والعمليات لنضمن قدرتنا على رصد وتحديد ممارسات الأعمال غير المناسبة بيئياً بشكل دقيق ومنظم، وبالتالي تجنب القيام بها أينما كان ذلك ضرورياً. وقد أصبح "بنك أبوظبي الوطني" في عام 2015، أول بنك في دولة الإمارات يوقع على "مبادئ خط الاستواء"، المعيار العالمي لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة. وتم حتى الآن تدريب أكثر من 175 موظفاً على تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.

وخلال القمة العالمية لطاقة المستقبل التي استضافتها أبوظبي في يناير 2016، أعلن "بنك أبوظبي الوطني" عن التزامه بتوفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل المشاريع المستدامة بيئياً في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والمباني عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة والنقل النظيف وبرامج مكافحة التلوث. وهو التزام على مدار عقد كامل ويمثل البوصلة التي توجه خطوات البنك ويعكس رؤيته الاستراتيجية، ويؤكد في الوقت ذاته على المضي قدماً بعزيمة قوية نحو تحقيق الهدف المنشود.

وواصل بنك أبوظبي الوطني تطبيق برامجه الداعمة في قطاعات الطاقة المتجددة والمشاريع المستدامة. وقد أضفنا إلى تقرير "تمويل مستقبل الطاقة" لعام 2016، مجموعة من الأفكار القيمة لتوضيح مدى تقدم قطاع الطاقة المتجددة في الاقتصادات النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تعتبر الطاقة الشمسية الآن أقل مصادر توليد الكهرباء تكلفةً في بعض المناطق. ولعب البنك دوراً مساهماً في نشر الوعي وبناء القدرات في قطاع الأعمال المستدامة عبر العديد من المنابر الدولية المتنوعة مثل "مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغيير المناخي" في مراكش (COP22)، و"اجتماع الطاولة المستديرة العالمي لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" في دبي، و"نقابة المحامين الدولية" في العاصمة الأمريكية واشنطن، الحدث الذي حضره 6 آلاف محامٍ.

وفي أكتوبر 2016، كان البنك من أوائل الموقعين على وثيقة "إعلان دبي للتمويل المستدام"، وهو التزام من قبل القطاع المصرفي الإماراتي بتشجيع الأعمال المستدامة بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات.

وسوف يلعب قطاع الأعمال المستدامة دوراً مهماً في توضيح أهمية الانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون، فضلاً عن دوره الإيجابي في ترسيخ العلاقات بين القطاع المالي ومجتمع الأعمال المستدام بيئياً.

الأسواق العالمية

يوفر قسم الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الوطني لعملائه نافذة للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق في مختلف أنحاء العالم. فبالرغم من ظروف الاقتصاد العالمي المضطربة، حافظ القسم على مكانته كأحد أبرز مزودي الخدمات المصرفية في المنطقة. كما أثبتت استراتيجية البنك التي اعتمدها في العام 2015، للاستفادة من شبكته الدولية، نجاحها وكفاءتها خلال عام 2016، حيث ساهمت في تعزيز إمكانية الوصول إلى أسواق المال في كافة أنحاء العالم.

ومن خلال توسيع نطاق حضوره الجغرافي، تمكّن بنك أبوظبي الوطني من تعزيز قدراته التنافسية على صعيد تداول وصرف العملات والائتمان على مستوى شبكة أعماله بأكملها.

أبرز الإنجازات في العام 2016

- نمت مبيعات قسم الأسواق العالمية بنسبة 10% على أساس سنوي إلى 278 مليون درهم
- حافظ البنك على مكانته الرائدة في المنطقة من خلال تنويع حلوله على صعيد التحوط والسيولة والاستثمار
- اتسع نطاق الحضور الجغرافي في أسواق رئيسية مثل المملكة المتحدة وهونج كونج وماليزيا ومصر والهند، وعزز البنك مركزه في مجال تداول وصرف العملات والائتمان
- شكل النمو الكبير في حجم السيولة من خلال شبكتنا الدولية، دعماً لمتطلبات البنك التمويلية على المستوى العالمي
- تم إطلاق بوابات تقنية جديدة (ميوريكس) خاصة بشبكتنا الدولية، كما أجرينا تحسينات إضافية على منصات التجارة الإلكترونية التابعة لنا

خلال القمة العالمية لطاقة المستقبل التي استضافتها أبوظبي في يناير 2016، أعلن البنك عن التزام مالي يهدف إلى تشجيع تطوير المشاريع المستدامة بيئياً، من خلال توفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة 10 مليارات دولار. وهو التزام على مدار عقد كامل ويمثل البوصلة التي توجه خطوات البنك ويعكس رؤيته الاستراتيجية، ويؤكد في الوقت ذاته على المضي قدماً بعزيمة قوية نحو تحقيق الهدف المنشود

مراجعة الأعمال والعمليات التشغيلية

القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات

(تابع)

علاقات العملاء

عزز البنك علاقاته المميزة مع عملائه الرئيسيين خلال عام 2016، من خلال توفير منتجات وحلول قيّمة على المستويين المحلي والعالمي، وتقديم الاستشارات من قبل خبراء متمرسين للعديد من الشركات والمؤسسات المالية الكبرى والهيئات الحكومية. وارتفع مستوى نشاط عملاء شبكتنا في عام 2016 مع إطلاق البنك منصة لإدارة النقد، وإبرام المزيد من صفقات القروض المشتركة وتمويل سلسلة التوريد. ويعتبر "بنك أبوظبي الوطني" البنك المحلي الوحيد الذي يقدم خدمات إدارة سلاسل التوريد.

وبفضل علاقات البنك الوطيدة واستراتيجيته التي تركّز على العملاء الرئيسيين، تمكّن من استقطاب المزيد من العملاء. ورغم الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، حافظ البنك على تصنيفه العالي وعزز حجم الايداعات من عملاء محليين ودوليين.

واستفاد العملاء الرئيسيين في دولة الإمارات والشبكة الدولية المتنامية للبنك خلال العام 2016، من خبراتنا في قطاعات عالية القيمة مثل الطيران والطاقة والعقارات والمجموعات العائلية. وحرص البنك على توطيد العلاقة من العملاء الرئيسيين، ورفع عدد التفويضات النقدية وعلاقاته مع عملاء قطاع الأسواق العالمية. وجاءت نتائج استطلاعات رضا العملاء مشجعة للغاية بتحقيق تحسن كبير مقارنة بنتائج العام السابق. ولعب التزامنا بتحقيق إيرادات على المدى الطويل، دوراً كبيراً في تمكين البنك من تلبية وإدارة احتياجات العملاء الفورية والوشيكة على صعيد رأس المال العامل والتجارة والصرف الأجنبي وتعزيز التدفق النقدي.

“وارتفع مستوى نشاط عملاء شبكتنا في عام 2016 مع إطلاق البنك منصة لإدارة النقد، وإبرام المزيد من صفقات القروض المشتركة وتمويل سلسلة التوريد. ويعتبر "بنك أبوظبي الوطني" البنك المحلي الوحيد الذي يقدم خدمات إدارة سلاسل التوريد.”

الجوائز وشهادات التقدير (القطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات)

- **غلوبال فاينانس**
  أفضل بنك لخدمات الخزينة وإدارة النقد في الشرق الأوسط،
  أفضل مزود لخدمات تداول العملات الأجنبية في الإمارات
- **إيميا فاينانس**
  أفضل مؤسسة للسندات في الشرق الأوسط
  أفضل قرض مشترك في الشرق الأوسط
  أفضل مؤسسة للصكوك
- أفضل بنك لإدارة النقد من "ذا آشيان بانكر"
- أفضل بنك لتمويل التجارة في دولة الإمارات من "غلوبال تريد ريفيو"
- أفضل بنك لأسواق رأس المال في الشرق الأوسط- جوائز يوروموني للتميّز 2016
- جائزة البنك الاستثماري الأكثر ابتكاراً في الشرق الأوسط من "ذا بانكر"
  بنك أبوظبي الوطني هو أول بنك إقليمي يفوز بهذه الجائزة تقديراً لكفاءته العالية في مجال السندات والقروض والصكوك
- أفضل مؤسسة للصكوك- جوائز التمويل الإسلامي العالمي 2016 حصل بنك أبوظبي الوطني على نفس الجائزة في عام 2015، ليكون بذلك أول بنك يفوز بها مرتين على التوالي.

جائزة البنك الاستثماري الأكثر ابتكاراً في الشرق الأوسط من "ذا بانكر"

أفضل مؤسسة للصكوك- جوائز التمويل الإسلامي العالمي

أفضل مؤسسة للصكوك، الإمارات العربية المتحدة من "ذي آسيت تريبل ايه"

أفضل بنك لتمويل التجارة في دولة الإمارات من "غلوبال تريد ريفيو"

أفضل بنك لتمويل التجارة في دولة الإمارات من "غلوبال فاينانس"

أفضل مؤسسة للسندات في الشرق الأوسط- إيميا فاينانس

مراجعة الأعمال والعمليات التشغيلية

القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال

شهدت معدلات إقراض العملاء في قطاع الأفراد بدولة الإمارات نمواً بنسبة 7% وتواصل نموها على نحو أسرع من وتيرة السوق.

نظرة عامة

شهد القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال نمواً متواصلاً في القروض والبطاقات الائتمانية، وأيضا على صعيد أعمال المصرف المشتري (معالجة معاملات الدفع الإلكتروني للتجار). واستثمر البنك في افتتاح فروع جديدة وعمليات تحديث الفروع القائمة، في الوقت الذي تم فيه إطلاق عدة مبادرات ومنتجات جديدة مبتكرة تشمل منصة الدفع الإلكتروني "ميركوري" و"مشروع المحفظة الذكية" لاتحاد مصارف الإمارات. كما أطلق بنك أبوظبي الوطني منصة خدمات مصرفية إلكترونية جديدة في عام 2016، تساهم في إثراء تجربة العملاء في كل معاملة يجرونها أو خدمة يطبلونها.

ويواصل "بنك أبوظبي الوطني" دعمه لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، من خلال إقامة برامج تدريبية تساعد هذه الشريحة من الشركات على تطوير أعمالها والارتقاء بكفاءتها. وتتناول هذه البرامج مواضيع متنوعة تشمل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتسويق الفعّال والمجدي، وقوانين الشركات، وضريبة القيمة المضافة.

الاستراتيجية الخاصة بدبي ضمن القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال

بالرغم من بيئة العمل التي تنطوي على تحديات عديدة، إلا أن تطبيق استراتيجيتنا الخاصة بدبي قد مكنت القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال في بنك أبوظبي الوطني، من تحقيق نمو قوي تجاوز 11% في إيراداته في دبي (باستثناء إيرادات خدمات الشركات) في عام 2016. وارتفعت إيرادات خدمات الأفراد بدبي بنسبة 24% بينما حافظت إيرادات خدمات الأعمال على استقرارها في ظل انحسار نشاط السوق. وتركز استراتيجية البنك الخاصة بدبي، على المبيعات لتشمل الأفراد والشركات والأعمال معاً. كما شهد القطاع ارتفاعاً في أحجام الإقراض بدبي بنسبة 10% بينما ارتفعت الودائع بنسبة 7%. وارتفعت حصة دبي من القروض الجديدة من 21% في عام 2015 إلى 25% في عام 2016.

التمويل الإسلامي

حققت "شركة أبوظبي الوطنية للتمويل الإسلامي" التابعة لبنك أبوظبي الوطني إنجازات مهمة واستثمرت في تطوير خدماتها ومنتجاتها خلال عام 2016. وسجل قسم الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد نمواً كبيراً في مجالات التمويل العقاري وأعداد العملاء الجدد. كما قمنا بافتتاح فرع جديد في إمارة الفجيرة، ومركز اتصال خاص بالشركة لخدمة عملائنا. وعلى مدى العام، أطلقت الشركة حملات ترويجية عديدة لإثراء تجربة العملاء، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع معدلات الإقراض والإيرادات.

اليسار: فرع بنك أبوظبي الوطني
اليمين: تطبيق الخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية من بنك أبوظبي الوطني

الأداء والمبادرات في 2016

ارتفعت إيرادات القطاع المصرفي الدولي للأفراد والأعمال بنسبة 7% على أساس سنوي إلى 4.4 مليار درهم، على الرغم من انخفاض الأرباح بنسبة 17% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة بشكل كبير. ومع ذلك، سجّل معدل الإقراض في قطاع خدمات الأفراد بدولة الإمارات نمواً بنسبة 7%، ويواصل نموه على نحو أسرع من وتيرة السوق.

- تم إطلاق خدمة تأمين جديدة تحت اسم "الحماية الذكية للعائلة"، والتي توفر تغطية عائلية شاملة لشرائح متنوعة من ذوي الدخل المحدود
- بدء قبول البطاقات في محطات الخدمة الذكية التابعة لـ "أدنوك"
- إطلاق عرض التمويل بفائدة صفرية الخاص بـ "قروض السيارات" للعديد من أبرز وكالات بيع وتوزيع السيارات في السوق
- إجراء تحسينات في قطاع الخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية، بما في ذلك توثيق الهوية باستخدام بصمة الأصبع
- إطلاق خدمة إدارة العقارات من خلال "بتر هومز" إلى جانب "شركة أبوظبي الوطنية للعقارات" التابعة لـ "بنك أبوظبي الوطني"، في الإمارات الشمالية.

الجوائز والفعاليات في 2016

- بطاقة الفطيم أبوظبي الوطني، تفوز بجائزة "أفضل بطاقة تحمل علامة مشتركة" في الشرق الأوسط وأفريقيا، خلال منتدى ماستركارد للابتكار 2016
- رعاية مؤتمر الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة/مصر في مايو2016، وتنسيق مؤتمر "ذا انتليجانس ريبورت" (The Intelligence Report) بالتعاون مع "مركز دبي للسلع المتعددة" و"اتصالات" في دبي.
- تولى بنك أبوظبي الوطني أيضا مهمة المنسق لـ "حوار التحدي" وهو عبارة عن اجتماع طاولة مستديرة أقيم في مسقط خلال شهر أبريل 2016، كذلك مؤتمر "متلازمة التعاقب والاستدامة" (Syndrome: The S2 Succession & Sustainability) بدبي، ومؤتمر "الشركات الصغيرة والمتوسطة ما رواء الحدود" في دبي، ونسختيه العمانية والمصرية.

مؤتمر "الشركات الصغيرة والمتوسطة ما رواء الحدود"، دبي 2016

بطاقة الفطيم أبوظبي الوطني

> واستثمر البنك في افتتاح فروع جديدة وعمليات تحديث الفروع القائمة، في الوقت الذي تم فيه إطلاق عدة مبادرات ومنتجات جديدة مبتكرة تشمل منصة الدفع الإلكتروني "ميركوري" و"مشروع المحفظة الذكية" لاتحاد مصارف الإمارات.

مراجعة الأعمال والعمليات التشغيلية

إدارة الثروات العالمية

يواصل قطاع إدارة الثروات العالمية في بنك أبوظبي الوطني، تنمية قدراته الخارجية ومجموعة منتجاته الإقليمية والدولية والخدمات الاستشارية لإدارة الثروات، الأمر الذي عزز مكانة البنك والثقة التي يحظى بها لدى العملاء.

نظرة عامة

واصل قطاع إدارة الثروات العالمية في بنك أبوظبي الوطني، خلال عام 2016، تنمية أعماله الخارجية ومجموعة منتجاته الإقليمية والدولية والخدمات الاستشارية لإدارة الثروات، الأمر الذي عزز مكانة البنك والثقة التي يحظى بها لدى العملاء. فكفاءتنا وخبرتنا في تقديم حلول إدارة الثروات وحماية رأس المال، تقدم نتائج جيدة مما جعل عملاءنا ينظرون إلى بنك أبوظبي الوطني كمؤسسة قادرة على تقديم استشارات صائبة في مختلف المجالات الاستثمارية.

واختتمت "شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية" عام 2016، بحصة سوقية (سوقي دبي وأبوظبي للأوراق المالية) تزيد على 8.2% وبلغت قيمة التداولات عبرها نحو 30 مليار درهم، بينما حافظت مجموعة "إدارة الأصول العالمية" على مكانتها كأبرز مدير أصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت من أبرز المجموعات أداءً بين منافسيها.

العملاء الرئيسيون

أكد بنك أبوظبي مجدداً التزامه بتعزيز وحماية ثروات عملائه في عام 2016، من خلال تصميم وتوفير منتجات وحلول استثمارية جديدة عبر منصات عديدة ومتنوعة. وبناءً على ذلك، حافظ البنك على ميزاته التنافسية وعمل في الوقت ذاته على تلبية احتياجات عملائه الرئيسيين. وأطلق البنك عدة مبادرات لتعزيز وتوطيد علاقاته مع العملاء بما في ذلك استقطاب أبرز الكفاءات من أجل ترسيخ ولاء العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير هيكلية عملنا من خلال إنشاء روابط مع العديد من مراكز الحجز.

كما عمل فريق إدارة الثروات العالمية عن كثب مع عملائه الرئيسيين لإعداد استراتيجيات استثمارية فعالة وقادرة على مواجهة تحديات الواقع الاقتصادي. وفي ظل إجراءات التقشف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصبحت أولويتنا هي الحفاظ على علاقات قوية وحماية أصول عملائنا، عوضاً عن السعي إلى زيادة حجم الأصول المدارة. وباختصار، إننا نعتبر رضا العملاء المفتاح الأساسي لتحقيق النجاح طويل الأمد لأعمالنا، ونرى في عملائنا أفضل سفراء لعلامتنا التجارية.

الأداء في العام 2016

حققت الصناديق التي تركّز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إيرادات إيجابية، رغم الواقع الاقتصادي الذي فرضته أحداث سياسية كبرى. وشهدت تداولات العملاء عبر خدمة الوصول المباشر زخماً متزايداً، واستفادت من التداولات التكتيكية. وحظيت خدمة الاستشارات الاستثمارية بإقبال كبير من العملاء الذين يحتاجون إلى التوجيه والإرشاد من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية النهائية، رغبةً منهم في الحفاظ على رأس المال وتعزيز العائدات. وعليه، شكلت الحلول والمنتجات المهيكلة، والحلول الداعمة، والمنصة المفتوحة للصناديق الاستثمارية، مصادر قيّمة للاستثمار

وبلغت إيرادات قطاع إدارة الثروات العالمية 918 مليون درهم في العام 2016، أي بانخفاض على أساس سنوي بنسبة 9%، بينما بلغ صافي الأرباح 434 مليون درهم، أيضا بانخفاض قدره 17% مقارنة بالعام الماضي. ويعزى تأثر النتائج المالية سلباً إلى تعويم الجنيه الإسترليني. وعليه فإن الأداء الفعلي للعمليات المصرفية الخاصة كان أفضل مما يمكن أن تشير إليه النتائج التي يجب أن يتم تقييمها في ضوء الأوضاع المضطربة التي شهدتها السوق خلال العام الماضي.

الجوائز في عام 2016

الخدمات المصرفية الخاصة:

- فازت وحدة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك أبوظبي الوطني، بجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة" في دولة الإمارات للسنة الخامسة على التوالي من مجلة "بانكر أند بروفيشنال ويلث مانجمنت".

إدارة الأصول:

- أفضل بنك لإدارة الأصول في المنطقة
- أفضل بنك للاستشارات الاستثمارية
- أفضل صندوق لإدارة الدخل الثابت
- أفضل صندوق استثماري متداول
- أفضل شركة لإدارة الأصول، من "جوائز التكافل الدولية"

شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية

- أفضل شركة للوساطة المالية في دولة الإمارات 2016– مجلة إنترناشيونال فاينانس
- أفضل شركة للأبحاث المالية في دولة الإمارات 2016 – مجلة إنترناشيونال فاينانس 3
- أفضل تطبيق جديد للهواتف الذكية في دولة الإمارات 2016 – مجلة إنترناشيونال فاينانس
- أفضل شركة للوساطة المالية في دولة الإمارات 2016– مجلة "بانكر ميدل إيست"

جوائز جلوبال إنفستور 2016

جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الإمارات، من مجلة "ذا بانكر"

> أكد بنك أبوظبي مجدداً التزامه بتعزيز وحماية ثروات عملائه، في عام 2016، من خلال تصميم وتوفير منتجات وحلول استثمارية جديدة عبر منصات عديدة ومتنوعة

موظفونا

يفتخر بنك أبوظبي الوطني بفريق عمل متنوع وطموح وعالي المهارة، يمثل إحدى السمات المميزة للمجموعة المصرفية، ويلعب دوراً محورياً في ترسيخ دعائم اقتصاد مستدام

يعتبر تطوير ورعاية المواهب والكفاءات جزءاً محورياً من التزام بنك أبوظبي الوطني بالتميز في كل ما يقوم به، مما يمنحه ميزة تنافسية وسمعة كبيرة كوجهة عمل جذابة وعالية الجودة. وعليه، يفتخر بنك أبوظبي الوطني بفريق عمل متنوع وطموح وعالي المهارة. يفتخر بنك أبوظبي الوطني بفريق عمل متنوع وطموح وعالي المهارة، يمثل إحدى السمات المميزة للمجموعة المصرفية، ويلعب دوراً محورياً في ترسيخ دعائم اقتصاد مستدام

تحظى مسألة توظيف وتطوير الكوادر الوطنية بأهمية كبيرة لدى بنك أبوظبي الوطني. ففي نوفمبر 2015، تبنى البنك استراتيجية التوطين التي تهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية من شغل 50-60% من أعلى 250 منصباً في المجموعة، خلال السنوات 10-5 القادمة. والغرض من هذه الاستراتيجية هو توظيف الشباب الإماراتي الذين تتوفر لديهم الرغبة والإرادة للمضي قدماً في مسيرتهم المهنية بكفاءة واقتدار، ومن ثم تبوؤ مناصب إدارية عليا في البنك. وتم خلال عام 2016، تقييم أكثر من 400 مرشح إماراتي، وجرى اختيار 100 منهم كموظفين محتملين ذوي كفاءة عالية. وبالفعل، نجحنا في توظيف 50% من المرشحين في مناصب دائمة عبر مختلف أقسام عمل بنك أبوظبي الوطني.

وفي نهاية عام 2016، بلغت نسبة التوطين في البنك 30.8% من إجمالي الوظائف الدائمة، مقارنة مع 30.2% في نهاية عام 2015.

"الغرض من استراتيجية توطين الوظائف هو توظيف الشباب الإماراتي الذين تتوفر لديهم الرغبة والإرادة للمضي قدماً في مسيرتهم المهنية بكفاءة واقتدار، ومن ثم تبوؤ مناصب إدارية عليا في البنك"

أبرز محطات 2016

مبادرة "وطني"

- تولى بنك أبوظبي الوطني خلال العام 2016، رعاية 25 خريجاً إماراتياً من برنامج "آفاق"، في إطار مبادة "وطني"، مما أتاح لهم نيل درجة الماجستير في علوم التمويل من جامعة زايد. وتم توظيف الخريجين الـ 25، في مختلف أقسام بنك أبوظبي الوطني بما في ذلك قطاع التمويل والخزينة، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الثروات العالمية، والعمليات التشغيلية، والقطاع المصرفي الدولي للمؤسسات والشركات.

"مستقبلي" و "طموح"

- في عام 2016، تولى برنامج "مستقبلي" رعاية 35 طالباً بينما رعى برنامج "طموح" 5 طلاب، لمتابعة دراساتهم العليا في جامعات محلية ودولية.

برنامج المصرفي المحترف

- يعمل البرنامج الذي دخل عامه الثالث، على مساعدة مجموعة من المرشحين المختارين لتطوير مهاراتهم المهنية لكي يتمكنوا من تبوؤ أعلى المناصب في القطاع المصرفي. ويشارك في البرنامج حالياً 298 متدرباً.

إدارة المهنة

- طبق بنك أبوظبي الوطني إطار عمل جديداً لإدارة المهنة في عام 2016. . ويشمل الإطار الجديد خمس مراحل ومسارات مهنية (الخدمات المصرفية الأساسية، والخدمات المصرفية المتخصصة ومسارات الخدمات المصرفية الاحترافية) إضافة إلى 10 درجات وظيفية بدءاً من الموظف المبتدئ وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي. وقد تم أيضا تطبيق هذا الإطار لتطوير مجموعة من أدوات إدارة المهنة والتعليم والتطوير.

برنامج التعامل كقائد

- يعمل برنامج "التعامل كقائد" الذي انطلق في عام 2015، على تدريب المدراء على كيفية بناء علاقات راسخة مع الموظفين. ويتلخص الهدف الأساسي للبرنامج في مساعدة فرق العمل على تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية من خلال تطوير وتعزيز آليات التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات.

لقاء مفتوح مع الموظفين في شهر فبراير 2016 بأبوظبي

جائزة التميز من جمعية الشرق الأوسط للموارد البشرية، 2016

استراتيجية تعزيز الاستدامة والمواطنة المسؤولة

تتوافق استراتيجيتنا مع الخطط الاقتصادية لدولة الإمارات وسياساتها والتزاماتها تجاه التنوع الاقتصادي والاستدامة.

نظرة عامة

خلال عام 2016، حقق بنك أبوظبي الوطني تقدمًا كبيرًا في مسيرته تجاه الوفاء بأعلى المعايير العالمية الممكنة للمواطنة المسؤولة والاستدامة. وقد تعززت إنجازات البنك على هذا الصعيد من خلال التزامه المتواصل بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه كمؤسسة مالية حريصة على تطوير أدائها على صعيد الممارسات المصرفية المسؤولة على مستوى كافة عملياتها الرئيسية. تتوافق استراتيجيتنا مع الخطط الاقتصادية لدولة الإمارات وسياساتها والتزاماتها تجاه التنوع الاقتصادي والاستدامة. ويواصل البنك الالتزام بأرقى المعايير الدولية المعروفة باعتبار ذلك إحدى أهم أولوياته، وقد أحرز تقدمًا جيدًا في هذا الصدد.

أبرز الإنجازات في عام 2016:

دعم التزامات الحكومة الإماراتية في مجال الاستدامة: يتعاون البنك بانتظام مع وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات باعتباره عضواً في مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة والمجموعة التوجيهية بشأن التمويل المستدام. وفي أكتوبر 2016، وقّع البنك على "إعلان دبي بشأن التمويل المستدام" الذي يمثل التزاماً من جانب القطاع المصرفي في الدولة بممارسات الأعمال المستدامة.

مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP): كانت تحديات تغير المناخ وكذا التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، بنسختيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين (COP21) و(COP22)، دافعًا لنا لفهم بصمتنا البيئية وإدارتها. ويحظى بنك أبوظبي الوطني بالتقدير باعتباره رائدًا إقليميًا في الإبلاغ عن بصمته الكربونية إلى مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP). وفي عام 2016، ارتفع تصنيف إفصاح البنك للمشروع درجة للأعلى لينتقل من المستوى D إلى المستوى B، وهو تصنيف يفوق التصنيف الذي حققته بعض أضخم المؤسسات المصرفية في العالم خلال هذا العام.

مؤشر ستاندرد آند بورز/حوكمة للعالم العربي للمعيار الاجتماعي البيئي والحوكمة: جاء بنك أبوظبي الوطني في المرتبة الأولى في مؤشر ستاندرد آند بورز/حوكمة للعالم العربي تقديرًا لأدائه البيئي والاجتماعي والحوكمي المتميز على مستوى المنطقة. ويُعد هذا المؤشر أحد مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز، وهو الأول من نوعه في المنطقة. ويوفر المؤشر للمستثمرين مزيدًا من الإفصاح والشفافية من خلال تصنيف الشركات المدرجة بناءً على معايير بيئية واجتماعي وحوكمية.

علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: تقديراً لأدائه المتميز في مجال الاستدامة، حاز بنك أبوظبي الوطني خلال العام 2016 مجددًا على جائزة علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات للعام الخامس على التوالي. وتُعد هذه الجائزة أداة تشخيصية تساعد الشركات على تقييم مساهمتها الحالية في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بناءً على أفضل المعايير والممارسات الدولية المتبعة. وتعرّف هذه الأداة مجالات المخاطر والفرص الرئيسية في مجال إدارة التأثيرات الاجتماعية والبيئية. وقد حقق بنك أبوظبي الوطني 82% من الدرجة النهائية لعام 2016، وهو ما يمثل تحسنًا بالمقارنة مع درجة 79.5% التي حققها خلال عام 2015.

إعداد التقارير السنوية حول أداء الاستدامة: يواصل البنك إصدار تقرير سنوي حول الاستدامة المؤسسية والذي يقدم تفاصيل عن ممارسات الأعمال المستدامة للبنك والتقدم الذي يحرزه في التزاماته المتعلقة بالاستدامة. . ويتم إعداد هذا التقرير وفقًا للمبادئ التوجيهية الدولية G4 لمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) ويتم اعتماده من قبل مبادرة الإبلاغ العالمية. . ويظل بنك أبوظبي الوطني البنك الوحيد في المنطقة الذي يصدر تقارير حول بصمته الكربونية من خلال تقديم بياناته الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة إلى مشروع الإفصاح عن الكربون سنويًا.

حملات التوعية بالاستدامة: نظم البنك حملات داخلية للتوعية بالاستدامة خلال العام 2016، بما في ذلك حملة أسبوع التوعية بالاستدامة التي ينظمها سنوياً في مقره الرئيسي بأبوظبي، وحملات خاصة بكل من يوم النقل المستدام، وساعة الأرض، واليوم العالمي للمياه، واليوم العالمي للبيئة، ويوم الصحة واللياقة البدنية في مكان العمل. وكان أكثر من 500 موظف من البنك قد حضروا يوم الصحة واللياقة البدنية للموظفين الذي عُقد ضمن أسبوع التوعية بالاستدامة. نجحنا كذلك خلال عام 2016 في إجراء اختبار تجريبي لليوم الخيري للموظفين حيث جمعنا تبرعات فاقت 77,000 درهم إماراتي خصصت لثلاث مؤسسات خيرية مختارة.

المواطنة المسؤولة

واصلت جهود بنك أبوظبي الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات إحراز تقدم خلال عام 2016. وتمكنت أكاديمية بنك أبوظبي الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منذ إطلاقها، من استقطاب ما يزيد على 800 مشارك من هذه الفئة من المؤسسات من مختلف أنحاء الدولة خلال العام الماضي. وعُقدت 10 ورش عمل تدريبية تناولت المهارات المهمة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النجاح في عالم الأعمال. وتضمن التدريب موضوعات مثل، حوكمة الشركات، وتعزيز أهلية المؤسسات للحصول على التمويل، وأساسيات المحاسبة.

وواصل بنك أبوظبي الوطني برنامجه الخاص بدعم مستقبل الطاقة والذي حظي بإعجاب وإشادة صاحب السمو الملكي، أمير ويلز، في زيارته الأخيرة إلى أبوظبي. وخلال عام 2016، زار أمير ويلز العاصمة أبوظبي لإلقاء كلمة في اجتماع دائرة الممارسات للرؤساء الماليين في دول مجلس التعاون الخليجي الذي استضافته مجموعة أبوظبي للاستدامة. وفي حديثه نيابة عن مشروعه "المحاسبة من أجل الاستدامة"، أشاد صاحب السمو الملكي بسلسلة تقارير الريادة الفكرية، "تمويل مستقبل الطاقة"، التي يصدرها بنك أبوظبي الوطني، وأثنى على نتائجها كنموذج على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها استجابة للمخاطر التي تواجهها المؤسسات في منطقة الخليج.

> حقق بنك أبوظبي الوطني تقدمًا كبيرًا في مسيرته تجاه الوفاء بأعلى المعايير العالمية الممكنة للمواطنة المسؤولة والاستدامة

وثيقة إعلان دبي للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التمويل المستدام

يوم الصحة واللياقة البدنية للموظفين لعام 2016

CDP
DRIVING SUSTAINABLE ECONOMIES

2016 DUBAI CHAMBER CSR LABEL

GRI Materiality Disclosures NBAD Service

يمكن معرفة المزيد من خلال
www.nbad.com

إدارة المخاطر

اتخذ بنك أبوظبي الوطني نهجًا تحفظيًا وصارمًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر خلال عام 2016.

حاز بنك أبوظبي الوطني على جائزة أفضل بنك في مجال إدارة المخاطر التشغيلية لعام 2016 من مجلة "ذي آشيان بانكر".

اتخذت المجموعة نهجًا تحفظيًا وصارمًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر خلال عام 2016. وتبقى إدارة المخاطر المتميزة إحدى أهم الميزات التي يتسم بها نهج المجموعة الرامي للحفاظ على متانة وسلامة أعمالها، وتحقيق أفضل قيمة ممكنة للمساهمين. فعلى مدار عام من الانخفاض المتواصل في أسعار النفط وتباطؤ النمو العالمي، اعتمدت المجموعة نهجاً حكيماً في إدارة المخاطر وأوجدت حلولاً للعملاء الرئيسيين في مختلف الأسواق التي تغطيها.

وكانت المجموعة قد اعتمدت نظاماً جديداً للإنذار المبكر يتيح لها القدرة على تحديد مشكلات الائتمان وعلاجها في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج التدريبي المختص الذي ينظمه بنك أبوظبي الوطني في تعزيز قدرات موظفيه في مجال إدارة المخاطر، وتم إدخال مقررات جديدة تركز على "تعزيز مهارات التعامل مع المخاطر".

أهداف إدارة المخاطر

على المستوى الاستراتيجي، تتمثل أهدافنا المحددة لإدارة المخاطر فيما يلي:

- العمل وفق منهجيتنا المتعلقة بمدى استعدادنا لتحمل المخاطر، وهي تعتبر الإطار العام للمخاطر وأنواع المخاطر التي تتقبلها المجموعة، أو تتجنبها، لتحقيق الأهداف المنشودة لأعمالنا
- تحديد جميع المخاطر المادية، وتقييمها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، وإدارتها لضمان بقاء المخاطر المحتملة لأعمالنا في نفس مستوى استعدادنا لتحمل المخاطر في جميع الأوقات
- تمكين وتعزيز وحدات الأعمال لتحديد وتفسير ومناقشة واتخاذ القرارات والاختيار بين المخاطر والفرص، والعمل في الوقت نفسه على تأسيس أطر قوية ومستقلة لعمليات المراجعة والتعامل مع التحديات
- ضمان دعم خطط نمو الأعمال بطريقة مناسبة من خلال بنية تحتية فعالة لإدارة المخاطر
- السعي بصورة مستمرة نحو ترسيخ الاعتقاد بأن إدارة المخاطر هي مسؤولية جميع موظفي المجموعة
- تعزيز ثقافة الأداء العالي التي تركز بصورة مستمرة على تقوية قدرات إدارة المخاطر لدى جميع موظفينا

مراجعة

اتخذت المجموعة نهجًا تحفظيًا تجاه الإقراض للقطاعات المعنية بتداول السلع خلال عام 2016، إلى جانب وضع معايير أكثر تحفظًا فيما يتعلق بمعايير ضمان الاكتتاب وتحسين التدابير الخاصة بتعزيز الميزانية العمومية. وساعد ذلك المجموعة على تحقيق أهدافها لإدارة المخاطر وفقاً لما صرحت به لأطراف السوق والمستثمرين في العام الماضي.

ويتمتع بنك أبوظبي الوطني بتصنيفات ائتمانية مرتفعة، فهو حاصل على تصنيف "Aa3" من وكالة موديز، و"AA-" من وكالة فيتش، و"AA" من ستاندرد آند بورز، مما يعني أنه يتمتع بأحد أقوى التصنيفات الائتمانية المجمعة بين المؤسسات المالية الدولية. وصُنف بنك أبوظبي الوطني مجددًا ضمن قائمة البنوك الخمسين الأكثر أماناً في العالم وفقًا لمجلة غلوبال فاينانس . ويُعد ذلك انعكاسًا حقيقيًا لجهود المجموعة للحفاظ على مستوى منخفض للمخاطر، حيث يتمتع البنك بأحد أقل معدلات تكلفة المخاطر ونسبة القروض المتعثرة مقارنة بالبنوك الأخرى.

حوكمة المخاطر

تعتمد المجموعة هيكلية قوية لحوكمة المخاطر مما يوفر لها نهجًا فعّالاً وشاملاً على نطاق المجموعة لإدارة المخاطر.

- يأتي مجلس الإدارة في قمة الهرم، إذ يتولى المسؤولية الكاملة عن وضع سياسة المجموعة المخصصة لإدارة المخاطر والإشراف عليها

- تتولى لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية المصادقة على السياسة المتعلقة بمدى الاستعداد لتحمل المخاطر وضمان البقاء في إطار هذه السياسة في جميع الأوقات. ويقدم رئيس إدارة المخاطر للمجموعة بانتظام تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر تلخص التطورات في بيئة إدارة المخاطر، وتوافق استراتيجية الأعمال مع مدى الاستعداد لتحمل المخاطر، واتجاهات الأداء في المحافظ الرئيسية، وتشرف لجنة إدارة المخاطر على إدارة أبرز المخاطر من خلال المراجعة المنتظمة لمستوى الانكشاف على المخاطر والضوابط الرئيسية ذات الصلة.

- تحصل لجنة إدارة المخاطر على الدعم من لجنتين إداريتين وهما – لجنة المخاطر بالمجموعة "GRC" ولجنة الأصول والخصوم "G-ALCO" لتنفيذ المراجعات وتقديم التوصيات إلى لجنة إدارة المخاطر. وتتمثل مهمة اللجنة الأولى في مراجعة المنهجية المخصصة لمدى الاستعداد لتحمل المخاطر وتقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر وضمان الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات، ومخاطر استمرارية الأعمال، ومخاطر السمعة. وتتمثل مهمة اللجنة الثانية في المراجعة وتحمل المسؤولية أمام لجنة إدارة المخاطر عن هيكل وجودة الميزانية العمومية وإدارة السيولة وخطط التمويل لدى المجموعة.

ممارسات حوكمة قوية وثلاثة خطوط دفاعية

تتبع المجموعة منهجية مؤلفة من "ثلاثة خطوط دفاعية"، حيث تشكل حجر الأساس في إطار عملنا الخاص بإدارة المخاطر.

- خط الدفاع الأول: تقوم وحدات الأعمال بصفتها خط الدفاع الأول، بتحديد وإدارة المخاطر في سياق أنشطتها اليومية من خلال التأكد من أن أنشطتها تتماشى مع سياسة المجموعة المتعلقة بمدى الاستعداد لتقبل المخاطر وتتوافق مع كافة السياسات والعمليات الداخلية ذات الصلة.

- خط الدفاع الثاني: تقوم مجموعة المخاطر (التي تتكون من المكتب الرئيسي لإدارة المخاطر وأقسام إدارة المخاطر في وحدات الأعمال) وقطاع الشؤون القانونية والامتثال بصفتها خط الدفاع الثاني، بوضع الضوابط الرقابية للمخاطر من خلال السياسات، وأطر العمل، والعمليات، والأدوات التحليلية، مع القيام كذلك بالمهام الإشرافية والاختبار المستقل لقدرات خط الدفاع الأول.

- خط الدفاع الثالث: تقوم إدارة التدقيق الداخلي، بصفتها خط الدفاع الثالث، بتوفير التأكيدات والضمانات المستقلة للإدارة العليا للبنك ومجلس إدارته حيال تصميم وتشغيل إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني، والحوكمة، وأدوات التحكم.

ثقافة إدارة المخاطر

تُعد ثقافة إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. وبالنسبة لنا، يتم تحديد أسس هذه الثقافة من خلال معايير السلوك ضمن المجموعة التي تحدّد القدرة الجماعية على تحديد المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يواجهها بنك أبوظبي الوطني، وتعريفها، واستيعابها، ومناقشتها بشكل منفتح.

وتتضمن العناصر الرئيسية المحددة لثقافة إدارة المخاطر التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من المجموعة ما يلي:

- نشر ثقافة الاستعداد لتحمل المخاطر على مستوى وحدات الأعمال: إضافة إلى وضع منهجية تتعلق بمدى الاستعداد لتحمل المخاطر على مستوى المجموعة، نحن نسعى إلى نشر ثقافة الاستعداد لتحمل المخاطر على مستوى وحدات الأعمال من خلال تعزيز استيعابها للمخاطر ومعايير الضمان التي تتعامل مع مخاطر القطاعات والمخاطر على مستوى الدولة.

- التواصل: نشجع تبادل المعلومات والتواصل بين مجموعة المخاطر ووحدات الأعمال، ما يقود إلى تعزيز الشفافية على مستوى إدارة المخاطر والتواصل الفعال. ونشجع ثقافة تقوم على إبلاغ الإدارة العليا بأي مخاطر محتملة أو ناشئة ليكون بالإمكان تقييمها والتعامل معها بطريقة مناسبة.

- المكافأة والتكريم: نقوم بمكافأة وتكريم موظفينا لتعزيز الإجراءات التي تتوافق مع السياسة الحكيمة للتعامل مع المخاطر والاستخدام المناسب لرأس المال. ولا نزال نأخذ بالاعتبار أن ممارسات التعويضات لدينا لا تشجع الإفراط في اتخاذ المخاطر. وتعتمد المكافآت الفردية على الامتثال إلى قيم بنك أبوظبي الوطني وتحقيق الأهداف المالية وغير المالية التي تتماشى مع المنهجية المتعلقة بمدى استعدادنا لتحمل المخاطر والاستراتيجية العالمية الخاصة بنا.

تعزيز مهارات إدارة المخاطر

تسعى برامجنا المخصصة للارتقاء بمهارات إدارة المخاطر إلى تعزيز الفهم العميق لأطر عمل بنك أبوظبي الوطني في مجال إدارة رأس المال والمخاطر في جميع قطاعات المجموعة، وتتعاون مع أكاديمية بنك أبوظبي الوطني، وخبراء إدارة المخاطر – الداخليين والخارجيين، والأساتذة المتخصصين، ومزودي الخدمات التعليمية لتطوير وتقديم برامج تدريبية متخصصة لجميع مستويات الموظفين العاملين في مختلف وحدات المجموعة. ويعتبر برنامج "المصرفي المحترف" الخاص بنا خطوة جيدة في هذا الاتجاه.

التكريم والإنجازات في عام 2016

تفتخر المجموعة بسجلها من الاستراتيجيات المنضبطة في مجال إدارة المخاطر. وفي عام 2016، واصل بنك أبوظبي الوطني اكتساب التقدير على المبادرات، والإجراءات، والرؤية الخاصة به.

- يعتبر بنك أبوظبي الوطني أحد أقوى المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط من حيث التصنيفات الائتمانية.

- منذ عام 2009، تم تصنيف بنك أبوظبي الوطني بصورة مستمرة ضمن قائمة البنوك الـ 50 الأكثر أمانًا في العالم من مجلة جلوبال فاينانس المرموقة.

- نجح بنك أبوظبي الوطني في نشر نظام لإدارة المخاطر التشغيلية (ORMS) ضمن مكاتبه التابعة في 17 دولة وهو متكامل تمامًا مع الحلول المصرفية الرئيسية للبنك في كل دولة بهدف تحقيق المطابقة التلقائية والإعلان عن أي أمور مشتبه بها أو أي خسائر قد تقع.

- حاز بنك أبوظبي الوطني على جائزة أفضل بنك في مجال إدارة المخاطر التشغيلية لعام 2016 من مجلة "ذي آشيان بانكر".

- حصل بنك أبوظبي الوطني على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لاستخدام النهج القياسي الموحد (TSA) لحساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية من الربع الرابع لعام 2016 بما يبرهن على ثقة الجهة التنظيمية في قدرات بنك أبوظبي الوطني في مجال إدارة المخاطر التشغيلية.

- قام بنك أبوظبي الوطني بتفعيل ميزة جديدة للشطب التلقائي للقروض الشخصية المقسطة للأفراد (PIL) في دولة الإمارات.

- تعتبر تكلفة إدارة المخاطر ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بنك أبوظبي الوطني من بين الأكثر انخفاضاً مقارنةً مع المؤسسات المنافسة.

- شارك بنك أبوظبي الوطني في تحسين إطار عمل مخاطر السوق المرتبطة بأطراف مقابلة بما في ذلك حساب تعديل التقييم المالي للطرف المقابل ومخاطر ما قبل التسوية.

واصلت المجموعة تحقيق قيمة جيدة للمساهمين خلال عام 2016 في فترة واجهت الأسواق المالية خلالها تحديات عالمية صعبة. وحافظت المجموعة على مكانتها في مَصَافّ البنوك الأكثر أمانًا في العالم مدعومة بمنهجيات وسياسات منضبطة وبنية تحتية قوية لإدارة المخاطر. وبفضل ما يطبقه البنك من إجراءات رقابية، وأنظمة للأمان والوقاية، وقواعد سلوكية، وبما يتبناه من نهج تحفظي، يتمتع البنك بكافة الإمكانات التي تؤهله لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق أفضل قيمة ممكنة لعملائه ومساهميه.

حوكمة الشركات

يتبع البنك سياسات شاملة في مجال حوكمة الشركات انطلاقاً من التزام مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إدارة وقيادة شؤون المجموعة وتحديد أهدافها.

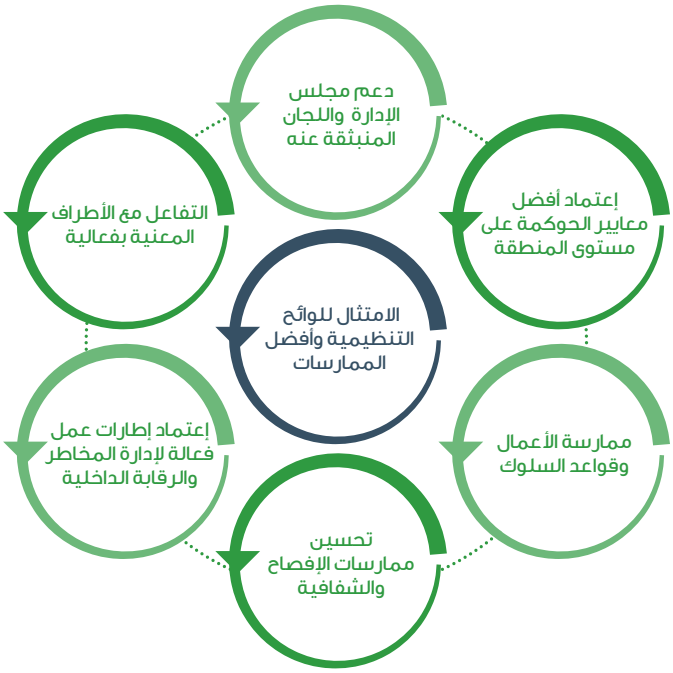

ثقافة راسخة في حوكمة الشركات

يتبع البنك سياسات شاملة في مجال حوكمة الشركات ترتكز على التزام مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إدارة وقيادة شؤون المجموعة وتحديد أهدافها واختيار الاستراتيجيات الإنتاجية وإدارة المخاطر، وتخويل الصلاحيات ومراقبتها وإعمال مبادئ المساءلة بصورة صحيحة (بالنسبة للإدارة) من خلال العمل بتناغم كمجلس ووجهة استشارية للرئيس التنفيذي للمجموعة؛ وتحقيق مصالح المساهمين والمتعاملين عن طريق تطبيق القواعد الصحيحة للإفصاح المادي. وإلى جانب ذلك، يمتثل البنك بشكل تام لجميع الالتزامات الرقابية ويتفاعل بإيجابية وشفافية مع المجتمع وعملائه.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضوًا، يتم اختيار ستة من هؤلاء الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس من قبل حكومة إمارة أبوظبي، في حين يتم انتخاب الأعضاء الخمسة الآخرين من قبل المساهمين الذين يملكون حصة الأقلية خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأعضاء هم أعضاء غير تنفيذيين واثنين من الأعضاء الخمسة المنتخبين يعتبرون أعضاء مستقلين وفقًا للمعايير الموضوعة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع. ويتفق تكوين مجلس الإدارة مع الأصول المتبعة لحوكمة الشركات المقبولة بصورة عامة والمتعلقة بالفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة وأن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين.

ويتولى مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني المسؤولية الكاملة عن تيسير أمور إدارة شؤون المجموعة، وتكوين القيم والحفاظ عليها من خلال عمليات المجموعة، فضلاً عن خدمة مصالح المساهمين والجهات الأخرى المعنية. وأجرى المجلس توثيقًا لأدواره ومسؤولياته ضمن دليل مجلس الإدارة والسياسات المرافقة له. ويضطلع المجلس بمسؤولية منح التخويل والتفويض للإدارة ويشمل ذلك تحديد مجال الصلاحيات ونطاقها وتواترها وطبيعتها.

وبخلاف بعض الأدوار والصلاحيات التي يحتفظ فيها المجلس لنفسه بحق اتخاذ القرارات، فإن الرئيس التنفيذي للمجموعة يتمتع بصلاحيات كاملة فيما يتعلق بالإدارة والعمليات والامتثال بالنسبة للبنك. ومن أجل التحقق من قيامها بدورها الإشرافي، فقد قام مجلس الإدارة بوضع هيكل محدد للرقابة يراقب أنشطة الإدارة التنفيذية، إضافة إلى إنشاء أنظمة مساندة محلياً وخارجياً للرقابة ورفع التقارير للمجموعة. ويخضع هذا التخويل ونظام الرقابة أيضًا للالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والجهات الأخرى ومراقبتها بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية في دولة الإمارات والبلدان التي يمارس فيها البنك نشاطه.

قواعد السلوك المهني

قام المجلس بإصدار قواعد توجيهية للسلوك المهني والذي يسري في تطبيقه على مديري الإدارات في البنك وموظفيه والشركات الفرعية التابعة له. وتشجع هذه القواعد على مراعاة التصرفات والسلوك الصحيح كما توضح وتحدد التصرفات والسلوك غير السليم بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد وإجراءات رفع التقارير. وتماشياً مع مفهوم بنك أبوظبي الوطني في تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح لخدمة المساهمين والمتعاملين الآخرين، يقوم البنك بنشر مجموعة كبيرة من التقارير تتضمن بيانات مالية وغير مالية عبر إدارة علاقات المستثمرين بالإضافة إلى الإفصاحات التي تنص عليها قوانين الجهات الرقابية.

وقام البنك أيضاً باستحداث العديد من الإدارات والاختصاصات التي تعنى بالاتصال بالمتعاملين الخارجيين بما في ذلك الإدارات المختصة بعلاقات المستثمرين والاستدامة وأمانة السر ووحدات الاتصال بالشركات والمؤسسات. علاوة على ذلك، يتم الأخذ بالاعتبار معايير الشفافية والإفصاح الداخلي في كل من العمليات والمنظور الأخلاقي والتنظيمي ويتم التحقق من أن الموظفين على علم بإجراءات بنك أبوظبي الوطني واستراتيجياته ومخاطره، وأنهم يعرفون تماماً مسؤولياتهم ومهامهم الشخصية مع الحرص في الوقت نفسه على الحفاظ على وحماية سرية البيانات الشخصية للعملاء والمعلومات الحساسة والأسرار التجارية المتعلقة بهم. تتضمن حقوق ومصالح المساهمين البنود المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والأحكام الواردة في النظام الأساسي

لبنك أبوظبي الوطني، مدفوعة بالواجبات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة والمتمثلة في العمل على حماية مصالح البنك. . ويعي بنك أبوظبي الوطني تماماً وجود اختلاف وتنوع في المصالح بالنسبة لقاعدة المساهمين وأن عليه أخذ هذا الاختلاف والتنوع في الاعتبار عند قيامه بوضع وتحديد أهداف واستراتيجيات المجموعة

لجان الحوكمة

وبغرض تأمين قدرة مجلس الإدارة على توفير الوقت الكافي لوضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية والأجهزة الرقابية الداخلية وتداول المناصب وتعيين المواهب، فقد قام المجلس بإنشاء خمس لجان فرعية، تشمل:

1- لجنة إدارة المخاطر

2- لجنة التدقيق

3- لجنة الموارد البشرية

4- لجنة الحوكمة والتعيينات

5- لجنة الاستراتيجية والتحول

وتشكل كل واحدة من هذه اللجان جزءاً لا يتجزأ من مجلس الإدارة والتي يتكون أعضاء كل منها من أعضاء في مجلس الإدارة. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجان في التعامل بصورة أكثر تفصيلاً مع الموضوعات المختلفة وإدارة حالات تعارض المصالح والتحقق من الوفاء بالمتطلبات الرقابية وتوفير الدور القيادي وتلبية مصالح المساهمين وتوفير الإدارة الشاملة للتأكد من أن عملية الحوكمة داخل المجموعة تسير بشكل جيد. وتتم مراجعة الصلاحيات والمهام والمسؤوليات والمواثيق الخاصة بهذه اللجان على أساس سنوي، لتتماشى بشكل أكبر مع التغييرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي للمجموعة.

الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية

بنك أبوظبي الوطني مرخص للعمل من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبالتالي فإن عليه التقيد بقوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإضافة إلى الأنظمة والتعاميم التي يصدرها من وقت لآخر. أيضًا فإن بنك أبوظبي الوطني ملزم بالتقيد بجميع القوانين واللوائح السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين والمعايير الموضوعة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع بالدولة والنظام الأساسي لبنك أبوظبي الوطني.

كما يتوجب على البنك التقيد بجميع القوانين الدولية في جميع الدول التي يعمل فيها. وتضطلع الإدارة العليا لبنك أبوظبي الوطني بمسؤولية التحقق من الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة وتقوم برفع التقارير في هذا الصدد لمجلس الإدارة.

ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء التوجيهات والمتابعة فيما يتعلق بمدى تحمل المخاطرة والاستراتيجيات الهامة المتعلقة بالالتزام والمخاطر والتعامل مع نتائجها.

إطار عمل إدارة المخاطر والرقابة

قام مجلس الإدارة بالتصديق على نظام موسع للرقابة الداخلية والذي يشتمل على:

- بيئة رقابية تحكمها المعايير وقواعد سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين
- إدارة المخاطر
- الإدارات الرقابية
- نظم المعلومات الإدارية
- نظم المراقبة والحماية والوقاية

تشتمل الوظائف المهمة التي تُحكم نظام المراقبة على مهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والإدارة القانونية وأمانة سر المجموعة. ويقوم البنك بتطبيق مجموعة شاملة من سياسات مكافحة والكشف عن عمليات الاحتيال والفساد والرشوة وغسل الأموال وغيرها من الجرائم الجنائية والمدنية.

ولدى البنك سياسة شاملة للإبلاغ عن المخالفات وهي تتضمن قنوات للإبلاغ تتمتع بالاستقلالية والسرية والدقة وسلطة إجراء التحقيق وتصعيد ورفع وإعادة دمج النتائج في السياسات ونظم وإجراءات العمليات والرقابة والتعاون مع الجهات الرقابية.

التقديرات والإنجازات، والتدريب والتقييم

حاز بنك أبوظبي الوطني على تصنيف متقدم في مؤشر ستاندرد آند بورز/ حوكمة للعالم العربي للمعيار الاجتماعي والبيئي والحوكمة ضمن قائمة ضمت أكثر من 100 مؤسسة مدرجة من قطاعات مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تقديراً لتميز ممارساته البيئية والاجتماعية وممارسات حوكمة الشركات المطبقة لديه.

عقد بنك أبوظبي الوطني اجتماع الجمعية العمومية السنوية في 15 مارس 2016 حيث تم إعادة انتخاب مجلس الإدارة.

في 3 يوليو 2016، أعلن بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني أن مجلس إدارة كل منهما قد وافق بالإجماع على تقديم توصية للمساهمين بالموافقة على اندماج البنكين المدرجين في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وفي 7 ديسمبر 2016، عقدت جمعية عمومية لكلا البنكين بشكل منفصل حيث وافق خلالهما مساهمو البنكين على الاندماج وتشكيلة مجلس إدارة الكيان الموحد بمجرد اكتمال الاندماج.

ويتم تقييم أداء مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني واللجان المنبثقة عنه سنوياً، حيث يشكل ذلك عنصراً رئيسياً في هيكل حوكمة الشركات الخاص بالبنك. وتم إطلاع مجلس الإدارة على أحدث مستجدات التشريعات الخاصة بالجرائم المالية ومكافحة غسيل الأموال والعقوبات ذات الصلة، إلى جانب القانون الاتحادي الجديد رقم (2) لسنة 2015 الخاص بالشركات التجارية في دولة الإمارات إلى مجلس الإدارة. وتم تعديل النظام الأساسي للبنك بما يتفق مع القانون المذكور.

2016 NBAD AGM

معلومات عن المساهمين

المساهمون الرئيسيون

مساهمون يملكون ما يزيد عن 5% من أسهم بنك أبوظبي الوطني بتاريخ 31 ديسمبر 2016

69.82%[1]

مجلس أبوظبي للاستثمار

مقارنة مؤشر بنك أبوظبي الوطني ومؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (الأداء على المؤشر منذ يناير 2007)

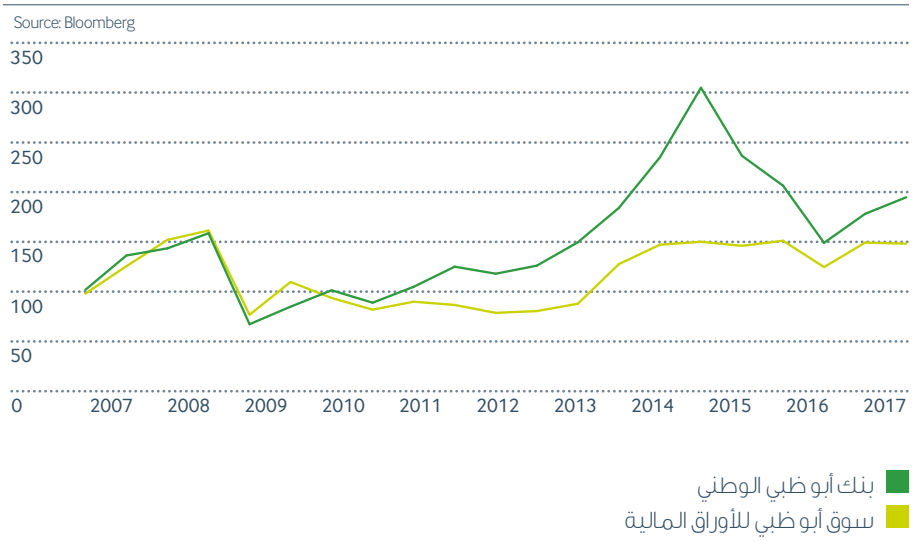

توزيع ملكية أسهم بنك أبو ظبي الوطني حسب الفئة

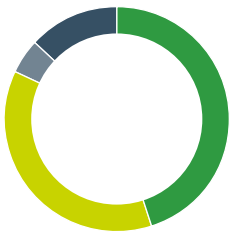

مجلس أبو ظبي للاستثمار (1)	**69.82%**
مؤسسات حكومية أخرى (11)	**1.45%**
مستثمرون من قطاع المؤسسات الخاصة (456)	**8.32%**
مستثمرون أفراد (1997)	**20.41%**

توزيع ملكية أسهم بنك أبوظبي الوطني حسب الجنسية

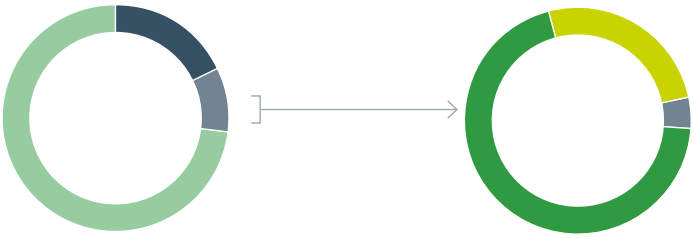

مجلس أبوظبي للاستثمار	**69.82%**
مواطنون إماراتيون (باستثناء مجلس أبوظبي للاستثمار)	**25.94%**
أجانب	**4.23%**

دول مجلس التعاون	**0.77%**
الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	**0.39%**
بقية دول العالم	**3.07%**

تنحصر المساهمة الأجنبية في البنك بنسبة 25% من إجمالي الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وبحلول 31 ديسمبر 2016، ارتفعت نسبة المساهمة الأجنبية في البنك إلى 4.23% (مقارنة مع 3.55% بحلول 31 ديسمبر 2015).

1 بناء على إجمالي عدد الأسهم المتداولة (الأسهم المصدرة مطروحاً منها أسهم الخزينة)

التفاصيل

الوصف	2012	2013	2014	2015	2016
العائدات للمساهمين					
• صافي الأرباح2	27.1%	48.4%	10.8%	-37.5%	**25.5%**
• تغيرات الأرباح الموزعة[3,6]	3.4%	2.9%	2.9%	5.7%	**4.5%**
توزيعات الأسهم (أسهم مجانية)[4]	10%	10%	10%	0%	**0%**
الأرباح النقدية (درهم للسهم)	0.35	0.40	0.40	0.45	**0.45**
توزيعات الأرباح النقدية	31.4%	36.2%	33.9%	44.8%	**46.3%**
حصة السهم في السوق (مليون درهم)[3]	39,908	49,471	60,291	41,469	**54,491**
عدد الأسهم المصدرة (مليون درهم)	3,875	4,306	4,736	5,210	**5,455**
مكرر ربحية السهم (استناداً إلى ربحية السهم الأساسية	9.7	13.2	12.3	8.2	**10.4**
مضاعف القيمة الدفترية	1.5	1.9	1.9	1.1	**1.3**
سعر السهم[5]: (درهم للسهم)					
• أعلى سعر	7.81	11.57	15.68	12.73	**10.35**
• أدنى سعر	5.79	7.74	9.14	7.65	**6.86**
• سعر الإغلاق	7.74	11.49	12.73	7.96	**9.99**
• معدل حجم التداول اليومي (عدد الأسهم)	399,553	646,533	948,979	625,168	**778,578**
العائدات النسبية					
• مقارنة العائدات بين بنك أبوظبي الوطني ومؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	17.6%	-14.6%	5.2%	-32.6%	**20.0%**
• مقارنة العائدات بين بنك أبوظبي الوطني ومؤشر بنوك سوق أبوظبي للأوراق المالية	9.3%	-19.6%	-3.3%	-20.2%	**25.1%**

1- بناء على إجمالي عدد الأسهم المتداولة (الأسهم المصدرة مطروحاً منها أسهم الخزينة)
2- النسبة المئوية للتغير في الأسعار خلال العام (سعر الإغلاق - سعر الافتتاح)
3- بناء على سعر الإغلاق غير المعدل
4- كما هو مبين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية
5- أسعار الأسهم المعدلة لإصدارات أسهم المنحة
6- تم رفع توزيع الأرباح النقدية للمساهمين في عام 2016 إلى الجمعية العمومية التي يحق لها المصادقة عليها في اجتماعها السنوي

المصادر: بلومبرج، سوق أبوظبي للأوراق المالية، البيانات المالية لبنك أبوظبي الوطني

أبرز النتائج المالية

ملخص – قائمة الدخل	النتائج ربع السنوية – 2016				النتائج السنوية	
(مليون درهم)	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2015	2016
صافي الدخل من الفوائد (يتضمن صافي الدخل من التمويل الإسلامي)	1,831	1,837	1,807	1,830	7,307	7,305
الدخل من غير الفوائد	819	922	877	885	3,249	3,503
إجمالي الإيرادات	**2,650**	**2,759**	**2,684**	**2,715**	**10,556**	**10,808**
الإمارات العربية المتحدة	2,110	2,227	2,144	2,241	8,364	8,723
منطقة الخليج والأسواق الدولية	540	532	540	474	2,192	2,086
المصاريف التشغيلية	(1,008)	(1,009)	(1,000)	(996)	(4,083)	(4,013)
أرباح العمليات	1,642	1,751	1,684	1,719	6,473	6,795
صافي المخصصات	(295)	(298)	(287)	(311)	(943)	(1,191)
الضرائب	(77)	(76)	(77)	(79)	(298)	(309)
صافي الأرباح	**1,271**	**1,376**	**1,320**	**1,329**	**5,232**	**5,296**

إيرادات القطاعات	النتائج ربع السنوية – 2016				النتائج السنوية	
(مليون درهم)	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2015	2016
القطاع المصرفي للمؤسسات والشركات	1,356	1,391	1,355	1,403	5,186	5,505
القطاع المصرفي للأفراد والأعمال التجارية	1,092	1,126	1,066	1,109	4,103	4,393
إدارة الثروات	225	233	224	236	1,005	918
المركز الرئيسي	(24)	10	39	(33)	262	(8)
إجمالي الإيرادات	**2,650**	**2,759**	**2,684**	**2,715**	**10,556**	**10,808**

ملاحظة: قام البنك خلال الفترة المالية بتوزيع محدد لنتائج الأعمال على قطاعات البنك المختلفة، وقد شمل ذلك الأرباح والخسائر ذات الطابع المركزي والذي انعكس على نتائج الأعمال المقارنة.

النسب الرئيسية	النتائج ربع السنوية – 2016				النتائج السنوية	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2015	2016
العائد على حقوق الملكية	12.0%	13.0%	12.0%	11.6%	12.9%	11.8%
العائد على حقوق المساهمين1	13.5%	14.7%	13.4%	12.9%	14.3%	13.1%
معدل التكاليف- الدخل	38.0%	36.6%	37.3%	36.7%	38.7%	37.1%
صافي هامش الفائدة2	2.02%	1.98%	1.89%	1.85%	2.01%	1.92%
العائد على الأصول مرجحة المخاطر	1.84%	1.98%	1.88%	1.92%	1.99%	1.94%
نسبة كفاية الشق الأول في رأس المال (حتى تاريخه)	15.1%	15.5%	15.8%	16.9%	15.7%	16.9%
نسبة كفاية رأس المال (حتى تاريخه)	16.0%	16.4%	17.0%	18.1%	16.7%	18.1%

1. ما عدا سندات الشق الأول والفوائد المرتبطة بها
2. على أساس سنوي: بناء على المتوسط اليومي لإجمالي الأصول العاملة

ملخص الميزانية العمومية

(مليار درهم)	ديسمبر 2015	مارس 2016	يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
الأصول	406.6	399.7	419.4	414.9	420.7
قروض العملاء	205.9	199.6	202.9	205.3	200.5
حسابات العملاء والودائع الأخرى	233.8	233.3	243.3	242.9	253.4
الحسابات الجارية وحسابات التوفير (الودائع)	71.3	71.6	74.6	74.0	75.3
الأسهم	43.2	41.6	43.0	45.0	46.5
احتياطي الطوارئ (التجارة والأسواق)	1,291	1,432	1,536	1,542	1,476

يعرف احتياطي الطوارئ بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان؛ ويعكس احتياطي طوارئ السوق القيمة الإسمية لعقود ومشتقات العملة الأجنبية
تتضمن الأسهم سندات الشق الأول من رأس المال

مخاطر وفرص التغير المناخي أمام بنك أبوظبي الوطني

قد يتعرض بنك أبوظبي الوطني لمخاطر وفرص مرتبطة بالتغير المناخي من خلال أنشطتنا في مجال الإقراض والوساطة المالية الأخرى بالإضافة عملياتنا المباشرة.

ويسهم فهمنا للفرص والمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، في تعزيز قدرتنا على اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بالاستثمار والإقراض وتعهد التأمين، مما يمكن الأطراف المعنية من الوصول إلى فهم أفضل بخصوص مدى تعرض الأصول مرتفعة الانبعاثات الكربونية في القطاع المالي والنظام المالي للمخاطر ذات العلاقة بالتغير المناخي.

نواجه مخاطر مرتبطة بالتأثير المادي للتغير المناخي على أعمالنا، ومخاطر ذات صلة بالتحول العالمي نحو اقتصاد أقل انبعاثاً للكربون.

كما تولد الجهود الرامية للحد من التغير المناخي والتأقلم معه فرصاً عملية لنا على المستوى التشغيلي وعلى صعيد التمويل الأخضر.

بصمتنا الكربونية المباشرة خلال العام 2015

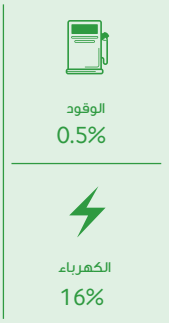

المخاطر التي تواجه بنك أبوظبي الوطني جراء التغير المناخي

المخاطر السياسية والقانونية

سوف ترتفع تكاليف المياه والكهرباء في إمارة أبوظبي نتيجة لرفع الدعم في إطار نظام التعرفة الجديدة للكهرباء والمياه للإماراتيين والأجانب.

في المقابل، نعمل على الاستثمار في اعتماد تقنيات وحلول تعزز كفاءة استهلاك الطاقة والمياه بما يحد من معدل استهلاكنا لهما وبالتالي تخفيف التكاليف المالية عن كاهلنا.

مخاطر مادية بليغة

شهد العام 2016 عواصف رعدية في مختلف أنحاء دولة الإمارات حيث تجاوزت سرعة الرياح 100 كيلومتر في الساعة، مما تسبب في أضرار لحقت بمكاتبنا الرئيسية وتعطل بعض عملياتنا.

لهذا السبب، لدينا خطط موضوعة لضمان استمرارية الأعمال على مستوى مختلف أقسام المجموعة وتقوم كافة وحدات أعمالنا بتحديد الإجراءات الخاصة بالعمليات الحساسة ووضع زمن التعافي المستهدف.

مخاطر السمعة

نواجه مخاطر تتعلق بالسمعة مرتبطة بالفشل في توثيق الدور الذي نلعبه للحد من التداعيات الخطيرة لتغير المناخ.

يعد بنك أبوظبي الوطني البنك الوحيد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الذي يقوم بالإبلاغ عن دورنا في الحد من التغير المناخي لمشروع الإفصاح عن الكربون، وهو منظمة غير ربحية يحظى بدعم 827 مستثمراً يبلغ مجموعة أصولهم 100تريليون دولار.

مخاطر مادية مزمنة (طويلة الأمد

85% من سكان الإمارات و90% من مناطقها الساحلية معرضين لخطر التغير المناخي وما يرتبط به من ارتفاع لمستوى سطح البحر.

يسعى فريقنا المتخصص بالأعمال المستدامة لدعم تمويل المشاريع الهادفة إلى الحد من التغير المناخي والتكيف معه.

الفرص الممكنة أمام بنك أبوظبي الوطني جراء التغير المناخي

تغيرات الأسواق

يمكن الاستفادة من الفرص الجديدة عبر تمويل السندات الخضراء ومشاريع البنية التحتية الخضراء (إنتاج الطاقة عبر أساليب منخفضة الانبعاثات الكربونية).

تعهدنا بتخصيص 10مليارات دولار كاستثمارات وقروض وتسهيلات في مجال المشاريع المستدامة بيئياً خلال السنوات العشرة القادمة.

مصادر الطاقة

وضعت دولة الإمارات هدفاً طموحاً يتمثل في توليد 27% من احتياجاتها من الطاقة بالاعتماد على مصادر منخفضة الانبعاثات الكربونية بحلول العام 2021.

خلصت أبحاثنا إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة في الأسواق الناشئة بآسيا وأفريقيا بحاجة إلى استثمارات تقدر بحوالي 640 مليار دولار.

كفاءة استهلاك الموارد

نمو التعداد السكاني وارتفاع مستويات الدخل أدت إلى ظهور أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة.

في إطار أسبوع التوعية بالاستدامة 2015، شارك موظفو البنك في أنشطة إعادة تدوير مما ساهم بشكل كبير في إثراء برنامجه الخاص بإدارة النفايات.

المرونة

إن قيام البنوك بإقراض الشركات المعرضة بشكل مباشر لمخاطر مرتبطة بالتغير المناخي، قد ينشأ عنه مخاطر ذات صلة بالمناخ من خلال محافظهم الائتمانية وحصص ملكيتهم.

قمنا باعتماد مبادئ Equator Principles، وهي عبارة عن إطار عمل لإدارة المخاطر لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية في المشاريع.

بنك أبوظبي الوطني

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

البيانات المالية الموحدة

المحتويات	***رقم الصفحة***
الفهرس	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٧
بيان المركز المالي الموحد	٨
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٩
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ - ٩٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك أبوظبي الوطني ش.م.ع ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

كانت سنة ٢٠١٦ هي السنة الأولى لتعيين برايس ووترهاوس كوبرز في منصب مدقق الحسابات للمجموعة. وفي إطار جمع المعلومات اللازمة لأعمال التدقيق لعام ٢٠١٦، حضرنا الاجتماعات الرئيسية التي عُقدت بين مدقق الحسابات السابق وبنك أبوظبي الوطني بنهاية أعمال التدقيق لعام ٢٠١٥ لكي نتمكن من فهم أحكام التدقيق الهامة التي اتخذت في إطار عملية تكوين رأي مدقق الحسابات السابق عن ذلك العام. واستعرضنا كذلك أوراق عمل مدقق الحسابات السابق للتعرف على أنظمة تقنية المعلومات والضوابط التي اعتمدوا عليها لأغراض إصدار رأيهم وأيضًا لفهم الأدلة التي حصلوا عليها بشأن أحكام الرأي الرئيسية.

برايس ووترهاوس كوبرز، (فرع أبوظبي)، رخصة رقم ١٠٠١٣٠١
سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، برج الخاتم، الطابق ٢٥، ص. ب. ٤٥٢٦٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٨٠٠ ٦٩٤ ٢ (٠) ٩٧١+، فاكس: ٦٦١٠ ٦٤٥ ٢ (٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

دوجلاس أومهوني وجاك فاخوري ومحمد البورنو مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

وفي إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة للأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها.

فيما يلي، وفقاً لتقديرنا المهني، المجالات التي كانت الاكثر اهمية لأعمال التدقيق ("أمور التدقيق الرئيسية") والتي ركزّنا فيها معظم جهودنا:

- انخفاض قيمة القروض والسلفيات للعملاء.
- تسجيل الإيرادات.

نورد في ما يلي توضيحاً لكل بند وملخصاً لمنهج التدقيق.

كما هو الحال في جميع أعمال التدقيق التي نجريها، تطرقنا أيضاً إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل خطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال. وإضافة إلى ذلك وعلى غرار جميع البنوك الأخرى تعتمد المجموعة اعتماداً كبيراً على النظم التقنية نظراً للكم الهائل من المعاملات التي تُجرى يوميا. وقد استند منهج التدقيق إلى حد كبير على الضوابط الآلية، وبالتالي صُممت إجراءات لفحص مدى الوصول لنظم تقنية المعلومات والرقابة عليها.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ العمل الكافي الذي يمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع العمل.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات تمثل مخصصات انخفاض القيمة أفضل تقدير للإدارة حول الخسائر المتكبدة من محافظ القروض بتاريخ الميزانية العمومية. وتُحتسب هذه المخصصات على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تكون ذات طبيعة مماثلة، وعلى أساس فردي للقروض غير العاملة. يعد حساب كل من مخصصات انخفاض القيمة الجماعية والفردية في الأصل عملاً تقديرياً لدى أي بنك. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١١)، فقد قام البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بتسجيل مخصص لانخفاض قيمة القروض والسلفيات بقيمة ٦,٤ مليار درهم. تستخدم مخصصات انخفاض القيمة الجماعية لتسجيل انخفاض القيمة غير المحدد. وتحتسب مثل هذه المخصصات بالاعتماد على النماذج الإحصائية التي تقارب تأثير الظروف الاقتصادية	قمنا بتقييم واختبار تصميم الضوابط الرقابية ومدى فعاليتها التشغيلية على بيانات وحسابات انخفاض القيمة لضمان الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية. وشملت هذه الضوابط الرقابية تلك الضوابط المتعلقة بالتصنيف الائتماني الداخلي لتسهيلات الأطراف المقابلة، وتحديد القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض القيمة، ونقل البيانات من أنظمة المصدر إلى نماذج انخفاض القيمة ومخرجات النماذج إلى دفتر الأستاذ العام، وحساب مخصصات انخفاض القيمة. وإضافة إلى ذلك أجرينا اختباراً مفصلاً للنماذج المستخدمة في حساب انخفاض القيمة المحدد وغير المحدد. وقد شمل هذا الاختبار تحديداً استخلاص البيانات المستخدمة في النموذج، وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة (بما في ذلك تطبيق عوامل الحساسية)، وإعادة تنفيذ حساب انخفاض القيمة. كما قمنا بالاستعانة بخبراء لتقييم المنهج المتبع في بعض النماذج. وفي الحالات التي تم فيها تصميم النماذج لتلبية متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول مخصصات انخفاض

والائتمانية الحالية في محافظ القروض المماثلة. وتخضع مدخلات هذه النماذج لحكم الإدارة.

إن وضع الأحكام يعتبر أمراً مطلوباً لبعض انخفاضات القيمة وذلك لتحديد توقيت ظهور حدث انخفاض القيمة ومن ثمّ تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بتلك القروض.

قمنا بالتركيز على هذا الجانب لأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة يضعون أحكاماً ذاتيةً لكل من توقيت تسجيل انخفاض القيمة وتقدير حجم هذا الانخفاض، بما في ذلك مراعاة العوامل الاقتصادية مثل تأثير هبوط أسعار النفط والغاز وانخفاض معدلات السيولة المتاحة في السوق.

يتم بيان المعلومات حول مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة في الإيضاح (٤). ويتم بيان استخدام التقديرات والأحكام المتعلقة بانخفاض قيمة القروض والسلفيات في الإيضاح (٥). كما يتم الإفصاح عن مخصص انخفاض القيمة وصافي تكلفة انخفاض القيمة في الإيضاحين (١١) و(٣٥).

القيمة، قمنا بفحص التسوية بين ناتج هذه النماذج ومتطلبات تكوين المخصصات بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.

وعندما تم حساب انخفاض القيمة على أساس فردي، فحصنا الضوابط الرقابية المتعلقة بتحديد اي انخفاض محتمل في قيمة القروض في الوقت المناسب. وفحصنا أيضاً عينة من القروض والسلفيات للتأكد مما إذا كان قد تم في الوقت المناسب تحديد حدث الخسارة (وهو النقطة التي يتم عندها تسجيل انخفاض القيمة). وفي الحالات التي تم فيها تحديد انخفاض القيمة، فقد فحصنا على أساس عينة من القروض توقعات التدفقات النقدية المستقبلية التي أعدتها الإدارة لمساعدتها في حساب انخفاض القيمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بقيمة الضمانات، وتحققنا من الافتراضات، وقارنّا التقديرات مع الأدلة الخارجية المتاحة.

فحصنا عينة من القروض والسلفيات التي لم تحددها الإدارة على أنها قد تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة وحددنا تقييمنا حول ما إذا كان ذلك التحديد مناسباً بما في ذلك استخدام الأدلة الخارجية المتعلقة بالأطراف المقابلة المعنية.

وعندما كان لدينا رأي مختلف عن رأي الإدارة حول بعض المخصصات المحددة، تم تقييم الفروق بمراعاة مستوى المخصصات العام، بما في ذلك المخصص الجماعي.

تسجيل الإيرادات

نقوم بتقييم خطر وجود أخطاء جوهرية في تسجيل الإيرادات لكل عنصر هام من عناصر الإيرادات على أساس فردي. إن مستوى الاجتهاد المستخدم في تحديد ما إذا كان قد تم الوفاء بمعايير التسجيل وكذلك مدى التدخل اليدوي في عملية التسجيل يعد من العوامل التي يمكن أن تزيد من الخطر الكامن في الاحتيال.

ركزنا على توقيت تسجيل إيرادات الرسوم لأن ذلك كثيراً ما يتضمن بعض الاجتهاد حول تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل الرسوم مقدماً أو على مدى فترة زمنية معينة، فمثلاً يتم تسجيل الرسوم المكتسبة من تقديم خدمة ما ضمن الإيرادات عند تقديم الخدمات في حين أن الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأي أداة مالية يتم تسجيلها كتعديل على معدل الفائدة الفعلي وتدرج ضمن إيرادات الفوائد.

بلغ إجمالي إيرادات الرسوم والعمولات الذي سجلته المجموعة خلال السنة ما قيمته ٣,٢ مليار درهم.

يتم بيان السياسة المحاسبية للمجموعة حول إيرادات الرسوم والعمولات في الإيضاح (٣)، في

تضمنت إجراءات التدقيق إضافة إلى إجراءات أخرى تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية للمجموعة حول تسجيل الإيرادات، بما في ذلك تلك السياسات المتعلقة برسوم الترتيب والقروض المشتركة وتقييم مدى امتثالها للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اختبرنا التصميم والكفاءة التشغيلية لضوابط المجموعة المتعلقة بحساب الرسوم والعمولات وتسجيلها.

وعلى مستوى عينة من المعاملات الهامة خلال العام، اختبرنا توقيت تسجيل الإيرادات والتحقق من مدى الوفاء بالالتزامات التعاقدية الضرورية. وقد اختبرنا الإيرادات المسجلة بمطابقتها مع النقد المستلم أو الذمم المدينة حسب الاقتضاء. كما اختبرنا إمكانية استرداد الذمم المدينة بنهاية العام.

اختبرنا التسويات بين أنظمة الإيرادات المستخدمة من قبل المجموعة ودفتر الأستاذ العام. واختبرنا أيضاً عينة من القيود اليومية على أساس المخاطر، والتي شملت البنود المرحلة لحسابات الإيرادات، وذلك لتحديد البنود غير العادية أو غير المنتظمة.

حين يتم بيان تفاصيل إيرادات الرسوم والعمولات
للمجموعة في الإيضاح (٣٠).

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى كلمة رئيس مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها)، التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات الماثل، والتقرير السنوي الكامل للبنك الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة اعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات - إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. ليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

إذا توصلنا، عند قراءة التقرير السنوي الكامل للبنك، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات

باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيدكم بما يلي:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

(٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

(٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.

(٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير رئيس مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.

(٥) أن المجموعة قد قامت بشراء أسهم والاستثمار فيها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كما هو مبين في الإيضاحين (٨) و(١٢) من البيانات المالية الموحدة.

(٦) أن الإيضاح رقم (٤٠) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

(٧) أن الإيضاح رقم (٣٤) من البيانات المالية الموحدة يبين المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

(٨) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو في ما يتعلق بالبنك، أحكام عقد تأسيسه أو نظامه الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

إضافةً إلى ذلك. ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته. نفيدكم بأننا حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

أمر آخر

دُققت البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بواسطة مدقق حسابات آخر حيث أعرب في تقريره المؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠١٦ عن رأي تدقيقي غير معدل.

برايس ووترهاوس كوبرز
٣١ يناير ٢٠١٧

محمد البورنو
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٩٤٦
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر

	ايضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧	٩٨,٦٦٤,٥٩٩	٧٦,٣٨٢,١٠٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨	١٤,٥٢٥,٥٠٦	١٢,٢٩١,١٣٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٩	٨,٥٢٣,١٠٧	١٠,٨٩١,٧٦٨
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١٠	٩,٥٦٦,٥٧٩	١٣,٣٣٠,١٨٦
أدوات مالية مشتقة	٣٩	١٢,٠١٩,٤٠٦	١٠,٥٧٤,٠٩١
قروض وسلفيات	١١	٢٠٠,٥٣١,٨١١	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	١٢	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٤,١٥١
موجودات أخرى	١٣	٩,٥٤٥,٩٧٩	١٠,٥٥٠,٤٨٣
استثمارات عقارية	١٤	٤٥,٦٠٤	١٩٠,٥٤٦
ممتلكات ومعدات	١٥	٢,٨٤٨,٩٨٥	٢,٦٤٥,٧٨٢
مجموع الموجودات		٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧
المطلوبات			
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	١٦	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٣٩,٥٠٢,٥١٥
اتفاقيات إعادة الشراء	١٧	١٧,٢٢٢,١٣٦	٣٠,٥٥٠,٦٥٢
أوراق تجارية	١٨	٧,٣٧٢,٩١١	٨,٧٢٠,٥٩٧
أدوات مالية مشتقة	٣٩	١٣,٣٨٠,٧٨٩	١٢,٨٥٢,٣٥٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٩	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨
قروض لأجل	٢٠	٢٨,٩١٥,٦٥٠	٢١,٠٤٦,٦٦٨
مطلوبات أخرى	٢١	١٢,٦١٤,٢٩١	١٥,٥٨٢,٥٠٨
		٣٧٣,٨٥٢,٠١٠	٣٦٢,٠٦٩,٨٥٦
سندات ثانوية	٢٢	٣٥٥,٩٨٧	١,٢٧٥,٢٩٨
مجموع المطلوبات		٣٧٤,٢٠٧,٩٩٧	٣٦٣,٣٤٥,١٥٤
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٣	٥,٢٥٤,٥٤٦	٥,٢٠٩,٧٢٣
علاوة إصدار	٢٥	٣٠٧,٨٨٥	٢٦٥,٢٤٥
أسهم الخزينة		(٤٨,٧٤٦)	(١١,٠٨٣)
احتياطيات قانونية وخاصة	٢٣	٥,٢٥٤,٥٤٦	٥,٢٠٩,٧٢٢
احتياطيات أخرى	٢٣	٢١,١٩٦,٨٥٩	١٨,٦٢٨,٢٢٦
سندات الشق الأول من رأس المال	٢٤	٦,٧٥٤,٧٥٠	٦,٧٥٤,٧٥٠
برنامج خيارات الأسهم	٢٥	٢٢٨,٣٤٩	١٩٠,٢٣٢
سندات قابلة للتحويل - ضمن حقوق الملكية	٢٠	١٠٨,٢٦٥	١٠٨,٢٦٥
أرباح محتجزة		٧,٤٤٩,٠٤٩	٦,٨٦٣,٥٧٣
مجموع حقوق الملكية		٤٦,٥٠٥,٥٠٣	٤٣,٢١٨,٦٥٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧

ناصر أحمد خليفة السويدي
رئيس مجلس الإدارة

أبهيجيت شودري
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمجموعة

جيمس بورديت
الرئيس المالي للمجموعة

الإيضاحات من ١ إلى ٤٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	**٢٠١٦** **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
إيرادات الفوائد	٢٦	**٩,٦٥٦,٩٥٧**	٨,٩٦٥,١٢٩
مصاريف الفوائد	٢٧	**(٢,٨٣٦,٦٥٤)**	(٢,٠٢١,٠٤٤)
صافي إيرادات الفوائد		**٦,٨٢٠,٣٠٣**	٦,٩٤٤,٠٨٥
إيرادات من عقود التمويل الإسلامي	٢٨	**٥٠٩,٤٧٣**	٣٨٥,٦٢٥
حصة المودعين من الأرباح	٢٩	**(٢٤,٩٦٩)**	(٢٢,٦٣٢)
صافي الإيرادات من عقود التمويل الإسلامي		**٤٨٤,٥٠٤**	٣٦٢,٩٩٣
صافي إيرادات الفوائد والتمويل الإسلامي		**٧,٣٠٤,٨٠٧**	٧,٣٠٧,٠٧٨
إيرادات الرسوم والعمولات		**٣,٢٠٥,٣٣٦**	٢,٩٩٤,٥٤٨
مصاريف الرسوم والعمولات		**(١,٠٢٧,٢٣٢)**	(٨٨٨,٣٠٦)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٣٠	**٢,١٧٨,١٠٤**	٢,١٠٦,٢٤٢
صافي أرباح الصرف الأجنبي	٣١	**٩٦١,٢٨٦**	٨١٧,٥٨٧
صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات	٣٢	**٣٢٧,٨١٦**	٢٥٤,١٨٩
إيرادات تشغيلية أخرى	٣٣	**٣٦,١٧١**	٧٠,٧٥٤
		١,٣٢٥,٢٧٣	١,١٤٢,٥٣٠
الإيرادات التشغيلية		**١٠,٨٠٨,١٨٤**	١٠,٥٥٥,٨٥٠
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	٣٤	**(٤,٠١٢,٧٥٩)**	(٤,٠٨٢,٩١٩)
الأرباح قبل صافي مخصص انخفاض القيمة والضريبة		**٦,٧٩٥,٤٢٥**	٦,٤٧٢,٩٣١
صافي مخصص انخفاض القيمة	٣٥	**(١,١٩٠,٦٧٧)**	(٩٤٢,٩٧١)
الأرباح قبل الضريبة		**٥,٦٠٤,٧٤٨**	٥,٥٢٩,٩٦٠
مصروف ضريبة الدخل الخارجية	٣٦	**(٣٠٨,٧٠٦)**	(٢٩٨,١٤٣)
صافي أرباح السنة		**٥,٢٩٦,٠٤٢**	٥,٢٣١,٨١٧
ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)	٤٢	**٠,٩٦**	٠,٩٧
ربحية السهم المخفّضة (بالدرهم)	٤٢	**٠,٩٥**	٠,٩٥

الإيضاحات من ١ إلى ٤٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	**٢٠١٦** **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
صافي أرباح السنة		**٥,٢٩٦,٠٤٢**	٥,٢٣١,٨١٧
الدخل الشامل الآخر			
بنود معاد تصنيفها أو يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد			
فروق الصرف من تحويل العمليات الخارجية		**(٤٥,٢٥٩)**	(٢٠,٧٣٦)
تحوطات التدفقات النقدية:			
الجزء الفعال من تحوطات التدفقات النقدية	٢٣	**(٢٠,٦٦٠)**	(٣٨,٢٣٧)
احتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	٢٣	**١,١٣٣,٤٧٤**	١٧,٠١٣
صافي المبلغ المتراكم المحول إلى الأرباح أو الخسائر	٢٣	**(٤٩٨,٩٢٢)**	(٦٣٥,٦٤٥)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد			
إعادة قياس التزامات المنافع المحددة		**(٢٠,٥٠٨)**	(٥,٠٣٣)
الدخل/ (الخسائر) الشامل الآخر للسنة		**٥٤٨,١٢٥**	(٦٨٢,٦٣٨)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**٥,٨٤٤,١٦٧**	٤,٥٤٩,١٧٩

الإيضاحات من ١ إلى ٤٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم	علاوة إصدار ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	احتياطيات قانونية وخاصة ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم	برنامج خيارات الأسهم ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	احتياطي تحويل العملات الأجنبية ألف درهم	سندات قابلة للتحويل - ضمن حقوق الملكية ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٤,٧٣٦,١١٢	٢٤٥,٤٧٣	(١٢,٩٤٠)	٤,٧٣٦,١١٢	١٧,١٧٤,٣٣٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥١,٤٢٧	٣٢٤,٩٣٢	(١١٢,١٤٣)	١٠٨,٢٦٥	٦,٦١١,٨١٢	٣٧,٩٦٣,٣٨٢
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(٦٥٦,٨٦٩)	(٢٠,٧٣٦)	-	٥,٢٢٦,٧٨٤	٤,٥٤٩,١٧٩
المعاملات مع مُلاك المجموعة												
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠,٢٥٥)	(١٠,٢٥٥)
خيارات أسهم ممارَسة	-	١٩,٧٧٢	٢,٩٧٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٧٤٨
تعديل أسهم الخزينة	-	-	(١,١١٩)	-	١,١١٩	-	-	-	-	-	-	-
أسهم منحة مصدرة *(إيضاح ٢٣)*	٤٧٣,٦١١	-	-	-	(٤٧٣,٦١١)	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة ٢٠١٥ *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٨٨٩,٩٧١)	(١,٨٨٩,٩٧١)
المحوّل إلى الاحتياطي العام *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	-	٢,٤٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	(٢,٤٠٠,٠٠٠)	-
خيارات ممنوحة للموظفين *(إيضاح ٢٥)*	-	-	-	-	-	-	٣٨,٨٠٥	-	-	-	-	٣٨,٨٠٥
إصدار سندات الشق الأول من رأس المال (إيضاح ٢٤)	-	-	-	-	-	٢,٧٥٤,٧٥٠	-	-	-	-	-	٢,٧٥٤,٧٥٠
تكاليف إصدار سندات الشق الأول من رأس المال	-	-	-	-	(٨,٧٩٨)	-	-	-	-	-	-	(٨,٧٩٨)
دفعات قسائم سندات الشق الأول من رأس المال *(إيضاح ٢٤)*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠١,١٨٧)	(٢٠١,١٨٧)
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني / الخاص *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	٤٧٣,٦١٠	-	-	-	-	-	-	(٤٧٣,٦١٠)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥,٢٠٩,٧٢٣	٢٦٥,٢٤٥	(١١,٠٨٣)	٥,٢٠٩,٧٢٢	١٩,٠٩٣,٠٤٢	٦,٧٥٤,٧٥٠	١٩٠,٢٣٢	(٣٣١,٩٣٧)	(١٣٢,٨٧٩)	١٠٨,٢٦٥	٦,٨٦٣,٥٧٣	٤٣,٢١٨,٦٥٣
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	٦١٣,٨٩٢	(٤٥,٢٥٩)	-	٥,٢٧٥,٥٣٤	٥,٨٤٤,١٦٧
المعاملات مع مُلاك المجموعة												
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢١,٨٧٠)	(٢١,٨٧٠)
خيارات أسهم ممارَسة	-	٤٢,٦٤٠	٧,١٦٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٩,٨٠٠
تعديل أسهم الخزينة	٤٤,٨٢٣	-	(٤٤,٨٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أسهم منحة مصدرة *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة ٢٠١٥ *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٣٣٩,٩٤٩)	(٢,٣٣٩,٩٤٩)
المحوّل إلى الاحتياطي العام *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	
خيارات ممنوحة للموظفين *(إيضاح ٢٥)*	-	-	-	-	-	-	٣٨,١١٧	-	-	-	-	٣٨,١١٧
تكاليف إصدار سندات الشق الأول من رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دفعات قسائم سندات الشق الأول من رأس المال *(إيضاح ٢٤)*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٨٣,٤١٥)	(٢٨٣,٤١٥)
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني / الخاص *(إيضاح ٢٣)*	-	-	-	٤٤,٨٢٤	-	-	-	-	-	-	(٤٤,٨٢٤)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٥,٢٥٤,٥٤٦	٣٠٧,٨٨٥	(٤٨,٧٤٦)	٥,٢٥٤,٥٤٦	٢١,٠٩٣,٠٤٢	٦,٧٥٤,٧٥٠	٢٢٨,٣٤٩	٢٨١,٩٥٥	(١٧٨,١٣٨)	١٠٨,٢٦٥	٧,٤٤٩,٠٤٩	٤٦,٥٠٥,٥٠٣

الإيضاحات من ١ إلى ٤٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الأرباح قبل الضريبة		٥,٦٠٤,٧٤٨	٥,٥٢٩,٩٦٠
تعديلات لـ:			
الاستهلاك	٣٤	٢٢٨,٧٩٢	٢٣٠,٩٥٩
فوائد متراكمة		١٣٧,٣٤٧	٨٢,٧٥٦
ربح من بيع استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٣٢	(٤٩٨,٩٢٢)	(٦٣٥,٦٤٥)
خسارة من إعادة شراء سندات ثانوية	٢٢	-	١٤٨
ربح من بيع استثمارات عقارية	٣٣	(٣,٥٠٠)	-
صافي مخصصات انخفاض القيمة	٣٥	١,٦٤١,٩٣٤	١,٣٦٣,٤١٢
تسوية تحويل العملات الأجنبية		(١٥٢,٦٩٥)	(٤٦٢,٧٥٠)
برنامج خيارات الأسهم		٣٨,١١٧	٣٨,٨٠٥
		٦,٩٩٥,٨٢١	٦,١٤٧,٦٤٥
التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(٢,٢٣٤,٣٦٨)	٣,١٣٤,٥١٣
التغير في المبالغ المستحقة من البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية		٢,٢٠٦,٥٠٤	١٢٤,٧٣٢
التغير في اتفاقيات إعادة الشراء العكسي		٣,٧٦٣,٦٠٧	٢,٥١٤,١٩١
التغير في القروض والسلفيات		٣,٧٤٩,٣٧٢	(١٣,٠٠٤,١٥٠)
التغير في الموجودات الأخرى		١,٠٠١,١٦١	(٤,١٦٨,٦٨٩)
التغير في المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		١,٤٦١,٢٢٦	٢,٨٢٣,٠١١
التغير في اتفاقيات إعادة الشراء		(١٣,٣٢٨,٥١٦)	١٦,٦٧٤,٧٣٥
التغير في حسابات العملاء والودائع الأخرى		١٩,٥٦٦,٥٣٩	(٩,٣٧٣,٧٠١)
التغير في الأدوات المالية المشتقة		(١,٩٢٩,٣٤٩)	(٨١٠,١٤٧)
التغير في المطلوبات الأخرى		(٣,٠٢٨,٩٨٨)	٤,١١١,١٦٣
		١٨,٢٢٣,٠٠٩	٨,١٧٣,٣٠٣
ضريبة دخل خارجية مدفوعة، صافية من المستردات		(٢٨٧,١٩٨)	(٢٩٥,٤٩٩)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		١٧,٩٣٥,٨١١	٧,٨٧٧,٨٠٤
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		(٤٣,٩٥٨,٤٩٨)	(٥١,١٨٦,٧٩٤)
متحصلات من بيع / استحقاق استثمارات لغير أغراض المتاجرة		٤٤,٤٤٢,١٩٧	٥٤,٩٠٢,٧٧٨
متحصلات من بيع استثمارات عقارية		١٤٦,٤٩٨	-
شراء ممتلكات ومعدات، صافية من الاستبعادات		(٤٣٢,٨٧٦)	(٣٩٥,٨٠٠)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		١٩٧,٣٢١	٣,٣٢٠,١٨٤
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من إصدار أسهم ضمن برنامج خيارات الأسهم	٢٥	٤٩,٨٠٠	٢٢,٧٤٨
صافي حركة الأوراق التجارية		(١,٣٤٧,٦٨٦)	٣,٢٣٦,٤٢١
إصدار قروض لأجل		١٣,٥٩٧,٨٧٦	٩,١٠٤,٤٥٧
سداد قروض لأجل		(٤,٧٧٤,٩٠٠)	(٣,٢٧٩,٤٦٤)
صافي المتحصلات من إصدار سندات الشق الأول من رأس المال		-	٢,٧٤٥,٩٥٢
إعادة شراء سندات ثانوية		(٩١٤,٥٢٥)	(١٢٤,٩٣٨)
توزيعات أرباح مدفوعة	٢٣	(٢,٣٣٩,٩٤٩)	(١,٨٨٩,٩٧١)
دفعات سندات الشق الأول من رأس المال	٢٤	(٢٨٣,٤١٥)	(٢٠١,١٨٧)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٣,٩٨٧,٢٠١	٩,٦١٤,٠١٨
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٢٢,١٢٠,٣٣٣	٢٠,٨١٢,٠٠٦
النقد وما في حكمه في ١ يناير		٧٤,٩٣٨,٩٣٢	٥٤,١٢٦,٩٢٦
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٣٧	٩٧,٠٥٩,٢٦٥	٧٤,٩٣٨,٩٣٢

الإيضاحات من ١ إلى ٤٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسّس بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع ("البنك") في إمارة أبوظبي سنة ١٩٦٨ بمسؤولية محدودة، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في شأن الشركات التجارية.

إن العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. ٤، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة"). تعمل المجموعة بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية المتعلقة بالشركات والأفراد، والأنشطة المصرفية الخاصة والاستثمارية، والخدمات الإدارية، والأنشطة المصرفية الإسلامية، وتباشر المجموعة أعمالها من خلال فروعها المحلية والأجنبية وشركاتها التابعة ومكاتبها التمثيلية المتواجدة في الامارات العربية المتحدة والبحرين ومصر وفرنسا وعُمان والكويت والبرازيل وجزر كايمان والسودان وليبيا والمملكة المتحدة وسويسرا وهونغ كونغ والهند والأردن ولبنان وماليزيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الانشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية.

البنك مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (الرمز: NBAD). والشركة الأم للبنك هي مجلس أبوظبي للاستثمار، منشأة مملوكة لحكومة إمارة أبوظبي.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧.

الاندماج بين بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع وبنك الخليج الأول ش.م.ع

في ٣ يوليو ٢٠١٦، قام مجلس الإدارة في كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول بالتصويت بالإجماع على التقدم باقتراح إلى المساهمين بالاندماج بين البنكين المدرجين في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وفي وقت لاحق بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦، وافق المساهمون في كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول ش.م.ع على إنفاذ الاندماج المقترح (الاندماج) وفقاً للبند (١) من المادة (٢٨٣) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في شأن الشركات التجارية (القانون)، وذلك بإصدار ١,٢٥٤ سهم في بنك أبوظبي الوطني الجديد مقابل كل سهم في بنك الخليج الأول وفقاً لشروط وأحكام الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج.

وسوف يزيد رأس مال الشركة المندمجة من ٥,٢٥٤,٥٤٥,٣١٨ درهم إلى ١٠,٨٩٧,٥٤٥,٣١٨ درهم.

وبعد الانتهاء من الاندماج الرسمي، سوف يكون بحوزة مساهمي بنك الخليج الأول ما يقرب من ٥٢٪ من أسهم البنك الموحد، في حين سيكون بحوزة مساهمي بنك أبوظبي الوطني ما يقرب من ٤٨٪ من الأسهم. وسيتم الاحتفاظ بالتسجيلات القانونية لبنك أبوظبي الوطني والاسم التجاري "بنك أبوظبي الوطني". كما سيتم في تاريخ الاندماج الفعلي شطب أسهم بنك الخليج الأول من سوق أبوظبي للأوراق المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

أعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (التي تتضمن المعايير المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية وكذلك التفسيرات الصادرة من لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية) ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر في ١ أبريل ٢٠١٥ القانون الاتحادي الجديد لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) في شأن الشركات التجارية ("قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٥")، وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٥. ووفقا للأحكام الانتقالية لهذا القانون الجديد، فإن الشركات ملزمة بالامتثال لأحكام القانون في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠١٧. إن البنك بصدد تطبيق أحكام القانون الاتحادي الجديد، وسوف يمتثل تماما لجميع أحكامه قبل الموعد النهائي المنصوص عليه في الأحكام الانتقالية.

(ب) أساس القياس

أعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء ما يلي:

- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وتقاس بالقيمة العادلة.
- الأدوات المالية المشتقة وتقاس بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع وتقاس بالقيمة العادلة.
- الموجودات والمطلوبات المعترف بها المصنفة كبنود تحوط في عقود التحوط المؤهلة حيث يتم تسويتها بالتغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر المتحوط لها.
- الموجودات غير المالية المستحوذ عليها نتيجة تسوية القروض والسلفيات وتقاس بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة الدفترية للقروض والسلفيات، أيهما أقل.

(ج) العملة التشغيلية وعملة العرض

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة التشغيلية للبنك. ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية للشركات التابعة والفروع الخارجية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها. وباستثناء ما تم الإشارة إليه، فقد تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بهذا التعديل.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة المستخدمة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة متسقة على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، كما تم تطبيقها بصورة متسقة من قبل شركات المجموعة، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة التي أصبحت سارية المفعول ودخلت حيز التطبيق خلال السنة.

المعايير والتفسيرات الجديدة المطبقة

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات أصبحت سارية المفعول خلال السنة، وتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، وهذه التعديلات هي على النحو التالي:

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١: تتناول التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية" المتطلبات الحالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١. وتوضح هذه التعديلات ما يلي:

- متطلبات الأهمية في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١.
- تلك البنود المباشرة المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي التي يحتمل فصلها من التجميع.
- تلك المنشآت التي تتمتع بالمرونة في تنظيم وترتيب عملية عرض الإيضاحات المتممة للبيانات المالية.
- أن يتم عرض حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية، على أساس الإجمالي كبند منفصل وتصنيفها ضمن تلك البنود التي سيعاد أو لن يعاد تصنيفها لاحقاً في الأرباح أو الخسائر.

كما توضح تلك التعديلات المتطلبات التي يجب أن تطبق عند عرض المبالغ الإجمالية الفرعية في بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ / ٣٨: يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ أن الإيرادات تعكس نمط الفوائد الاقتصادية التي تتحقق من مزاولة نشاط تجاري (يكون الأصل جزءاً منه) بدلاً من الفوائد الاقتصادية التي تستهلك من خلال استخدام الأصل. وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد على الطريقة القائمة على الإيرادات في حساب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، بل يمكن استخدامها فقط في ظروف محدودة للغاية لحساب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة.

تسري التعديلات بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، ويُسمح بتطبيقها مبكراً. ولا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة لأنها لم تستخدم أي طريقة قائمة على الإيرادات لحساب الاستهلاك على موجوداتها غير المتداولة.

دورة التحسينات السنوية ٢٠١٢ - ٢٠١٤

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: يوضح التعديل أنه في عقد الخدمات يجب على المنشأة أن تقوم بتقييم طبيعة الرسوم والعقد بناءً على توجيهات المعيار الدولي رقم ٧ بشأن المشاركة المستمرة، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك أي إفصاحات مطلوبة. ويجب أن يجري تقييم هذه العقود على أساس رجعي، إلا أن مثل هذه الإفصاحات لا تكون مطلوبة إلا عندما تطبق المنشأة التعديلات لأول مرة.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩: يوضح التعديل أن عمق السوق للسندات التجارية عالية الجودة يخضع للتقييم على أساس عملة الالتزام وليس على أساس الدولة التي يقع بها الالتزام. وفي حال عدم توفر سوق عميقة لهذه السندات بتلك العملة، يجب عندئذ استخدام معدلات السندات الحكومية.

لا تتعرض المجموعة لأي تأثير جوهري من جراء تبني هذه التعديلات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(أ) أساس التوحيد

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ أساس التوحيد حيث يضع نموذجاً واحداً للسيطرة ينطبق على جميع المنشآت بما فيها المنشآت ذات الأغراض الخاصة أو المنشآت المنظمة. تُعرف السيطرة بأن المستثمر يسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض أو يكون له حقوق في عوائد متغيرة نتيجة مشاركته في المنشأة المستثمر فيها، ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها. ومن أجل تحقيق تعريف السيطرة الوارد في المعيار الدولي رقم ١٠، يجب أن يفي المستثمر بالمعايير الثلاثة التالية:

(أ) أن يتمتع المستثمر بالسلطة على المنشأة المستثمر فيها.
(ب) أن يكون المستثمر معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
(ج) أن يكون المستثمر قادراً على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على قيمة عوائده منها.

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي منشآت مستثمر فيها تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها إذا استوفت معايير السيطرة المبينة في الإيضاح ٣ (أ). تقوم المجموعة بإجراء إعادة تقييم للتحقق مما إذا كانت تتمتع بالسيطرة في حالة أن تطرأ تغيرات على عامل واحد أو أكثر من عوامل السيطرة. يتضمن هذا التقييم الظروف التي يمكن من خلالها إثبات حقوق الحماية المحتفظ بها التي ينتج عنها سيطرة المجموعة على المنشأة المستثمر فيها. إن البيانات المالية للشركات التابعة تدرَج في هذه البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة. وتضم هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة كلاً من البنك وشركاته التابعة كما هو مبين أدناه:

الاسم القانوني	***بلد التأسيس***	***الأنشطة الرئيسية***	***نسبة الملكية (٪) ٢٠١٦***
بنك أبوظبي الوطني الأمريكيتين إن. في. *(سابقاً بنك أبوظبي الدولي إن في)*	كوراساو	الخدمات البنكية	١٠٠٪
شركة أبوظبي للخدمات المالية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الوساطة المالية	١٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	التأجير	١٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للعقارات ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	إدارة العقارات	١٠٠٪
البنك الخاص، بنك أبوظبي الوطني (سويس) أس آيه	سويسرا	الخدمات البنكية	١٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للتمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	التمويل الإسلامي	١٠٠٪
أمبل شاينا القابضة المحدودة	هونغ كونغ	التأجير	١٠٠٪
أبوظبي للوساطة المالية مصر[١]	جمهورية مصر العربية	الوساطة المالية	٩٦٪
بنك أبوظبي الوطني ماليزيا بيرهاد	ماليزيا	الخدمات البنكية	١٠٠٪
بنك أبوظبي الوطني لخيار شراء الأسهم للموظفين المحدود	الإمارات العربية المتحدة	الأسهم والأوراق المالية	١٠٠٪
اس اي اس ١٠ ماجيلان	فرنسا	التأجير	١٠٠٪
صندوق بنك أبوظبي الوطني العالمي للاستراتيجيات المتعددة[١]	جزر كايمان	إدارة الصناديق الاستثمارية	١٠٠٪
بنك أبوظبي الوطني ريبريزنتاسويز المحدود	البرازيل	مكتب تمثيلي	١٠٠٪
بنك أبوظبي الوطني للأسواق المالية (كايمان) المحدود	جزر كايمان	مؤسسة مالية	١٠٠٪
نواة لخدمات الإدارة	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات	١٠٠٪

[١] *قيد التصفية*

(٢) المنشآت المنظمة

المنشأة المنظمة هي المنشأة التي تؤسسها المجموعة لأداء مهمة محددة. يتم هيكلة المنشآت المنظمة بحيث لا تخضع أنشطتها لحقوق التصويت. وفي سبيل تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل بصفة الأصيل أو تتمتع بالسيطرة على المنشآت المستثمر فيها التي تملك فيها حصة، تضع المجموعة بالاعتبار بعض العوامل منها الغرض من الشركة المستثمر فيها وصفتها، والقدرة العملية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة في المنشأة المستثمر فيها، وطبيعة علاقتها مع الجهة المستثمر فيها، وحجم التعرض للتغير في عائدات المنشأة المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(أ) أساس التوحيد *(تابع)*

(٢) المنشآت المنظمة (تابع)

تعمل المجموعة بصفة مدير الصندوق لعدد من صناديق الاستثمار. وفي المعتاد يستند تحديد ما إذا كانت المجموعة تقوم بالسيطرة على صناديق الاستثمار إلى تقييم إجمالي الحصص الاقتصادية للمجموعة في الصندوق. وعند تقييم السيطرة، تقوم المجموعة بمراجعة كافة الوقائع والظروف لتحديد ما إذا كانت المجموعة، بصفتها مدير الصندوق، تعمل كوكيل أو موكل. وفي حالة اعتبارها كموكل، فإن المجموعة تقوم بالسيطرة على هذه الصناديق وتقوم بتوحيدها، وفي حالة أن كانت المجموعة وكيلاً فإنها تقوم باحتسابها كاستثمارات في الصناديق.

مبين أدناه حصة المجموعة في الصناديق الاستثمارية التي تعمل فيها المجموعة بصفة الوكيل وهذه الصناديق مدرجة كجزء من الاستثمارات.

نوع الكيان المنظم	الطبيعة والغرض	الحصة التي تملكها المجموعة
صناديق الاستثمار	تحقيق أتعاب من إدارة موجودات لصالح مستثمرين آخرين	استثمارات في وحدات صادرة من قبل الصندوق بمبلغ ٤٩,٢٢١ ألف درهم *(٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١٥٤,٤٧٢ ألف درهم)*

(٣) الترتيبات المشتركة والاستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة المستثمر فيها التي تمارس المجموعة تأثيراً هاماً عليها. والتأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر فيها، ولكنه لا يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. يتم احتساب الاستثمار في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.

الترتيب المشترك هو عبارة عن ترتيب بين المجموعة وأطراف أخرى، حيث تتمتع المجموعة وطرف أو أكثر من الأطراف الأخرى بالسيطرة المشتركة بموجب اتفاق تعاقدي. قد يكون الترتيب المشترك عبارة عن عمليات مشتركة أو مشروع مشترك. تمثل العمليات المشتركة ترتيباً مشتركاً يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة في الترتيب حقوق فيه وتقوم كذلك بتسجيل حصصهم المعنية في الموجودات والتزامات المطلوبات المتعلقة بالترتيب. أما المشروع المشترك فهو عبارة عن ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات الترتيب، ومن ثمّ يتم احتسابه وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.

(٤) فقدان السيطرة

تقوم المجموعة عند فقدان السيطرة على شركة تابعة بإيقاف الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وكذلك أي حصص غير مسيطرة، والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المرتبطة بالشركة التابعة. ويتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ينتج عن فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وإذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، يتم عندئذٍ قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

(٥) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف القيمة الدفترية لاستثمار البنك وحقوق الملكية في كل شركة تابعة عند التوحيد. كما يتم حذف كافة الأرصدة الهامة بين شركات المجموعة والإيرادات والمصروفات غير المحققة الناتجة عن المعاملات فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد (باستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية). ويتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة للأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى المدى الذي لا يتوفر عنده دليل على انخفاض القيمة.

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلفيات وحسابات العملاء والودائع الأخرى وسندات الدين والسندات الثانوية في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في العقد. ويتم الاعتراف مبدئياً بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في بيان المركز المالي الموحد عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات. وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لعملية الاستحواذ أو الإصدار وذلك بالنسبة للبنود التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(١) الاعتراف (تابع)

يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات *الاعتيادية* للموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات إلى الطرف المقابل أو استلامها منه. إن المشتريات والمبيعات *الاعتيادية* للموجودات المالية هي تلك التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني يُحدده عموماً القانون أو العرف السائد في السوق.

(٢) التصنيف

(أ) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

(١) التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المجموعة الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما:

- تتم إدارة الموجودات أو المطلوبات وتقييمها وعرضها داخلياً على أساس القيمة العادلة، أو
- عندما يؤدي التصنيف إلى إنهاء أو تقليل عدم توافق محاسبي هام قد يحدث إن لم يتم هذا التصنيف.

(٢) محتفظ بها لغرض المتاجرة

الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة هي تلك الموجودات التي تستحوذ عليها المجموعة بهدف بيعها في المدى القريب، أو التي تحتفظ بها كجزء من محفظة تدار من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل.

لا يعاد تصنيف الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بعد الاعتراف المبدئي.

(ب) القروض والذمم المدينة

تشتمل القروض والذمم المدينة على النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، ومستحقات التأجير التمويلي، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، والقروض والسلفيات. تمثل القروض والذمم المدينة موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مدرجة في سوق نشطة ولا تنوي المجموعة بيعها في الحال أو على المدى القريب.

(ج) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة وتكون لدى المجموعة النية الصادقة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

(د) متاحة للبيع

لدى المجموعة موجودات مالية غير مشتقة تصنف كمتاحة للبيع عندما لا يتم تصنيفها كقروض وذمم مدينة أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. من المقرر أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المتاحة للبيع لأجل غير مسمى وقد يتم بيعها مستقبلاً لإدارة متطلبات السيولة استجابةً لتقلبات السوق المتعلقة بأسعار الفائدة أو أسعار الموجودات المالية.

(هـ) المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية، بخلاف التزامات القروض والضمانات المالية، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(٣) إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية من تلك الموجودات أو عندما تقوم بتحويل الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات المالية في معاملة يتم خلالها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية بصورة فعلية.

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد، ولكنها تحتفظ بمخاطر ومزايا ملكية الموجودات المحولة بشكل كامل أو جزئي. وفي مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة في بيان المركز المالي الموحد. تتضمن تحويلات الموجودات التي يتم فيها الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا بشكل كامل أو جوهري معاملات إعادة الشراء.

تقوم المجموعة أيضا بإيقاف الاعتراف ببعض الموجودات عندما تقوم بشطب أرصدة تتعلق بموجودات يفترض أنها غير قابلة للتحصيل.

(٤) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد، في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

لا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس صافي القيمة إلا عندما تسمح بذلك المعايير الدولية للتقارير المالية أو عندما تتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

(٥) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي أصل أو التزام مالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام "طريقة / معدل الفائدة الفعلية" لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي خصم بسبب انخفاض القيمة.

يتمثل معدل الفائدة الفعلي بالمعدل الذي يخصم بدقة مقبوضات أو مدفوعات التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما يكون مناسباً، خلال فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية دون النظر إلى خسائر الائتمان المستقبلية. تشتمل عملية الاحتساب على كافة المبالغ المدفوعة أو المستلمة من قبل المجموعة والتي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأي أداة مالية، بما في ذلك تكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى.

(٦) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة، إن أمكن، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(٦) قياس القيمة العادلة (تابع)

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، تقوم المجموعة حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في حساب الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كليةً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل لأي تعرض لمخاطر محددة.

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

(٧) تحديد وقياس الانخفاض في القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير وبصفة دورية خلال السنة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتعرض الموجودات المالية للانخفاض في القيمة عندما يشير الدليل الموضوعي إلى وقوع حدث خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالأصل ويكون لذلك الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل بحيث يمكن تقدير ذلك بصورة موثوقة.

قد يشتمل الدليل الموضوعي على تعرض الموجودات المالية للانخفاض في القيمة على صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو الجهة المصدرة، أو التعثر أو العجز عن السداد، أو إعادة هيكلة القروض أو السلفيات من قبل المجموعة وفق شروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظل الظروف العادية، أو وجود مؤشرات على تعرض المقترض أو الجهة المصدرة للإفلاس أو عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية، أو أي بيانات هامة أخرى تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو مجموعة من المصدرين، أو الظروف الاقتصادية التي تصاحب حالات التعثر لمجموعة المصدرين. وإضافة إلى ذلك فإن الانخفاض الكبير أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية لما دون تكلفتها يعد دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

تأخذ المجموعة بالاعتبار مؤشرات الانخفاض في قيمة الموجودات على المستوى الفردي والمستوى الجماعي. يتم تقييم كافة الموجودات الهامة من الناحية الفردية للتحقق مما إذا كان هناك انخفاض محدد في القيمة. إن كافة الموجودات الهامة من الناحية الفردية التي لم يتم التوصل إلى أي انخفاض محدد في قيمتها يعاد تقييمها بعد ذلك بصورة جماعية للتحقق مما إذا كان قد وقع أي انخفاض في قيمتها دون أن يتم التعرف عليه بعد. أما بالنسبة للموجودات التي لا تكون هامة من الناحية الفردية، فيتم تقييمها بصورة جماعية للتحقق مما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض في قيمتها وذلك بتجميع الموجودات المالية التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(٧) تحديد وقياس الانخفاض في القيمة (تابع)

تستخدم المجموعة أثناء تقييم انخفاض القيمة الجماعي المعايير الدولية للتقارير المالية وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإنشاء نموذج إحصائي يتضمن الاتجاهات التاريخية لاحتمالية التعثر ووقت تحصيل الاستردادات ومبلغ الخسارة المتكبدة الذي يتم تعديله وفقاً لتقدير الإدارة حول ما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الراهنة تشير إلى أن الخسائر الفعلية ستكون على الأرجح أكبر أو أقل مما يشير إليه النموذج التاريخي. ويتم مقارنة معدلات التعثر ومعدلات الخسائر وتوقيت الاسترداد المستقبلي المتوقع بصورة منتظمة مع النتائج الفعلية لضمان بقاء تلك المعدلات في إطارها المناسب.

يتم قياس خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم عكسها في حساب المخصص المرصود لتلك الموجودات المالية. عندما يتسبب حدث لاحق في تقليل خسائر انخفاض القيمة، يتم عكس النقص في خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع، من خلال تحويل الفرق بين تكاليف الاستحواذ المطفأة والقيم العادلة الحالية من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وفي حال وقوع حدث لاحق يتسبب في خفض مبلغ خسارة انخفاض قيمة سندات الدين المتاحة للبيع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ومع ذلك، يتم الاعتراف بأي استرداد لاحق في القيمة العادلة لأي من استثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تعرضت لانخفاض القيمة ضمن الدخل الشامل الآخر.

إن خسائر انخفاض قيمة سندات حقوق الملكية غير المدرجة المسجلة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة يتم قياسها على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق للموجودات المالية المماثلة. ولا يتم عكس الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة.

(ج) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية التي لها فترات استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر، والتي تتعرض لمخاطر غير هامة من جراء التغيرات في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه والموجودات المالية غير المشتقة بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(د) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

هذه الاستثمارات هي موجودات مالية مصنفة على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة أو مصنفة بهذا التصنيف عند الاعتراف المبدئي.

تشتمل الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة على سندات الدين وأسهم الخزينة وحقوق الملكية والمراكز القصيرة في الأوراق المالية والصناديق. وقد تم الاستحواذ عليها أو تكبدها بصورة أساسية بغرض البيع أو إعادة الشراء في وقت قريب، أو لأنها تشكل جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً ويوجد لها دليل على نمط حديث لجني أرباح على المدى القصير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشتقات التي لا تعد أدوات تحوط محاسبية فعالة يتم قيدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(د) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر *(تابع)*

تنطبق الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على مجموعة الموجودات عندما يتم تقييم أداء هذه الموجودات والتعامل بها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر المعتمدة.

يتم الاعتراف المبدئي بهذه الموجودات المالية وقياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع تسجيل تكاليف تلك المعاملات مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة ضمن صافي أرباح الاستثمار.

(هـ) مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

تتمثل هذه المبالغ في الموجودات المالية غير المشتقة المبينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

(و) اتفاقيات إعادة الشراء العكسي

لا يتم الاعتراف بالموجودات التي يتم شراؤها وتكون مصحوبة بالتزام متزامن لإعادة بيعها بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. يتم عرض المبالغ المدفوعة إلى الطرف المقابل بموجب هذه الاتفاقيات كاتفاقيات إعادة شراء عكسي في بيان المركز المالي الموحد. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فائدة ويستحق على مدار فترة اتفاقية إعادة الشراء العكسي، ويتم تحميله على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ز) القروض والسلفيات

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة ولا تنوي المجموعة بيعها على الفور أو في المدى القريب.

تشتمل القروض والسلفيات على القروض والسلفيات الناشئة من قبل البنك والتي لم يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالقروض والسلفيات عند تقديم المبلغ النقدي للمقترض. ويتم الاعتراف بها إما عندما يقوم المقترض بسداد التزاماته أو عند بيع القروض أو شطبها. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة (وهو سعر المعاملة عند إنشائها) زائداً التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، المعدل بتحوطات القيمة العادلة الفعالة لإدارة المخاطر التي يتم التحوط لها، بعد تنزيل الفوائد المعلقة ومخصصات انخفاض القيمة.

تتضمن القروض والسلفيات التمويل المباشر المقدم للعملاء مثل السحوبات على المكشوف وبطاقات الائتمان والقروض لأجل ومستحقات التأجير التمويلي والسندات التجارية.

عندما تكون المجموعة المؤجر في عقد إيجار يتم بموجبه بصورة فعلية نقل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للمستأجر، يتم تصنيف هذا الترتيب كعقد تأجير تمويلي ويتم الاعتراف بالذمم المدينة التي تساوي صافي الاستثمار في الإيجار ويتم عرضها ضمن القروض والسلفيات.

وعند تحديد إذا ما كان الترتيب يعد عقد إيجار أم لا، تقوم المجموعة بالتحقق من جوهر الترتيب، كما تقوم بتقييم إذا ما كان استيفاء شروط الترتيب متوقفاً على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة وإذا ما كان الترتيب ينقل حق استخدام الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ح) عقود التمويل والاستثمار الإسلامي

تمارس المجموعة أنشطة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال الأدوات الإسلامية المختلفة مثل الإجارة والمرابحة والمضاربة والوكالة.

(١) تعريفات

الإجارة
تتكون الإجارة من الإجارة المنتهية بالتمليك.

تمويل الإجارة هو عبارة عن اتفاقية تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبها بتأجير أو بناء أصل ما بناءً على طلب العميل (المستأجر) ووعد منه باستئجار الموجودات لفترة زمنية محددة مقابل أقساط إيجار محددة. يمكن إنهاء الإجارة عند نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار. كما تقوم المجموعة بتحويل جميع المخاطر والعوائد المتعلقة بملكية الأصل المؤجّر بشكل كامل إلى المستأجر. يتم تسجيل إيرادات الإجارة على أساس معدل الربح الفعلي على مدى فترة الإيجار.

المرابحة
المرابحة هي عقد بيع تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلع وموجودات أخرى إلى أحد العملاء بنسبة متفق عليها من الأرباح بعد خصم التكلفة. تقوم المجموعة بشراء الموجودات بناءً على وعد من العميل بشراء الصنف الذي تم شراؤه وفقاً لشروط وظروف معينة. يمكن قياس أرباح المرابحات في بداية المعاملات ويتم تسجيل هذه الإيرادات عند استحقاقها على مدى فترة العقد باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي على الرصيد غير المسدد.

المضاربة
المضاربة هي عبارة عن عقد بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الأطراف بتوفير المال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثمار المال في مشروع أو نشاط معين مع توزيع أي أرباح محققة بين الطرفين وفقاً لحصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقاً في العقد. يتحمل المضارب الخسارة في حالة الإهمال أو التقصير أو مخالفة أياً من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال. يتم تسجيل الإيرادات بناءً على النتائج المتوقعة المعدلة بالنتائج الفعلية عند التوزيع بواسطة المضارب، وفي حال كانت المجموعة هي رب المال يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد للمجموعة عند تكبدها.

الوكالة
الوكالة هي عبارة عن اتفاق بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من المال للوسيط (الوكيل) الذي يستثمره وفقاً لشروط محددة مقابل رسوم معينة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة مئوية من المبلغ المستثمر). يلتزم الوسيط بضمان المبلغ المستثمر في حالة الإهمال أو التقصير أو مخالفة أياً من أحكام وشروط عقد الوكالة. يمكن أن تكون المجموعة الوكيل أو رب المال حسب طبيعة المعاملة.

يتم تسجيل الإيرادات المقدرة من عقد الوكالة على أساس معدل الربح الفعلي طوال الفترة، وتعدّل بالإيرادات الفعلية عند تحصيلها. وتُحتسب الخسائر عند تكبدها.

(٢) الاعتراف بالإيرادات

الإجارة
يتم الاعتراف بالإيرادات من الإجارة على أساس القيمة المتناقصة حتى يصبح تحصيلها أمراً مشكوكاً فيه بناءً على أدلة معقولة.

المرابحة
يتم الاعتراف بالإيرادات من المرابحة على أساس القيمة المتناقصة حتى يصبح تحصيلها أمراً مشكوكاً فيه بناءً على أدلة معقولة.

المضاربة
يتم الاعتراف بالإيرادات أو الخسائر من المضاربة على أساس الاستحقاق، إذا أمكن تقديرها بشكل موثوق، في ما عدا ذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات عند التوزيع من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الإعلان عنها من قبل المضارب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية العامة *(تابع)*

(ح) عقود التمويل والاستثمار الإسلامي *(تابع)*

(٢) الاعتراف بالإيرادات (تابع)

الوكالة
يتم الاعتراف بالإيرادات المقدرة من الوكالة على أساس الاستحقاق على مدار الفترة، مع تعديلها بالإيرادات الفعلية عند استلامها. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ الإقرار من قبل العميل.

(ط) استثمارات لغير أغراض المتاجرة

تتضمن الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة الموجودات المتاحة للبيع التي يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية للمعاملات المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يعاد قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي حالة الاستثمارات التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط فعالة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر إلى أن يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمار أو إلى أن يعتبر هذا الاستثمار منخفض القيمة، ويتم عند ذلك إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة. بالنسبة للاستثمارات التي تشكل جزءاً من علاقة تحوط فعالة للقيمة العادلة، يتم الاعتراف مباشرة بالأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يجري التحوط لها.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة على سندات الدين المتاحة للبيع باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم احتسابها على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات المعنية. إن العلاوات و/أو الخصومات الناتجة عن شراء سندات دين استثمارية تؤخذ بالاعتبار عند احتساب معدلات الفائدة الفعلية الخاصة بها. ويتم الاعتراف بتوزيعات أرباح أدوات حقوق الملكية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت الحق في استلام الدفعات.

ولغرض تسجيل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، تتم معاملة الموجودات المالية المتاحة للبيع كما لو كانت مسجلة بالتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية. وعليه، فإنه يتم تسجيل فروقات الصرف الأجنبي لهذا الموجودات المالية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، فإنه يتم تحميلها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. وعند إيقاف الاعتراف، فإنه يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة.

تتضمن الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة والتي لدى المجموعة القدرة والنية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم قيد هذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً أي خسائر من انخفاض القيمة.

قد تؤدي عملية بيع أو إعادة تصنيف جزء غير كبير من الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كمتاحة للبيع، كما أنها تعوق المجموعة عن تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق خلال السنة المالية الحالية والسنتين الماليتين التاليتين. ومع ذلك، لن تتطلب بالضرورة عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية إعادة تصنيف:

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف في وقت قريب جداً من موعد الاستحقاق والتي لن يكن للتغيرات في معدلات السوق تأثير هام على القيمة العادلة للموجودات المالية.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف التي تتم بعد أن تكون المجموعة قد قامت بتحصيل المبالغ الأصلية للموجودات بصورة فعلية.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف المنسوبة إلى أحداث فردية غير متكررة تقع خارج سيطرة المجموعة ولا يمكن توقعها بصورة معقولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ي) الاستثمارات العقارية

(١) الاعتراف والقياس

تتمثل الاستثمارات العقارية في العقارات التي يتم الاحتفاظ بها إما لتحقيق إيرادات من تأجيرها أو لزيادة رأس المال أو لكليهما، ولكن ليس بغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، أو استخدامها في إنتاج أو توريد بضائع أو خدمات، أو لأغراض إدارية. تقاس الاستثمارات العقارية بالتكلفة وفقا لنموذج التكلفة للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ - "الاستثمارات العقارية". تشتمل التكلفة على النفقات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات.

عندما يتغير استخدام العقار بحيث تتم إعادة تصنيفه ضمن الممتلكات والمعدات، تظل تكلفته الأصلية وقيمته الدفترية الحالية في تاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة والقيمة الدفترية للأصل لأغراض القياس والإفصاحات.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمار العقاري إما عندما يتم استبعاده نهائياً أو عندما يتم سحبه بشكل دائم من الاستخدام مع عدم وجود أي احتمال بجني فوائد مستقبلية من استبعاده.

يتم الاعتراف بأي إيرادات أو مصاريف خاصة بالاستثمارات العقارية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد تحت بند الإيرادات التشغيلية الأخرى أو المصاريف التشغيلية الأخرى على التوالي.

(٢) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكافة الاستثمارات العقارية. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للاستثمارات العقارية:

المباني والفيلات	٢٠ إلى ٥٠ سنة

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الانتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير.

(٣) انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هنالك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأحد الموجودات أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيم الدفترية القيم القابلة للاسترداد.

(ك) الممتلكات والمعدات

(١) الاعتراف والقياس

يتم قياس جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئياً بالتكلفة ويتم اختبارها بانتظام لتحديد انخفاض القيمة، ويتم تحويل هذه الأعمال عند إنجازها إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والمعدات ثم يبدأ احتساب الاستهلاك عليها.

تشمل التكلفة النفقات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات. تتم رسملة البرمجيات المشتراة المكمّلة لعمل المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم تسجيلها بالصافي ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الأرباح والخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ك) الممتلكات والمعدات *(تابع)*

(١) الاعتراف والقياس (تابع)

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة إلا عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية لتلك النفقات ستتدفق للمجموعة. يتم إدراج النفقات الجارية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

(٢) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. ولا يتم احتساب استهلاك على أراضي التملك الحر والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات عن الفترة الحالية والفترة المقابلة:

مبان وفيلات	٢٠ إلى ٥٠ سنة
أثاث ومعدات مكتبية	١ إلى ٥ سنوات
تعديلات على المباني	١٠ سنوات
خزائن آمنة	١٠ إلى ٢٠ سنة
أنظمة وأجهزة الحاسوب	٣ إلى ٧ سنوات
مركبات	٣ سنوات

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الانتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير.

(٣) الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تتمثل موجودات الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز في الموجودات التي تكون في طور الإنشاء بغرض استخدامها في الإنتاج أو التوريد في أغراض إدارية ويتم احتسابها بالتكلفة ناقصا خسائر انخفاض القيمة المعترف بها. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المنسوبة لتصميم وإنشاء الممتلكات المرسملة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. وعندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الممتلكات والمعدات المناسبة ويتم احتساب استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

(٤) انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هنالك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأحد الموجودات أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيم الدفترية القيم القابلة للاسترداد.

(ل) بيع الضمانات المعلقة

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية وضمانات أخرى لتسوية بعض القروض والسلفيات ويتم قيدها كموجودات محتفظ بها للبيع ويتم بيانها ضمن بند "موجودات أخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من مخصص انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات المحتفظ بها للبيع. ويتم قيد أي انخفاض لاحق يتعلق بالموجودات المستحوذ عليها عن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تحت بند خسائر انخفاض القيمة ويدرج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتماشى سياسة بيع الضمانات لدى المجموعة مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة والخاصة بالمناطق التي تعمل ضمنها المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(م) المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية، وحسابات العملاء والودائع الأخرى، والأوراق التجارية

تعتبر المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية، وودائع العملاء، والأوراق التجارية مطلوبات مالية ويتم الاعتراف المبدئي بها بالقيم العادلة ناقصا تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ن) اتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المبيعة والتي يصاحبها التزام متزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد. يتم إدراج المطلوبات المستحقة للطرف المقابل عن المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات تحت بند اتفاقيات إعادة شراء ضمن بيان المركز المالي الموحد. ويعامل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء مع تحميله على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(س) القروض لأجل والسندات الثانوية

تشتمل القروض لأجل والسندات الثانوية على سندات قابلة للتحويل إلى أسهم رأس المال بناءً على رغبة حاملها، عندما لا يتغير عدد الأسهم مع التغيرات في القيمة العادلة للأسهم، ويتم تسجيلها كأدوات مالية مركبة. تحدد قيمة بند حقوق الملكية من السندات القابلة للتحويل على أساس فائض متحصلات الإصدار على القيمة الحالية للدفعات الأصلية ودفعات الفائدة المستقبلية، مخصومة باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق والمطبق على مطلوبات مشابهة لا تحمل خيار التحويل.

إن القروض لأجل والسندات الثانوية التي لا تنطوي على خيار التحويل هي مطلوبات مالية يتم الاعتراف بها مبدئياً بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم تعديلها إلى بقدر تغيرات القيمة العادلة للمخاطر الجاري التحوط لها.

(ع) برنامج خيارات الأسهم

يتم تقدير القيمة العادلة للخيارات الممنوحة للموظفين ويتم الاعتراف بالتكلفة ضمن تكاليف الموظفين، مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية، على مدار الفترة اللازمة ليصبح الموظفون مخولون لاستخدام هذه الخيارات بشكل غير مشروط. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد خيارات الأسهم التي يتوقع استيفاء شروط الخدمة المتعلقة بها، وبذلك فإن المبلغ المعترف به نهائياً كمصروف يستند على عدد خيارات الأسهم التي تفي بشروط الخدمة وشروط الأداء غير المتعلقة بالسوق في تاريخ الاستحقاق. وقد تساهم هذه الأسهم في احتساب ربحية السهم المخفضة بمجرد اعتبارها كأسهم عادية محتملة.

(ف) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتمثل معدل الفائدة الفعلية بالمعدل الذي يخصم بدقة مقبوضات أو مدفوعات التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما يكون مناسباً، خلال فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب معدل الفائدة الفعلية، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية دون النظر إلى خسائر الائتمان المستقبلية. تشتمل عملية الاحتساب على كافة المبالغ المدفوعة أو المستلمة من قبل المجموعة والتي تُشكل جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية لأي أداة مالية، بما في ذلك تكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى. تشمل تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية أو إصدارها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ف) الفوائد *(تابع)*

تشتمل إيرادات ومصاريف الفوائد المبينة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على:

- الفوائد على الموجودات أو المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة على أساس معدل الفائدة الفعلي.
- الفوائد على الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس معدل الفائدة الفعلي.
- الفوائد على السندات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والأدوات المالية المشتقة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

(ص) حصة المودعين من الأرباح

تتمثل حصة المودعين من الأرباح بالمبلغ المقيد ضمن المصاريف عن الأموال المقبولة من البنوك والعملاء في شكل ودائع وكالة ومضاربة والمعترف به ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم احتساب هذه المبالغ وفقاً لشروط وأحكام ودائع الوكالة المتفق عليها وطبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

(ق) الرسوم والعمولات

تتحصل المجموعة على إيرادات رسوم وعمولات من مجموعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها إلى عملائها. يتوقف أساس المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات على الأغراض التي يتم من أجلها تحصيل الرسوم، ووفقاً لذلك يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم احتساب إيرادات الرسوم والعمولات كما يلي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات.
- يتم الاعتراف بالفوائد التي يتم الحصول عليها نتيجة تنفيذ أعمال هامة ضمن الإيرادات عندما يتم إنجاز العمل.
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية كتعديل على معدل الفائدة الفعلي ويتم إدراجها ضمن بند "إيرادات الفوائد".

ترتبط مصاريف الرسوم والعمولات بصورة رئيسية برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها كمصاريف عند تلقي الخدمات.

(ر) الزكاة

تتمثل الزكاة في الزكاة المستحقة عن الأعمال المصرفية الإسلامية التي تزاولها المجموعة بالنيابة عن مساهميها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية. قامت المجموعة بتفويض لجنة الزكاة باقتراح توزيع الزكاة.

(ش) صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات

يشتمل صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والمشتقات، والأرباح والخسائر المحققة من الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، وإيرادات توزيعات الأرباح. يتألف صافي أرباح الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وصافي الإيرادات المصنفة بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع ضمن بيان الدخل الشامل الآخر ويتم قيدها في احتياطي القيمة العادلة باستثناء خسائر انخفاض القيمة، والفوائد المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الموجودات المالية التي يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم بيع أو تحقيق الاستثمار، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ش) صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات *(تابع)*

تتضمن الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة الأدوات المحتفظ بها للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

لا يتم عادة بيع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق التي اقترب موعد استحقاقها. ومع ذلك إذا تم بيعها أو تحقيقها، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تحتسب الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر الحق في قبض الدفعات.

(ت) العملات الأجنبية

(١) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية المعتمدة لدى منشآت المجموعة، وفقاً لأسعار الصرف الفورية بتواريخ تلك المعاملات.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية كما في تاريخ التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. كما أن الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة من حيث تكلفتها التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. تمثل أرباح أو خسائر العملات الأجنبية على البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية الفترة، معدلة بالفائدة الفعلية والمدفوعات خلال الفترة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية الفترة. يتم الاعتراف بفروق العملات الناتجة عن إعادة التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٢) العمليات الخارجية

لا تعتبر أنشطة الشركات التابعة والفروع التي يقع مقرها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من عمليات المركز الرئيسي، حيث إنها مستقلة مالياً وتشغيلياً عن المركز الرئيسي. ويتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى الدرهم الإماراتي، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصاريف وفقاً لمتوسط أسعار الصرف، عند الاقتضاء. كما أن فروق الصرف (بما في ذلك الفروق على معاملات التحوط لهذه الاستثمارات) الناتجة عن إعادة تحويل صافي الموجودات الافتتاحية تدرج مباشرة ضمن حساب تسوية تحويل العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر.

(ث) مصروف ضريبة الدخل الخارجية

يتم احتساب مصروف ضريبة الدخل وفقاً للقوانين المالية للدول المعنية التي تزاول فيها المجموعة أعمالها، ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتمثل مصروف ضريبة الدخل بالضريبة المتوقعة المستحقة على الإيرادات الخاضعة للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المطبقة بشكل جوهري بتاريخ التقرير، وأي تعديل على الضريبة المستحقة عن السنوات السابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة للأغراض الضريبية. ولا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة في حالة الفروقات المؤقتة التالية: الاعتراف المبدئي بالشهرة التجارية والاعتراف المبدئي بالموجودات والمطلوبات في معاملة غير تلك التي لها علاقة بدمج الأعمال والتي ليس لها تأثير على الأرباح أو الخسائر المحاسبية أو الخاضعة للضريبة، والفروقات الناتجة عن الاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي قد لا يؤدي إلى ردها في المستقبل القريب. تقاس الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفترة عندما يتم تحقيق الموجودات أو تسوية المطلوبات، وذلك على أساس القوانين المعمول بها في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يحتمل فيه أن تكون الأرباح الضريبية المستقبلية متاحة والتي في مقابلها يمكن استخدام الموجودات. يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ التقرير، ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لا يحتمل أن يكون هناك أرباح ضريبية كافية تسمح باستخدام جميع موجودات الضريبة المؤجلة أو جزء منها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(خ) الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط

يتم الاعتراف مبدئياً بالمشتقات ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع تسجيل تكاليف المعاملات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة بالقيمة المرادفة للأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن قياس الأداة المشتقة وفقا لأسعار السوق أو باستخدام طرق التقييم وأهمها نماذج التدفقات النقدية المخصومة.

تستند طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة على تصنيف المشتقات إما أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة أو كأدوات تحوط، وإن كانت كذلك، طبيعة المخاطر التي يجري التحوط لها. يتم الاعتراف بجميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحتفظ بها للمتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وعندما يتم تصنيف الأدوات المشتقة كعقود تحوط، تقوم المجموعة بتصنيفها في إحدى هذه الفئات: (١) تحوطات القيمة العادلة لتغطية التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها، (٢) تحوطات التدفقات النقدية لتغطية التعرض لمخاطر تقلب التدفقات النقدية التي تكون إما منسوبة لمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة مرجحة الحدوث بصورة كبيرة، (٣) تحوطات صافي الاستثمار التي يتم احتسابها بنفس طريقة تحوطات التدفقات النقدية. يتم تطبيق محاسبة التحوط على المشتقات المصنفة كأدوات تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية بشرط أن استيفاء المعايير المطبقة.

المشتقات الضمنية

قد يتم دمج المشتقات في الترتيبات التعاقدية الأخرى (مثل العقد الأساسي). تقوم المجموعة باحتساب المشتقات الضمنية بصورة منفصلة عن العقد الرئيسي عندما يكون العقد الرئيسي غير مسجل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وعندما تلبي شروط المشتقات الضمنية تعريف المشتقات إذا كانت متضمنة في عقد منفصل، وعندما تكون مخاطر المشتقات الضمنية وسماتها الاقتصادية غير وثيقة الصلة بالسمات الاقتصادية ومخاطر العقد الأساسي. يتم قياس المشتقات الضمنية المنفصلة بالقيمة العادلة مع تسجيل جميع التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تشكل هذه المشتقات جزءاً من علاقة تحوط مؤهلة خاصة بالتدفقات النقدية أو بصافي الاستثمار، ويتم عرضها بصورة منفصلة عن العقد الأساسي ضمن بيان المركز المالي الموحد.

محاسبة التحوّط

تهدف سياسة المجموعة إلى توثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود الخاضعة للتحوط، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط. كما تقتضي السياسة توثيق تقييم فاعلية التحوط، في البداية وبصورة مستمرة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات فاعلية عالية في مقابلة التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط (أو البنود المتحوطة) خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪. تقوم المجموعة بتقييم تحوط التدفقات النقدية لمعاملة متوقعة من حيث ما إذا كانت هذه المعاملة المتوقعة محتملة الظهور بصورة كبيرة وتؤدي إلى التعرض لتغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على الأرباح أو الخسائر.

تحوط القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة، يتم على الفور الاعتراف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بأي أرباح أو خسائر للقيمة العادلة من إعادة قياس أداة التحوط، وكذلك التغيرات ذات الصلة في القيمة العادلة للبند المتحوط، بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط المنسوب إلى المخاطر المتحوطة. يتوقف تنفيذ محاسبة التحوط عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. فيما يتعلق بأي تسوية حتى هذه الفترة للبند المتحوط الذي تم استخدام معدل الفائدة الفعلية له، يتم إطفاؤها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كجزء من إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي للبند المتحوط على مدى عمره المتبقي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(خ) الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط *(تابع)*

محاسبة التحوط (تابع)

تحوط التدفقات النقدية
فيما يتعلق بالتحوطات الفعالة للتدفقات النقدية، يتم الاعتراف المبدئي بأرباح أو خسائر أداة التحوط ضمن الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويلها إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم الاعتراف مباشرة بأي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وإذا لم يعد من المتوقع ظهور معاملة التحوط، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تحوطات صافي الاستثمار
عندما يتم تصنيف أداة مالية مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تحوط لصافي الاستثمار في عملية خارجية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط يتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الآخر في احتياطي تحويل العملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند استبعاد العملية الأجنبية.

مشتقات أخرى
جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التحوط أو التي لا يتم تصنيفها كذلك يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كأحد بنود صافي أرباح الاستثمار والمشتقات أو صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية.

(ذ) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي، قانوني أو ضمني، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وعندما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(ض) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

خطة المساهمات المحددة
تتمثل خطة المساهمات المحددة بخطة المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية بحيث لا يترتب عليها أي التزامات قانونية أو ضمنية بدفع مبالغ إضافية. يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات لمكافآت الموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يقدم فيها الموظفون خدماتهم.

يدفع البنك مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين لصندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي وفقاً للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ض) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين *(تابع)*

خطة المنافع المحددة

خطة المنافع المحددة هي عبارة عن خطة منافع بعد نهاية الخدمة وتختلف عن خطة المساهمات المحددة. إنّ الالتزام المسجل في بيان المركز المالي فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى أي تعديلات على تكاليف الخدمة السابقة غير المسجلة. يُحتسب التزام المنافع المحددة سنوياً من قبل خبراء اكتواريين مستقلين باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة، بينما يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها الفوائد والتي لها شروط استحقاق تقارب شروط التزام التقاعد ذي الصلة.

إن عمليات إعادة قياس صافي التزام المنافع المحددة، التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الاكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات (إن وجد، باستثناء الفوائد)، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الدخل الشامل الآخر. كما يتم الاعتراف بصافي مصاريف الفوائد والمصاريف الأخرى المتعلقة بخطط المنافع المحددة ضمن تكاليف الموظفين في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تغيير الامتيازات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما يتم تقليص الخطة، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في الامتيازات المتعلقة بالخدمة السابقة أو أرباح أو خسائر التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر. تعترف المجموعة بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة المنافع المحددة عندما يتم إجراء التسوية.

(ظ) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة ١١٨ من قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤، والنظام الأساسي للبنك، يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على مكافآت بما لا يزيد على ١٠٪ من صافي الأرباح بعد اقتطاع الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيعات أرباح بما لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين.

(غ) أنشطة برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة حيث يتم الاحتفاظ بها بصفة ائتمانية فقط وتعمل المجموعة بالنيابة عن العميل بمثابة حافظ أمين. ولا تتحمل المجموعة أي مسؤولية أو التزام تجاه العميل بما يخص هذه الموجودات، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

(أأ) ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، بآثار جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة والتي تشتمل على السندات القابلة للتحويل وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين.

(أب) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق طرف معين في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً لشروط التعاقد.

إن بعض عقود الضمانات المالية التي تكون في صورة ضمانات للتخلف عن سداد الائتمان لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة الخاصة، بل يتم معاملتها محاسبياً على أنها عقود تأمين وتحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(أب) الضمانات المالية *(تابع)*

يتم الاعتراف بعقود الضمانات المالية الأخرى مبدئياً بقيمتها العادلة (التي تمثل العلاوة المستلمة عند الإصدار). ويتم إطفاء العلاوة المستلمة على مدى أعمار الضمانات المالية. ويتم لاحقاً الاعتراف بالتزام الضمان بقيمته المطفأة أو بالقيمة الحالية لأي دفعات متوقعة، أيهما أعلى (عند وجود احتمال بسداد أي مبلغ بموجب الضمان). وتدرج العلاوة المستلمة من هذه الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(أج) تقارير القطاعات

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية يمكن من خلالها للقطاع أن يحقق إيرادات ويتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي عناصر أخرى لدى المجموعة، وتتم مراجعة نتائج القطاعات التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة الذي يعد صانع القرار الرئيسي بشأن العمليات وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني ولتقييم أدائه، والذي تُتاح معلومات مالية منفصلة بشأنه. تتضمن نتائج القطاع المعلنة للرئيس التنفيذي للمجموعة البنود المنسوبة مباشرة إلى القطاع، بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس ملائم.

(أد) دفعات الإيجار

يتم تسجيل الدفعات بموجب عقود الإيجار التشغيلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، بينما يتم تسجيل حوافز الإيجار المقبوضة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف الإيجار على مدى فترة الإيجار.

(أهـ) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه

فيما يلي عدد من المعايير الجديدة، والتعديلات على المعايير، والتفسيرات التي تم إصدارها وتنطبق على المجموعة، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥: *الإيرادات من العقود مع العملاء:* صدر في مايو ٢٠١٤ ويحدد نموذجاً من خمس خطوات لاحتساب الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء. وبموجب المعيار الدولي رقم ١٥، يتم تسجيل الإيرادات على أساس المبلغ الذي يمثل الثمن الذي تتوقع المنشأة أن يكون مستحقاً لها مقابل تحويل البضائع والخدمات إلى العميل. كما يحل محل جميع التوجيهات الحالية لتسجيل الإيرادات، بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ "الإيرادات" والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١١ "عقود الإنشاءات" وتفسير التقارير المالية الدولية "برامج ولاء العملاء".

يسري المعيار الدولي رقم ١٥ على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بتطبيقه مبكراً. وتضطلع المجموعة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار على بياناتها المالية الموحدة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦: صدر المعيار الدولي رقم ١٦ في يناير ٢٠١٦ ويتطلب الاعتراف بجميع عقود الإيجار في الميزانية العمومية تقريباً، بعد أن تم وقف العمل بالتمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. وبموجب المعيار الجديد، يتم الاعتراف بالأصل المالي (حق استخدام البند المستأجر) والالتزام المالي بدفع الإيجارات، ويستثني فقط من ذلك عقود الإيجار منخفضة القيمة وقصيرة الأجل.

يسري المعيار الدولي رقم ١٦ على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث إن المعالجة المحاسبية للمؤجرين لن يطرأ عليها تغيرات هامة، فلا تتوقع المجموعة وجود أي تأثير محاسبي جوهري على بياناتها المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(أهـ) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه *(تابع)*

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ النسخة النهائية من المعيار الدولي رقم ٩ "الأدوات المالية" الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" وكافة الإصدارات السابقة من المعيار الدولي رقم ٩. يتضمن المعيار الدولي رقم ٩ جميع الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية وهي: التصنيف والقياس، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التحوط.

سيتوقف تأثير المعيار الدولي رقم ٩ على الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، والظروف الاقتصادية، وكذلك الخيارات المحاسبية والأحكام التي سوف تصدرها المجموعة حول بياناتها المالية الموحدة عندما يدخل المعيار حيز التنفيذ. تقوم المجموعة حالياً بمراجعة العمليات المحاسبية وضوابط الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد التقارير عن الأدوات المالية التي يجب أن تكون متسقة قبل تاريخ النفاذ. وقد قامت المجموعة بإجراء تقييم أولي على التأثير الذي يحتمل أن يتركه المعيار رقم ٩ استناداً إلى مراكز المجموعة وعلاقات التحوط المحددة كما في ٣١ مارس ٢٠١٦ بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وعموماً، تتوقع المجموعة عدم وجود أي تأثير كبير باستثناء مخصص الخسارة الذي سيؤثر بدوره على حقوق الملكية. وبما أن هناك بعض الافتراضات الأساسية المتعلقة بالخسارة في حالة التعثر يجري حالياً مراجعتها، فإن تأثير مخصص الخسارة لا يمكن تحديده بشكل يعتمد عليه.

<u>التصنيف والقياس</u>
لا تتوقع المجموعة وجود تأثير كبير على ميزانيتها العمومية أو حقوق الملكية من جراء تطبيق متطلبات التصنيف وقياس وفقاً للمعيار الدولي رقم ٩. وتتوقع المجموعة أن تستمر في قياس القيمة العادلة لجميع الموجودات المالية المحتفظ بها حالياً بالقيمة العادلة. كما أن أسهم حقوق الملكية المتداولة المحتفظ بها حالياً على أنها متاحة للبيع والتي يتم تسجيل مكاسبها وخسائرها في الدخل الشامل الآخر سوف يعاد قياسها بدلاً من ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، الأمر الذي سوف يزيد من التقلب في الأرباح أو الخسائر المسجلة. كما سيعاد تصنيف احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع المسجل حالياً في الدخل الشامل الآخر المتراكم إلى الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة. ومن المتوقع أن يتم قياس سندات الدين المسجلة حالياً كموجودات مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب المعيار الدولي رقم ٩، حيث تتوقع المجموعة ألا يتم فقط الاحتفاظ بالموجودات لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية ولكن أيضا لبيع كمية كبيرة منها على أساس متكرر نسبياً.

إن الغرض من أسهم حقوق الملكية في الشركات غير المدرجة هو الاحتفاظ بها في المستقبل المنظور. وتتوقع المجموعة تطبيق خيار عرض تغيرات القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، وبالتالي تعتقد بأن تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لن يكون له تأثير جوهري. وإذا لم تختر المجموعة تطبيق هذا الخيار، يمكنها عندئذٍ الاحتفاظ بالأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التقلب في الأرباح أو الخسائر المسجلة.

تحتفظ المجموعة بالقروض، وكذلك الذمم المدينة، لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن ينشأ عنها تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات أصل الدين والفائدة المستحقة عليه. ولذا، تتوقع المجموعة أن يستمر قياس القروض والذم المدينة بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي رقم ٩ إلا أن المجموعة سوف تقوم بتحليل سمات التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات بمزيد من التفصيل قبل تحديد إذا ما كانت تلك الأدوات تلبي معايير القياس بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي رقم ٩.

<u>انخفاض القيمة</u>
يوجب المعيار الدولي رقم ٩ المجموعة على تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة من جميع سندات الدين والقروض والذمم المدينة الخاصة بها، إما على مدار فترة ١٢ شهراً أو على مدار عمر هذه الأدوات. وتتوقع المجموعة أن تطبق الطريقة المبسّطة وتسجل الخسائر المتوقعة على مدار العمر لجميع الذمم المدينة. تشير النتائج الأولية لتحليل التأثر إلى أن المجموعة لديها قدر كاف من المخصصات، ولكن يتوجب اجراء تحليل أكثر تفصيلاً يراعي جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك العناصر المستشرفة للمستقبل لتحديد نطاق هذا التأثر.

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(أهـ) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه *(تابع)*

محاسبة التحوّط

ترى المجموعة أن جميع علاقات التحوط القائمة المصنفة حالياً في علاقات تحوط فعالة سوف تظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي رقم ٩. وبما أن المعيار رقم ٩ لا يغيّر المبادئ العامة حول كيفية قيام المنشأة باحتساب التحوطات الفعالة، فلا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير من جراء تطبيق المعيار رقم ٩. وسوف تقوم المجموعة بتقييم التغيرات المحتملة المتعلقة باحتساب القيمة الزمنية لعقود الخيارات أو المراكز الآجلة أو فروق أسعار الصرف على أساس مبادلة العملات بمزيد من التفصيل في المستقبل.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. وفيما عدا محاسبة التحوط، يلزم التطبيق بأثر رجعي، ولكن تقديم معلومات مقارنة ليس إجبارياً. وفيما يتعلق بمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات عموماً بأثر رجعي مع بعض الاستثناءات المحدودة. وتعتزم المجموعة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ النفاذ المقرر.

٤ إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة لمخاطر عدة تكمن في مزاولة أعمالها التجارية. تتضمن المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (أسعار الفائدة المتداولة وغير المتداولة والمخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية) ومخاطر السيولة والتمويل والمخاطر الرأسمالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر استمرارية الأعمال. وقد وضعت المجموعة إطاراً عاماً لإدارة المخاطر حرصاً منها على إدارة هذه المخاطر بفعالية.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من المخاطر الموضحة أعلاه، كما يوضح نبذة عامة حول أطر العمل الموضوعة وسياسات المجموعة وإجراءاتها المتبعة لقياس وإدارة هذه المخاطر.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه، وتقوم لجنتان تابعتان للمجلس (لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق) ولجنتان إداريتان (لجنة مخاطر المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات المجموعة) بمساعدة المجلس في هذا الشأن.

- تتولى لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء في مجلس الإدارة مسؤولية اقتراح ووضع الإرشادات الخاصة بسياسة واستراتيجية إدارة مخاطر المجموعة، ثم تقوم اللجنة بمراقبة الالتزام بهذه الإرشادات. هذا وتتخذ لجنة إدارة المخاطر القرارات المعنية بالائتمان التي تفوق سلطة الإدارة التقديرية، كما تقوم بوضع حدود المخاطر التي يمكن لإدارة المجموعة العمل في إطارها، فضلاً عن أنها تقوم بمراقبة المخاطر بشكل عام على مستوى المجموعة.

- تضطلع لجنة التدقيق، وهي لجنة على مستوى مجلس الإدارة، بمهام إشرافية لمراقبة الالتزام بالتوجيهات التنظيمية وإجراءات وسياسات البنك الداخلية.

تكون لجان الإدارة مسؤولة عن تنفيذ إطار إدارة المخاطر. وفيما يلي المهام الرئيسية التي تقع على عاتق لجنتي الإدارة:

- لجنة مخاطر المجموعة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عن كافة أوجه إدارة المخاطر بالمجموعة. تتمثل وظيفة اللجنة الرئيسية في ضمان أن سياسات وإجراءات البنك تشمل ممارسات سليمة لإدارة المخاطر وأن هذه السياسات والإجراءات يتم تطبيقها. كما تقوم اللجنة بمراجعة درجة قبول الخطر وحدود الخطر وسمات المخاطر المرتبطة بخطة واستراتيجية الأعمال، وترفع توصيات بشأنها لمجلس الإدارة، وتقوم كذلك باعتماد سياسات المخاطر والنماذج التحليلية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

- لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة هي القوة المحركة وصانع القرار الرئيسي فيما يتعلق بهيكل وجودة الميزانية العمومية. وهذه اللجنة مسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر عن ضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر التي يتعرض لها مركز الموجودات والمطلوبات بالمجموعة، وذلك من خلال تبني سياسات وإجراءات حازمة وإطار مخاطر مناسب داخل البنك. ويجب أن تكون اللجنة دائماً على علم بالمخاطر وتأثيرها المحتمل على أعمال البنك وأهدافه الاستراتيجية ثم تقوم بإدارتها بشكل فعال.

تقوم المجموعة بإدارة المخاطر باستخدام ثلاثة خطوط دفاعية تشمل وحدات الأعمال ووحدات الرقابة والتدقيق الداخلي. تمثل وحدات الأعمال بدورها أولى الخطوط الدفاعية وتعمل على تحديد وإدارة المخاطر في أنشطتها اليومية بالتأكد من أن الأنشطة تقع في نطاق المخاطر التي يمكن أن تتحملها المجموعة، وأنها تلتزم بكافة السياسات والإجراءات الداخلية ذات الصلة. وتأتي بعد ذلك قسم مخاطر المجموعة (الذي يتألف من وحدة مخاطر المركز الرئيسي ووحدات المخاطر المتضمنة في أقسام العمل) وقسم الشؤون القانونية وقسم الالتزام وتمثل بدورها ثاني الخطوط الدفاعية وتعمل على وضع ضوابط الرقابة على المخاطر بما في ذلك السياسات والإجراءات، ويصاحب ذلك أيضاً الإشراف على دور خط الدفاع الأول والتقييم المستقل له. يتبع رئيس قسم المخاطر بالمجموعة مباشرة لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لضمان استقلالية قسم مخاطر المجموعة عن الأعمال. وتعمل وحدة التدقيق الداخلي كثالث الخطوط الدفاعية على تقديم تأكيدات للإدارة والمجلس حول مدى فاعلية ممارسات إدارة المخاطر المطبقة بواسطة خطي الدفاع الأول والثاني. ويتبع رئيس قسم التدقيق بالمجموعة مباشرة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام عميل أو طرف مقابل بالوفاء بالتزاماته التعاقدية حول الأصل المالي مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من القروض والسلفيات المقدمة من المجموعة، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، واستثمارات الدين لغير أغراض المتاجرة، والأدوات المالية المشتقة، وبعض الموجودات الأخرى.

ولأغراض إدارة المخاطر، تتم إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن استثمارات المتاجرة بصورة منفصلة ويتم بيانها كأحد عناصر التعرض لمخاطر السوق.

إدارة مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة نظاماً داخلياً لتصنيف المخاطر من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة والأطراف المقابلة. ويحدَّد لكل شركة مقترضة تصنيف معين ويشمل ذلك الحسابات المصنفة. يشتمل نظام تصنيف المخاطر على ١١ درجة، ومنقسم إلى ٢٤ شريحة. تتعلق الدرجات من ١-٨ بالبنود العاملة والدرجات من ٩-١١ بالبنود غير العاملة. يتم تصنيف الدرجات غير العاملة وفقاً للمعايير التالية:

الدرجة	التصنيف	المعايير	
		قروض الشركات	قروض الأفراد
٩	قروض دون المستوى	متأخرة السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية تعوق السداد	متأخرة السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
١٠	قروض مشكوك في تحصيلها	وفقا للمعطيات، تحصيل كامل المبلغ مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من هذه القروض	متأخرة السداد لمدة ١٢٠ يوماً أو أكثر
١١	قروض بخسارة	احتمال عدم استرداد أي مبلغ بعد استنفاد كافة الإجراءات المتاحة.	متأخرة السداد لمدة ١٨٠ يوماً أو أكثر

فيما يلي محفظة القروض العاملة للمجموعة على أساس تصنيفات الائتمان الداخلية:

درجة التصنيف	القروض والسلفيات العاملة	
	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
١ – ٤	**١١١,٢٠٣,٩٤١**	١٢٩,٠٨٨,٤١٩
٥ – ٦	**٣٤,٧٠٥,٨٥٧**	٢٥,٩٣٢,٤٣٨
٧	**٢١,٩٣٦,٩٨٩**	١٨,٦١٧,٨٥١
٨	**٣,٢٢٩,٢٥٠**	٣,٧٥٨,٩٤٧
برنامج قروض الأفراد	**٣٠,٢٧٣,٥٦٧**	٢٨,٧٩٤,٢٢٨
	٢٠١,٣٤٩,٦٠٤	٢٠٦,١٩١,٨٨٣

وعلاوة على ذلك، يدير البنك مخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات، إذا اقتضت الضرورة، والحد من مدة التعرض. وقد يقوم البنك في بعض الحالات بإنهاء المعاملات أو التنازل عنها إلى أطراف مقابلة أخرى للحد من مخاطر الائتمان. وتقتصر مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية المشتقة على تلك التي تحمل قيماً عادلة موجبة.

تتم إدارة مخاطر الائتمان الناتجة من الأدوات المالية الأخرى من خلال وضع حدود للتعرض وتنويع الأنشطة الاستثمارية والحد من تركيز التعرض للقطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

انخفاض القيمة:

تقوم المجموعة بقياس مدى تعرّضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى القيم الدفترية الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ المخصومة والفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. وتمثل القيم الدفترية للموجودات المالية أقصى تعرّض لمخاطر الائتمان.

	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية		قروض وسلفيات		استثمارات لغير أغراض المتاجرة	
	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
تعرضت لانخفاض فردي في القيمة						
دون القياسية	-	-	٧٢٣,٢٧٧	١,٧٥٠,٢٦٢	-	-
مشكوك في تحصيلها	٧١٨	٧١٨	٢,٩٨٤,١٤٢	٢,٣٤٧,٣٧٤	-	٣,٣٤٢
خسارة	-	-	٣,٠٤٠,٩٠٢	٢,٧٨٥,٦٧٢	-	-
القيمة الإجمالية	٧١٨	٧١٨	٦,٧٤٨,٣٢١	٦,٨٨٣,٣٠٨	-	٣,٣٤٢
فوائد معلقة	-	-	(١,١٥٦,٦٨١)	(١,٠٣٦,٦٦٥)	-	-
مخصص محدد لانخفاض القيمة	(٧١٨)	(٧١٨)	(٢,٢٨٧,٠٣٤)	(٢,٠٨٧,٥٦٨)	-	-
القيمة الدفترية	-	-	٣,٣٠٤,٦٠٦	٣,٧٥٩,٠٧٥	-	٣,٣٤٢
تأخر سدادها لكنها لم تتعرض لانخفاض القيمة						
التي تأخر سدادها تشمل:						
أقل من ٣٠ يوماً	-	-	١,٠٢١,٠٨٩	٣٤٢,٢٤٠	-	-
٣١ – ٦٠ يوماً	-	-	٦٩٨,٩٨٠	٦٠٨,٠١٦	-	-
٦١ – ٩٠ يوماً	-	-	٣٦٩,٤٦٦	٢٧٢,٦٨٧	-	-
أكثر من ٩٠ يوماً	-	-	٨٧٠,٤٠٤	٦٠٣,٦٩٣	-	-
القيمة الدفترية	-	-	٢,٩٥٩,٩٣٩	١,٨٢٦,٦٣٦	-	-
لم يتأخر سدادها ولم تتعرض لانخفاض القيمة	٨,٥٢٣,١٠٧	١٠,٨٩١,٧٦٨	١٩٨,٣٨٩,٦٦٥	٢٠٤,٣٦٥,٢٤٧	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٠,٨٠٩
مخصص جماعي لانخفاض القيمة	-	-	(٤,١٢٢,٣٩٩)	(٤,٠٣٧,٤٠٥)	-	-
القيمة الدفترية	٨,٥٢٣,١٠٧	١٠,٨٩١,٧٦٨	٢٠٠,٥٣١,٨١١	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٤,١٥١

تشتمل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة على استثمارات في أدوات حقوق الملكية بقيمة ٤٢,٧ مليون درهم *(٢٠١٥: ٣٦,٢ مليون درهم)* غير معرضة لمخاطر الائتمان.

تشتمل فئة "لم يتأخر سدادها ولم تتعرض لانخفاض القيمة" قروضاً معاد جدولتها بقيمة ٣,٢٢٧ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢,٦٧٣ مليون درهم)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

انخفاض قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة

تتمثل القروض والسلفيات والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لانخفاض القيمة بالموجودات المالية التي بشأنها تحدد المجموعة أن هناك دليل موضوعي على أن حدث خسارة قد ظهر بعد الاعتراف المبدئي بالأصل وأن حدث الخسارة له تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي التي يمكن تقديرها على نحو يعتمد عليه.

تأخر سدادها لكنها لم تتعرض لانخفاض القيمة

تتمثل الذمم المتأخرة السداد غير الخاضعة لانخفاض القيمة بالحسابات التي إما يكون فيها تأخير في التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي أو الفائدة دون تعرض الموجودات لانخفاض القيمة. وعندما تظهر هذه الحسابات ضعفاً في المركز المالي للمقترض أو جدارته الائتمانية وتتطلب انتباهاً أكثر من المعتاد، تتم مراقبة هذا الضعف تحديداً للتأكد من عدم حدوث تدهور آخر في جودة الأصل. وفيما يتعلق بهذه الفئة من الموجودات، ترى المجموعة أن رصد مخصص محدد لانخفاض القيمة غير مناسب في ظل الوضع الراهن.

قروض بشروط معاد جدولتها

تتمثل القروض بشروط معاد جدولتها في القروض التي أعيدت جدولتها بسبب تدهور المركز المالي للمقترض وعندما تكون المجموعة قد قدمت تنازلات هامة لم تكن لتقدمها في ظروف أخرى. وبمجرد إعادة جدولة القرض، فإنه يبقى في هذه الفئة لفترة اثني عشر شهراً على الأقل إلى حين التأكد من وصول الأداء المالي لمستوى مقبول بما يتوافق مع اتفاقية إعادة الجدولة. ويحدد البنك فترة الاثني عشر شهراً على أنها تبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية إعادة الجدولة. وفيما يتعلق بهذه الفئة من الموجودات، ترى المجموعة أن الأمر قد لا يستدعي رصد مخصص محدد لانخفاض القيمة. وخلال فترة الاثني عشر شهراً الأخيرة، قامت المجموعة بإعادة جدولة القروض التالية:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
القروض المعاد جدولتها	**٣,٢٢٦,٩٥٢**	٢,٦٧٣,٢٤٣

فيما يلي الحركة في القروض المعاد جدولتها خلال السنة:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**٢,٦٧٣,٢٤٣**	١,٣٠١,٧٨٧
الترقية إلى فئة القروض التي لم يتأخر سدادها ولم تتعرض لانخفاض القيمة خلال السنة أو تمت تسويتها	**(٥٩٣,٥٦٥)**	(٥٨٦,٩٨٧)
الخفض إلى فئة القروض التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة أو التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض لانخفاض القيمة خلال السنة	**(٦,٨٧٠)**	(٥٢٦,٧٧٠)
إضافات خلال السنة	**١,١٥٤,١٤٤**	٢,٤٨٥,٢١٣
الرصيد في نهاية السنة	**٣,٢٢٦,٩٥٢**	٢,٦٧٣,٢٤٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

مخصصات انخفاض القيمة

تقوم المجموعة برصد مخصص لخسائر انخفاض قيمة الموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة والذي يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة في محفظة القروض. تتمثل المكونات الرئيسية لهذا المخصص بعنصر الخسارة المحدد للتعرضات الهامة بصورة فردية والمخصص الجماعي للخسائر. وعند تقييم المخصص الجماعي للخسائر، تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتغطية الخسائر المتكبدة غير المحددة المقررة على مجموعات الموجودات المتجانسة ذات سمات مخاطر الائتمان المتشابهة التي تشير إلى قدرة المدين على دفع المبالغ المستحقة حسب شروط العقد على أساس تقييم مخاطر الائتمان أو عملية التصنيف التي تأخذ بعين الاعتبار نوع الموجودات والقطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي ونوع الضمان وحالة تأخر السداد وعوامل أخرى ذات صلة. إن التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة الموجودات المالية التي تخضع لتقييم جماعي من حيث انخفاض القيمة يتم تقديرها على أساس الخسائر التاريخية للموجودات ذات سمات مخاطرة الائتمان المشابهة لتلك الموجودة ضمن المجموعة.

يجب تصنيف القروض التي يتم تقييمها بصورة فردية على أنها قروض منخفضة القيمة بمجرد وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة من انخفاض القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي لانخفاض القيمة على بيانات ملحوظة كتأخر تسديد الدفعات الأصلية أو الفوائد التعاقدية وصعوبات معروفة بالنسبة للتدفقات النقدية للأطراف المقابلة أو تخفيض التصنيف الائتماني أو عدم إمكانية الالتزام بالشروط الأصلية للوفاء بالعقد.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أرصدة القروض أو الاستثمارات (وأي مخصصات لخسائر انخفاض القيمة) عندما ترى أن القروض أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. ويتم تحديد ذلك بعد أن يكون قد تم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيل المبالغ.

الضمانات

تحتفظ المجموعة بعدة أنواع من الضمانات مقابل القروض والسلفيات واتفاقيات إعادة الشراء العكسي في شكل رهونات على الممتلكات وضمانات أخرى وودائع نقدية وكفالات. تقبل المجموعة الضمانات المقدمة من الحكومات والبنوك المحلية والدولية ذات السمعة الجيدة ومن المؤسسات الكبرى المحلية أو متعددة الجنسيات ومن الأفراد الأثرياء. تطبق عوامل الخصم المحددة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على القيمة السوقية للضمانات عند احتساب المخصصات. وعموماً لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، ولم يتم الاحتفاظ بمثل هذه الضمانات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٢٠١٥.

فيما يلي تقدير لنسبة تغطية ضمانات القروض والسلفيات غير العاملة (بما في ذلك التمويل الإسلامي):

نسبة تغطية قيمة الضمان	**٢٠١٦ ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
٠ – ٥٠٪	٢,١٩٨,٧١٦	٢,٢٢٧,٣٧٨
٥٠ – ١٠٠٪	٨٣٩,٠٧١	١,١٦٤,٤٥٣
أكثر من ١٠٠٪	٣,٧١٠,٥٣٤	٣,٤٩١,٤٧٧
إجمالي القروض غير العاملة	٦,٧٤٨,٣٢١	٦,٨٨٣,٣٠٨

رغم أن المجموعة لم تسترد قدراً كبيراً من الضمانات في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، إلا أن حق استرداد هذه الضمانات يساعد المجموعة على إعادة هيكلة وتسوية القروض غير العاملة.

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي والطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. وفيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

التركيزات بحسب القطاع الاقتصادي

	القروض والسلفيات		الاستثمارات		اتفاقيات إعادة شراء عكسي		التزامات قروض غير مسحوبة	
التركيز بحسب القطاع الاقتصادي:	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
الزراعة	٦٠,٩٤١	١٢١,٠١٦	-	-	-	-	٢,٤٠١	٣,٠٢٥
الطاقة	١٧,٤٣٢,٧٨٠	١٦,٧١٥,٥٧٢	١٣,٢٦٣,٧٣٠	١١,٣٦٩,١٣١	-	-	٣,٦١٠,٠٨٣	٤,٨٩٥,١١٨
التصنيع	١٤,٠٩٣,٩٧٠	١٨,٦٧٦,٥١٨	٩٨,٨٥٩	١٨٧,٧٠٠	-	-	٤,٨٨٧,١٦٧	٤,١٢٦,٦٣٣
الإنشاءات	١٠,٤٣٦,٦٧٨	١٠,٢٧٥,٥١٣	٥١,٨١١	٢٧٦,٦٣٥	-	-	٤,٣٢٣,٨٥٩	٣,٥٥٢,٦٠٩
العقارات	٤١,٨٦٠,١٣١	٣٧,٧٢٩,٥٢٥	٣,٧٩١	٥٥,٢٣٧	-	-	٧,٩٣٦,٩٥٤	٥,١٩٧,٤٩٤
التجارة	٩,٢٢٤,٠٦٠	١٠,٧٩٧,٥٦٦	-	٦٩,٦٤٤	-	-	١,١٣٤,٣٢١	٢,١٤٩,٩٢٩
النقل والاتصالات	١٩,٥٠٤,٩١٣	١٦,٤٦٧,٧٤١	٣,٥٧٦,٤٣٨	٣,٥٩٢,١٢٤	-	-	٤,٠٥٣,٩٢٢	٤,٤٢٢,٩٥٧
البنوك	١٤,٩٥٠,٩٥٥	٢٣,٣٣٧,٩١٥	٢٦,٩١٥,٥٥٠	٢٦,٢٧٦,٩٧٩	٨,٦٦١,٦٦٦	١٢,٢٧٨,٩٤٤	٧٩٧,٧٩٣	٥١٠,٧٩٤
المؤسسات المالية الأخرى	٢٠,٤٠١,١٨٤	١٧,٤٠٢,١٦١	٨,٧٦٠,٩٧٣	١١,٢٨٣,٣٣٧	٩٠٤,٩١٣	١,٠٥١,٢٤٢	٢,١٧٣,٥٣٧	٣,٣٣٠,٤٠٢
الخدمات	٥,٧٣٤,٦٠٩	٥,٧٦٨,٩٨٨	٧٠,٦٠١	٩٤,٧٢٨	-	-	٧٦٤,٠٢٥	٨٨٨,٣٩٦
القطاع الحكومي	١٧,٩٠٠,٠١١	٢٠,٣١٩,٨٢٨	٢٤,٦٥٣,٢٩٤	٢٠,٩٤٠,٢٤٩	-	-	٧٨,٠٢٨	٨٤,٨٥٠
المؤسسات الدولية	-	-	١,٥٧٢,٣٨٣	١,٩٣٩,٥٢٥	-	-	-	-
قروض شخصية للاستهلاك	٢٨,٣٥٨,٨٤٧	٢٥,٩٦١,٤٥٧	-	-	-	-	٢٥٦,٤٩٧	٢٣٧,٦١٣
قروض شخصية أخرى	٧,٩٧٢,٠٤٣	٩,٤٠٧,٦١٣	-	-	-	-	٤٩٦,٢٨٠	٣٨٨,٣٧١
أخرى	١٦٦,٨٠٣	٩٣,٧٧٨	-	-	-	-	٣,٦٥١	٢,١٤٧
	٢٠٨,٠٩٧,٩٢٥	٢١٣,٠٧٥,١٩١	٧٨,٩٦٧,٤٣٠	٧٦,٠٨٥,٢٨٩	٩,٥٦٦,٥٧٩	١٣,٣٣٠,١٨٦	٣٠,٥١٨,٥١٨	٢٩,٧٩٠,٣٣٨

تشتمل الاستثمارات على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستثمارات لغير أغراض المتاجرة.
يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

التركيز بحسب المنطقة الجغرافية:

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	أوروبا ألف درهم	الدول العربية ألف درهم	الأمريكيتان ألف درهم	آسيا ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢١,٧١٤,٣٥٤	٥٤,٢٤٠,٣٨٦	٣,٠٦٥,٧٧٥	١٩,٦٣٨,٠٣٥	٦,٠٤٩	-	٩٨,٦٦٤,٥٩٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦,٨٦٢,١٩٥	١,٥٦٩,٦٠٦	٣,٥٨٤,٥٨٦	٤١٧,١٦٨	٢,٠٦٢,١٠٨	٢٩,٨٤٣	١٤,٥٢٥,٥٠٦
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٦٥,٨٣٧	٧,١٣٨,٠٦٧	٦٧٨,٩٢٩	٤٠٩,٦٧١	٨٩,٤٧٢	٤١,١٣١	٨,٥٢٣,١٠٧
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٣,٧٥٦,٧٢٦	٢,٦١٦,٨٥٧	٢,٩٩٠,٠٦٥	٢٠٢,٩٣١	-	-	٩,٥٦٦,٥٧٩
أدوات مالية مشتقة	٢,٠٧٢,٣٩٢	٧,٨٦١,٠٧٧	١,٦٩١,٨٩٢	٣٩,٩٨٢	٢٤٢,٦١٨	١١١,٤٤٥	١٢,٠١٩,٤٠٦
قروض وسلفيات	١٢٤,٧٣٨,٣٥٢	٣٣,٨٤٨,٩٦٧	٢٣,٣٢٧,١٩٥	١٣,٥٣٥,٢٩٢	١٠,٣٩٦,٢٧٩	٢,٢٥١,٨٤٠	٢٠٨,٠٩٧,٩٢٥
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٢٢,٤٣٥,٨٠٥	١٥,٤١٨,٤٧٩	٨,٨٨٠,٤٣٩	٦,٦٠٧,٥٢١	١٠,١٠٨,٦٦٧	٩٩١,٠١٣	٦٤,٤٤١,٩٢٤
	١٨١,٧٤٥,٦٦١	١٢٢,٦٩٣,٤٣٩	٤٤,٢١٨,٨٨١	٤٠,٨٥٠,٦٠٠	٢٢,٩٠٥,١٩٣	٣,٤٢٥,٢٧٢	٤١٥,٨٣٩,٠٤٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥٦,٠٨٨,٩١٩	٨,٦٧٦,٥٧٦	٤,٩١٦,٥٥٢	٦,٦٨٦,٨١١	١٣,٢٥١	-	٧٦,٣٨٢,١٠٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٢٥٩,٢٥٧	٣,٦٠٤,٠٩٠	٢,٢٠٦,٦١٠	١,٠٢٢,٣٨٣	١,١٧٥,٨٠٠	٢٢,٩٩٨	١٢,٢٩١,١٣٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٣٢,٤٥٦	٩,١٩٥,٨٧٤	١,٠٣٨,٢٧٨	١٧٢,٢٣٩	٣٣٩,٥١٠	١٣,٤١١	١٠,٨٩١,٧٦٨
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٢,٤٩٢,١٩١	٣,٠٨٦,٦٨٦	٧,٧٣٢,٠٤٤	١٩,٢٦٥	-	-	١٣,٣٣٠,١٨٦
أدوات مالية مشتقة	٢,٥٦٤,٨١١	٥,٤٤٨,٩٦٧	٢,٢٩٩,٦١٦	٦٦,٠٨٤	١٣٩,٩٥٥	٥٤,٦٥٨	١٠,٥٧٤,٠٩١
قروض وسلفيات	١٢٣,٣٢٦,٦٩٨	٣٦,٠٩١,٩١٥	٢٢,٢٩٠,٧٤٨	١٣,٣٦٦,٥٤٤	١٥,٧٦٧,٦٥٧	٢,٢٣١,٦٢٩	٢١٣,٠٧٥,١٩١
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	١٦,٠٠٠,٤٠٤	١٧,٢٨٤,٤٤٠	٩,٢٩٢,٥٠٩	٧,٧٢١,٦٧٠	١٢,١٣٠,٢٨٧	١,٣٦٤,٨٤١	٦٣,٧٩٤,١٥١
	٢٠٤,٨٦٤,٧٣٦	٨٣,٣٨٨,٥٤٨	٤٩,٧٧٦,٣٥٧	٢٩,٠٥٤,٩٩٦	٢٩,٥٦٦,٤٦٠	٣,٦٨٧,٥٣٧	٤٠٠,٣٣٨,٦٣٤

يتم قياس التركيز حسب المنطقة الجغرافية للاستثمارات وفقاً لموقع الجهة المصدرة للأوراق المالية، في حين يقاس التركيز بحسب المنطقة الجغرافية للبنود الأخرى بناءً على موطن المقترض. يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت. ويتم بيان التركيز من حيث المنطقة الجغرافية للالتزامات غير المسحوبة في الإيضاح رقم ٣٨ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

تصنيف الأوراق المالية لأغراض المتاجرة والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة وفقاً لتصنيفاتها الخارجية:

	استثمارات لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
AAA	٧,٣٧٩,٢٠٦	٨,٧٣٧,٩٩٠	١٣,٧٠١	٢١٥,٣٩٦
AA إلى A	٤٦,٤٨٤,٢٨٧	٤٣,٦٥٥,٦٦٣	١٢,٢٣٨,٦٧١	٧,٦٠٣,١٠٥
BBB إلى B	٨,٨١٠,٣٤١	١٠,٠٣٧,١٠٦	١,١٥٦,١٥١	٢,٤٧٥,٠٠٥
غير مصنّفة	١,٧٦٨,٠٩٠	١,٣٦٣,٣٩٢	١,١١٦,٩٨٣	١,٩٩٧,٦٣٢
	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٤,١٥١	١٤,٥٢٥,٥٠٦	١٢,٢٩١,١٣٨

تتكون الاستثمارات غير المصنفة بصورة أساسية من استثمارات في شركات تابعة للحكومة واستثمارات الأسهم والصناديق الاستثمارية. إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ليست متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة.

تصنيف الأوراق المالية لأغراض المتاجرة والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة وفقاً للأطراف المقابلة:

	استثمارات لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
القطاع الحكومي	٢٢,٣٩٩,٩٥٨	٢٠,٠٢٤,٠٩٣	٢,٢٥٣,٣٣٦	٩١٦,١٥٦
المؤسسات الدولية	٥٤٩,٩٢٢	٣٧٠,٤٠٠	١,٠٢٢,٤٦١	١,٥٦٩,١٢٨
القطاع العام	٢٠,١٨٧,٦٧٦	١٨,٣٠٨,٤٣١	١,٠٢١,٧٤٨	٢,٨٢٠,٢٦٠
القطاع المصرفي	١٧,٩٤٧,٢٩٨	٢١,٢٧٦,١٢٣	٨,٩٦٨,٢٥٢	٥,٠٠٠,٨٥٦
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٣,٣٥٧,٠٧٠	٣,٨١٥,١٠٤	١,٢٥٩,٧٠٩	١,٩٨٤,٧٣٨
	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٤,١٥١	١٤,٥٢٥,٥٠٦	١٢,٢٩١,١٣٨

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة البنك إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتوفير المبالغ النقدية أو الضمانات أو غيرها من الموجودات بحسب شروط التعاقد المتفق عليها. وأي تأخير في التسوية يعد نادر الحدوث ويخضع للمراقبة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المشتقة المالية من احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وهي لا تزيد على القيمة السوقية الإيجابية للأدوات التي تكون في صالح المجموعة. يشار إلى أيضاً إلى القيمة السوقية الإيجابية باسم "تكلفة الاستبدال" باعتبارها تقديراً لتكلفة استبدال المعاملات بأسعار السوق السائدة في حالة إخفاق الطرف المقابل. تبرم المجموعة معظم عقود المشتقات مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى.

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها أو الوفاء بهذه الالتزامات ولكن بتكلفة مرتفعة.

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الأدوات المشتقة والالتزامات غير المدرجة في الميزانية العمومية، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم والفترة، مما يترتب عليها احتياجات تمويلية لا يمكن الوفاء بها دون تكبد تكاليف أعلى أو بأي تكاليف أياً كانت قيمتها.

إدارة مخاطر السيولة
حددت المجموعة قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين وذلك للتأكد من أن المجموعة لديها القدرة على التحكم في مخاطر السيولة وتوفر النقد الكافي أو ما يعادله للوفاء بالتزاماتها المالية في ظل كافة الظروف المستقبلية دون تكبد خسائر إضافية كبيرة لفترة ثلاثة أشهر متعاقبة. يتم دعم سياسة تحمّل المخاطر من خلال إطار إدارة المخاطر الشامل الذي يتضمن الحدود المعتمدة من لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة بشأن المقاييس الرئيسية للتمويل والسيولة، واختبار الضغط المالي، وخطة تمويل الطوارئ.

يتم كذلك تحديد مدى قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين لضمان الالتزام المستمر بمتطلبات السيولة الحالية والمقترحة من الجهات التنظيمية المحلية والدولية، وهي موضوعة لدعم أهداف التصنيف الائتماني الخارجي للمجموعة.

اعتاد بنك أبوظبي الوطني إعداد تقارير داخلية حول أرقام نسبة تغطية السيولة وفقاً لإطار بازل ٣ لفترة طويلة من الزمن، وضخ استثمارات كبيرة لتطبيق إطار عمل يتضمن أنظمة وضوابط تضمن الامتثال لكافة الجوانب النوعية لمتطلبات السيولة وفقاً لإطار بازل ٣ واللوائح الجديدة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وخلال عام ٢٠١٦ قام بنك أبوظبي الوطني بمراجعة مستقلة لهذا الإطار وحصل في وقت لاحق على موافقة المصرف المركزي على تبني نسبة تغطية السيولة وفقاً لبازل ٣ باعتبارها التنظيم الرسمي للسيولة لدى البنك اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦.

تم تحديد حدود السيولة على مستوى المجموعة وتعميمها على جميع وحدات المؤسسة بما يضمن التزام المجموعة بدرجة تحمّل مخاطر السيولة المحددة. ويتم وضع الحدود الدولية لضمان الالتزام بأي متطلبات تنظيمية محلية إضافية عند إدارة السيولة.

تخضع كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالسيولة لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

التعرّض لمخاطر السيولة
فيما يلي تقرير حول عدم التوافق بين الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات دون الأخذ بالاعتبار المحتجزات السابقة لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر السيولة *(تابع)*

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	المجموع ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	استحقاق غير محدد ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩٨,٦٦٤,٥٩٩	٩٨,٢٠٨,٩٩٢	٤٥٥,٦٠٧	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٤,٥٢٥,٥٠٦	٦,٠١٣,٢٤٥	٢,٥٨٠,٩١٥	٣,٩٥٢,٢٩١	٣٤٥,٨٥٢	١,٦٣٣,٢٠٣	-
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٨,٥٢٣,١٠٧	٨,٤٥٠,٦٨٥	٧٢,٤٢٢	-	-	-	-
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٩,٥٦٦,٥٧٩	٦,٣٦٤,٠٦١	٣,٢٠٢,٥١٨	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٢,٠١٩,٤٠٦	١,٩٣٧,٦٦٤	١,٦٨٣,٤٥٣	٢,٢٧٤,٢٥٤	١,٦٨١,٩٤٧	٤,٤٤٢,٠٨٨	-
قروض وسلفيات	٢٠٠,٥٣١,٨١١	٣٦,٢٦١,٤٤٣	١٦,٦٣١,٦١٩	٤٨,٨٣٥,٣٩٨	٣٣,٧١٤,٩٤٧	٦٥,٠٨٨,٤٠٤	-
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٢,٧٠٧,١٧٠	٤,٦١١,٥٠٨	٤,٩٧٢,٢١٣	٢٢,٨٨١,٨٩٣	٢٩,٢٦٩,١٤٠	-
موجودات أخرى	٩,٥٤٥,٩٧٩	٧,١٥٩,٤٨٤	٢,٣٨٦,٤٩٥	-	-	-	-
استثمارات عقارية	٤٥,٦٠٤	-	-	-	-	-	٤٥,٦٠٤
ممتلكات ومعدات	٢,٨٤٨,٩٨٥	-	-	-	-	-	٢,٨٤٨,٩٨٥
	٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	١٦٧,١٠٢,٧٤٤	٣١,٦٢٤,٥٣٧	٦٠,٠٣٤,١٥٦	٥٨,٦٢٤,٦٣٩	١٠٠,٤٣٢,٨٣٥	٢,٨٩٤,٥٨٩
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٣٧,١٤٧,٠٥٩	٣,٦٢٣,٥٥٦	-	١٩٣,١٢٦	-	-
اتفاقيات إعادة الشراء	١٧,٢٢٢,١٣٦	١٧,٢٢٢,١٣٦	-	-	-	-	-
أوراق تجارية	٧,٣٧٢,٩١١	٦,٤٢٩,٩٢٥	٩٤٢,٩٨٦	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٣,٣٨٠,٧٨٩	١,٦٨٠,٤٠١	١,٤٠٨,٣٦٩	٢,٥٢١,٦٩٦	٢,٣٠٧,٢٥٤	٥,٤٦٣,٠٦٩	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢١٧,٧٦٤,٥٨١	٢٨,٩٢٩,١٩٤	٥,٤٧٤,٤٤٢	٨٦٩,٢٩١	٣٤٤,٩٨٤	-
قروض لأجل	٢٨,٩١٥,٦٥٠	٣,٠٣٨,٨١٨	١,٦٢١,٩٨٤	١٤,٨٤٩,٤٤٣	٣,٩١٠,١٢٥	٥,٤٩٥,٢٨٠	-
مطلوبات أخرى	١٢,٦١٤,٢٩١	٩,٤٦٠,٧١٩	٣,١٥٣,٥٧٢	-	-	-	-
سندات ثانوية	٣٥٥,٩٨٧	-	-	-	-	٣٥٥,٩٨٧	-
حقوق الملكية	٤٦,٥٠٥,٥٠٣	-	-	-	-	-	٤٦,٥٠٥,٥٠٣
	٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	٢٩٢,٧٤٣,٦٣٩	٣٩,٦٧٩,٦٦١	٢٢,٨٤٥,٥٨١	٧,٢٧٩,٧٩٦	١١,٦٥٩,٣٢٠	٤٦,٥٠٥,٥٠٣
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٣٠,٥١٨,٥١٨	١,٣٥٧,٢٠٨	٣,٦٤٨,٨٣٤	٩,٧٥٣,٣٧٢	٨,٦٨٧,٦٢٩	٧,٠٧١,٤٧٥	-
ضمانات مالية	٥١٠,٥٦٢	-	٢,١٠٥	٣٢٧,١١٢	١٨١,٣٤٥	-	-
التزامات طارئة تجارية	١٠٦,٠٣٥,٠٣٣	٢٧,٣٥٦,٨١٢	١٢,٤٥٦,٦٤٨	٢٤,٨٣١,٨٢١	٩,٦٠٥,٧٧٢	٣١,٧٨٣,٩٨٠	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر السيولة *(تابع)*

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	المجموع ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	استحقاق غير محدد ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧٦,٣٨٢,١٠٩	٧٥,٨٤٤,٤٩٣	٥٣٧,٦١٦	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٢,٢٩١,١٣٨	١,٧٦٠,٨٢٣	٣,٦٠٧,٢٤٧	٣,٢٧٢,٥٠٨	٦٢٢,١٧٥	٣,٠٢٨,٣٨٥	-
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٠,٨٩١,٧٦٨	١٠,٦٣٢,٧٤١	٢٥٨,٣٠٩	٧١٨	-	-	-
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١٣,٣٣٠,١٨٦	١٠,٦٧١,٨٨٢	٢,٦٥٨,٣٠٤	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٠,٥٧٤,٠٩١	٩٧٢,٦١٨	١,٣٨٢,٨٩٤	٢,٨٢٨,٠٣٥	١,٥٠٨,٦٢٤	٣,٨٨١,٩٢٠	-
قروض وسلفيات	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣	٤٢,٩٩٣,٩٠٠	١٩,٩٩٦,٣٠٣	٣٧,٦٢٠,٠٤٦	٤٦,٠٦٩,٥٢٢	٥٩,٢٣٣,٧٨٢	-
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٦٣,٧٩٤,١٥١	٤,٤٨٨,١٠٤	٢,٤٨٤,٦٢١	٨,٣١٣,٠٩٦	١٦,٠٧٦,٩٤٨	٣٢,٤٣١,٣٨٢	-
موجودات أخرى	١٠,٥٥٠,٤٨٣	٧,٩١٢,٨٦٣	٢,٦٣٧,٦٢٠	-	-	-	-
استثمارات عقارية	١٩٠,٥٤٦	-	-	-	-	-	١٩٠,٥٤٦
ممتلكات ومعدات	٢,٦٤٥,٧٨٢	-	-	-	-	-	٢,٦٤٥,٧٨٢
	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧	١٥٥,٢٧٧,٤٢٤	٣٣,٥٦٢,٩١٤	٥٢,٠٣٤,٤٠٣	٦٤,٢٧٧,٢٦٩	٩٨,٥٧٥,٤٦٩	٢,٨٣٦,٣٢٨
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٣٩,٥٠٢,٥١٥	٣٥,٩٣٢,١٣٨	٣,٣٥١,٧٠٢	١٨,٨٧٣	١٩٩,٨٠٢	-	-
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٠,٥٥٠,٦٥٢	٢٧,٩٦٣,٥٣٢	٢,٥٨٧,١٢٠	-	-	-	-
أوراق تجارية	٨,٧٢٠,٥٩٧	٧,١٢٥,٦٢٢	١,٥٩٤,٩٧٥	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٢,٨٥٢,٣٥٨	١,٢٧٠,٧٨٦	١,١٦١,٤٤٠	٢,٨٥٦,٨٩٤	٢,١٩٩,٤٤١	٥,٣٦٣,٧٩٧	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨	٢٠٩,٨٠٥,٨٤٦	١٩,٥٠٣,٥٩٣	٣,٤٩٠,٤٥٢	٦٣٤,٧٥٠	٣٧٩,٩١٧	-
قروض لأجل	٢١,٠٤٦,٦٦٨	-	٣,٣٠٥,٧٠٠	٦,٩٦٠,٥٤٠	٧,٦٠٥,٨٤٢	٣,١٧٤,٥٨٦	-
مطلوبات أخرى	١٥,٥٨٢,٥٠٨	١١,٦٨٦,٨٨١	٣,٨٩٥,٦٢٧	-	-	-	-
سندات ثانوية	١,٢٧٥,٢٩٨	٩١٤,٢٠٥	-	-	-	٣٦١,٠٩٣	-
حقوق الملكية	٤٣,٢١٨,٦٥٣	-	-	-	-	-	٤٣,٢١٨,٦٥٣
	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧	٢٩٤,٦٩٩,٠١٠	٣٥,٤٠٠,١٥٧	١٣,٣٢٦,٧٥٩	١٠,٦٣٩,٨٣٥	٩,٢٧٩,٣٩٣	٤٣,٢١٨,٦٥٣
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٢٩,٧٩٠,٣٣٨	٢,٦٦١,٠٧١	٦,٧٤٠,٥٣٥	١٠,٠١٣,٠٦٢	٦,٢٥٥,٣٩٢	٤,١٢٠,٢٧٨	-
ضمانات مالية	٩٩٥,٦٣١	٢٠٢,٠١٥	٥٧,٢١٧	٥٦٢,٤٠٠	١٧٣,٩٩٩	-	-
التزامات طارئة تجارية	١١٦,٤٤٥,٤٣٥	٢٦,٢٠٢,٤٧٧	١٠,٩٦٣,٧٨٨	٣٦,٧١٥,٣٥٩	١٤,٢٠٥,٣١٨	٢٨,٣٥٨,٤٩٣	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر السيولة *(تابع)*

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة.

المطلوبات	المجموع ألف درهم	إجمالي القيمة الاسمية للتدفقات النقدية ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٤١,٢٢٣,١٥٣	٣٧,٣٧٠,١٠٥	٣,٦٥٩,٨٢٥	-	١٩٣,٢٢٣	-
اتفاقيات إعادة الشراء	١٧,٢٢٢,١٣٦	١٧,٢٦١,١٧٣	١٧,٢٦١,١٧٣	-	-	-	-
أوراق تجارية	٧,٣٧٢,٩١١	٧,٣٧٨,٣٥٧	٦,٤٣١,٨٩٢	٩٤٦,٤٦٥	-	-	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٥٤,٤٣٧,٥٢٨	٢١٧,٩٦٧,٨٧٦	٢٩,٢٦٣,٦١٩	٥,٧٥٧,٩٤١	١,٠٠٩,٧٥٠	٤٣٨,٣٤٢
قروض لأجل	٢٨,٩١٥,٦٥٠	٤١,٦١١,٤٣٩	٣,٢٦١,٢٦٠	١,٩٧٤,٢٧٦	١٥,٨٨٤,٧٩٢	٤,١٥٠,٣٢١	١٦,٣٤٠,٧٩٠
سندات ثانوية	٣٥٥,٩٨٧	٦٢٣,١٨١	-	١٩,٣٣٩	٣٨,٨٣٨	٣٨,٩٤٥	٥٢٦,٠٥٩
	٣٤٨,٢١٢,٩١٧	٣٦٢,٥٣٤,٨٣١	٢٨٢,٢٩٢,٣٠٦	٣٥,٨٦٣,٥٢٤	٢١,٦٨١,٥٧١	٥,٣٩٢,٢٣٩	١٧,٣٠٥,١٩١
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٣٠,٥١٨,٥١٨	٣٠,٥١٨,٥١٨	٢٨,٦٦٠,٠٠٠	٩٤١,١٥٨	٦٣٦,٢٧٥	٢٨,٩٧٨	٢٥٢,١٠٧
ضمانات مالية	٥١٠,٥٦٢	٥١٠,٥٦٢	٥١٠,٥٦٢	-	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٣٩,٥٠٢,٥١٥	٣٩,٥٥٢,٧٢٤	٣٥,٩٥٥,٥٢١	٣,٣٧٧,٦٥١	١٩,٦٥٠	١٩٩,٩٠٢	-
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٠,٥٥٠,٦٥٢	٣٠,٦٠٤,٠٠٦	٢٨,٠٠٦,٨٧٠	٢,٥٩٧,١٣٦	-	-	-
أوراق تجارية	٨,٧٢٠,٥٩٧	٨,٧٦٧,١٥٢	٧,١٦٥,٢١٧	١,٦٠١,٩٣٥	-	-	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨	٢٣٤,٧٦٥,٧٣٦	٢٠٩,٩٦٠,١٧٦	١٩,٧٥٠,٧٧٢	٣,٨٧٩,٠٩٢	٧٠٤,٠٢٣	٤٧١,٦٧٣
قروض لأجل	٢١,٠٤٦,٦٦٨	٢٦,٢٩٠,٠٥٦	١٩١,٤٨١	٣,٦٠٠,٣٣٥	٧,٧٢٩,١٧٩	٨,٠١٢,٤٩٧	٦,٧٥٦,٥٦٤
سندات ثانوية	١,٢٧٥,٢٩٨	١,٥٨٩,٠٠٤	٩١٧,٣٤١	٢٠,٥٤٠	٤٠,٤٦٩	٤٠,٦٩١	٥٦٩,٩٦٣
	٣٣٤,٩١٠,٢٨٨	٣٤١,٥٦٨,٦٧٨	٢٨٢,١٩٦,٦٠٦	٣٠,٩٤٨,٣٦٩	١١,٦٦٨,٣٩٠	٨,٩٥٧,١١٣	٧,٧٩٨,٢٠٠
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٢٩,٧٩٠,٣٣٨	٢٩,٧٩٠,٣٣٨	٢٦,٤٦٦,٠٦٨	٥٧٩,٥٧١	١,٩٢٥,١٩٨	٣٨٥,٧٨٢	٤٣٣,٧١٩
ضمانات مالية	٩٩٥,٦٣١	٩٩٥,٦٣١	٩٩٥,٦٣١	-	-	-	-

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة الإيرادات و/أو قيمة الأدوات المالية الخاصة بالبنك بسبب التغير في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسعار السوقية للأسهم والسلع.

إدارة مخاطر السوق
تقوم المجموعة بتصنيف تعرضها لمخاطر السوق إلى محافظ تجارية ومحافظ غير تجارية. يحتفظ قسم الأسواق العالمية - قطاع الشركات بالمحافظ التجارية بالإضافة إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي تدار على أساس القيمة العادلة.

توكل كافة الصلاحيات الخاصة بمخاطر السوق للجنة مخاطر المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات المجموعة، اللتان تضعان معاً الحدود المتعلقة بكل نوع من المخاطر على مستوى إجمالي ولكل محفظة على مستوى فردي. وتتحمل مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع السياسات التفصيلية لإدارة المخاطر (بناءً على مراجعة وموافقة لجنة مخاطر المجموعة).

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ التجارية
تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق داخل المحافظ التجارية لدى المجموعة والتي تشمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمشتقات التجارية. تتمثل القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية في الخسائر المقدرة التي سوف تتعرض لها المحفظة على مدى فترة زمنية (فترة الاحتفاظ) نتيجة لحركة السوق السلبية وباحتمالية محددة (مستوى الثقة). يستخدم نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المحاكاة التاريخية على أساس مستوى ثقة ٩٩٪ بافتراض أن فترة الاحتفاظ هي يوم واحد. ومن خلال استخدام بيانات السوق من السنتين السابقتين، والعلاقات الملحوظة بين الأسعار والأسواق المختلفة، يستخرج النموذج عددًا من السيناريوهات المستقبلية المقبولة للحركات في معدلات السوق.

تقوم المجموعة باستخدام حدود القيمة المعرضة للمخاطر لكل من صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وهوامش الائتمان. يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر لمراجعة وموافقة لجنة مخاطر المجموعة. ويتم وضع هذه الحدود للمحافظ التجارية.

تستند القيمة المعرضة للمخاطر على الملاحظات التاريخية الفعلية، ومن ثم فهي لا تمثل تقديراً للحد الأقصى من الخسائر التي قد تتعرض لها المجموعة في ظروف السوق الحرجة. ونتيجة لهذه القيود، يتم دعم القيمة المعرضة للمخاطر بهياكل حدود المراكز والحساسية، بما في ذلك حدود معالجة مخاطر التركيز المحتملة في كل محفظة تجارية. وعلاوة على ذلك، يخضع النشاط التجاري بالمجموعة وعلى المستوى التنفيذي لمحددات عمل الإدارة التي تمثل الحد الأقصى للخسائر التي تستدعي اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة. وفيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر:

	كما في		المتوسط		الحد الأدنى		الحد الأقصى	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة التجارية	١٧,٤٨٩	١٦,٩٨٤	١٤,٨٧٤	١٢,٢٢٠	١٠,٤٣٤	٧,٠٢٣	٢٠,٥٢٨	٢٤,٥٠٥
الصرف الأجنبي	٤,٦٥٥	١٥,١٣١	٧,١٦٨	٩,٢٢٠	٣,٣٥٥	٤٦	١٨,١٤٣	٢٢,٥٢٥
معدل الفائدة	١٦,٤٢٠	٦,٥٤٩	١٢,٢٧٦	٦,٦٦٣	٦,١٦٩	٥,٢٩٤	١٧,٥٨٦	١١,٠١١
الائتمان	٥,٦٦٥	٣,٨٦٩	٦,٥٤٥	٣,٦١٨	٣,٦٥١	١,٩١٠	٨,٣٥٣	٥,٣٤٦
امتيازات التنويع	(٩,٢٥١)	(٨,٥٦٥)	(١١,١١٥)	(٧,٢٨١)	(٢,٧٤١)	(٢٢٧)	(٢٣,٥٥٤)	(١٤,٣٧٧)

في الوقت الراهن لا يتم قياس مخاطر السلع وحقوق الملكية بنموذج القيمة المعرضة للمخاطر. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة منتظمة من مجموعة إدارة المخاطر من خلال عدد من معايير حساسية مخاطر السوق والحدود الاسمية ومحددات إجراءات الإدارة.

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السوق *(تابع)*

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ البنكية

إن التعرض لمخاطر السوق في المحافظ البنكية التي تتألف من استثمارات غير تجارية، واتفاقيات إعادة شراء عكسي وبعض الأدوات المشتقة التي تم تحديدها على أنها أدوات تحوط، ينشأ بصورة رئيسية من محافظ الاستثمارات وفجوات معدلات الفائدة في المحفظة البنكية والمراكز العامة للعملات الأجنبية لدى المجموعة.

تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر الاستثمار لدى المجموعة. إن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر هو نفس النموذج المستخدم للمحافظ التجارية. تستخدم المجموعة حدود القيمة المعرضة للمخاطر لمراقبة مخاطر الاستثمار بشكل عام بما في ذلك صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة وهوامش الائتمان. ويخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر لمراجعة وموافقة لجنة مخاطر المجموعة. ويتم تخصيص هذه الحدود لمختلف المحافظ الاستثمارية. وفيما يلي القيمة المعرضة لمخاطر الاستثمار:

	كما في		المتوسط		الحد الأدنى		الحد الأقصى	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة البنكية								
الصرف الأجنبي	١٤٦,٤٨٢	٩٧,٠٧٢	١٥٤,١٦٧	٨٤,١٠٥	٩٦,٩٥٥	٥٩,٥٤٦	١٨٤,٣٨٨	١٠٣,٤٢٧
معدل الفائدة	١١,٥٤٣	١٤,٥٩١	١٧,٠٣٤	٨,٢١٩	١١,١٣٥	١,٥٧٩	٢٥,٣٢٥	٢١,٥٧٦
الائتمان	٤٦,١٥٤	٢٩,٠٧١	٣٤,٨٠٢	٢١,٦٣٩	٢٦,٣٨١	١٣,٢٠٩	٦٤,٧٣٥	٣٠,٨٨٥
امتيازات التنويع	١٤١,٦٠٦	٩٥,٧٣٧	١٥٠,١٩٣	٨٤,٩٥٢	٩٥,٦٣١	٥٧,٩٠٤	١٨٣,١٩٤	٩٩,٧٧٥
	(٥٢,٨٢١)	(٤٢,٣٢٧)	(٤٧,٨٦٢)	(٣٠,٧٠٥)	(٣٦,١٩٢)	(١٣,١٤٦)	(٨٨,٨٦٦)	(٤٨,٨٠٩)

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية المحملة بالفائدة، وتعكس احتمال التأثير السلبي للتغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. تتم إدارة المركز الكلي لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام الأدوات المشتقة من أجل إدارة المركز العام الذي ينشأ من الأدوات المالية المحملة بالفائدة لدى المجموعة. إن استخدام المشتقات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة مبين في الإيضاح رقم ٣٩.

تتم إعادة تسعير الجزء الأكبر من موجودات ومطلوبات المجموعة كل سنة. وبالتالي، فإن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة يكون محدوداً.

يتم كذلك تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال قياس تأثير التغير المعقول المحتمل في حركات أسعار الفائدة. تفترض المجموعة تقلباً في أسعار الفائدة استناداً إلى ٥٠ نقطة أساس *(٢٠١٥: ٥٠ نقطة أساس)*، وتقدر المجموعة التأثير التالي على صافي أرباح السنة وحقوق الملكية بذلك التاريخ:

	صافي أرباح السنة		حقوق الملكية	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التقلب في العائد	٤٣٤,٠٩٧	٣٤١,٣٦٦	٤١١,٠٢٥	٣٢٥,٠٧١

إن حساسية أسعار الفائدة الموضحة أعلاه مبينة لأغراض توضيحية فقط وتستخدم تصورات مبسطة، وهي مبنية على أساس موجودات محملة بالفائدة وقيمتها ٣٢٤,٤١٦ مليون درهم *(٢٠١٥: ٣٠٣,٩٨٦ مليون درهم)* ومطلوبات محملة بالفائدة وقيمتها ٢٦٢,١١٦ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢٥١,٠٢٤ مليون درهم)* مع إعادة تسعير للفائدة لأقل من سنة، لتقييم التأثير على صافي الأرباح. إن التأثير على حقوق الملكية يتضمن التأثير على صافي الأرباح وحساسية سعر الفائدة على المحفظة المتاحة للبيع. لا تتضمن الحساسية أي إجراءات يمكن أن تتخذها الإدارة للحد من تأثير حركات أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السوق *(تابع)*

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لترتيبات إعادة التسعير التعاقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	المجموع ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير محمّلة بالفائدة ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩٨,٦٦٤,٥٩٩	٩١,٤٩٦,٤١٨	٤٥٥,٦٠٧	-	-	-	٦,٧١٢,٥٧٤
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٤,٥٢٥,٥٠٦	٨,٦٥٧,٣١٣	٢,٥٩١,١٨٠	١,٣٣٠,١٣٨	٣٢٤,٠٨٠	٦١٠,٨٦٤	١,٠١١,٩٣١
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٨,٥٢٣,١٠٧	٧,٢٢٥,٢٠٤	-	-	-	-	١,٢٩٧,٩٠٣
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٩,٥٦٦,٥٧٩	٦,٣٦٤,٠٦٢	٣,٢٠٢,٥١٧	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٢,٠١٩,٤٠٦	-	-	-	-	-	١٢,٠١٩,٤٠٦
قروض وسلفيات	٢٠٠,٥٣١,٨١١	١٨٥,٥٥٨,٦٨٣	١٠,٥٤٠,٤٩٤	١,٠٢٤,٢٦٦	١,٤٣٥,١٧٤	١,٣٤٣,٧٩٦	٦٢٩,٣٩٨
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٤,٢٥٨,٥٦٠	٤,٠٦٥,٨٨١	٤,٤٢٠,١٤٠	٢٢,٧٣٣,٤٢٨	٢٨,٨٨٩,٩٥٢	٧٣,٩٦٣
موجودات أخرى	٩,٥٤٥,٩٧٩	-	-	-	-	-	٩,٥٤٥,٩٧٩
استثمارات عقارية	٤٥,٦٠٤	-	-	-	-	-	٤٥,٦٠٤
ممتلكات ومعدات	٢,٨٤٨,٩٨٥	-	-	-	-	-	٢,٨٤٨,٩٨٥
	٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	٣٠٣,٥٦٠,٢٤٠	٢٠,٨٥٥,٦٧٩	٦,٧٧٤,٥٤٤	٢٤,٤٩٢,٦٨٢	٣٠,٨٤٤,٦١٢	٣٤,١٨٥,٧٤٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٣٥,٤٨٠,٢١١	٣,٦٢٣,١٨٦	١٩,٠٤٥	١٩٣,١٢٦	-	١,٦٤٨,١٧٣
اتفاقيات إعادة الشراء	١٧,٢٢٢,١٣٦	١٧,٢٢٢,١٣٦	-	-	-	-	-
أوراق تجارية	٧,٣٧٢,٩١١	٦,٤٢٩,٩٢٤	٩٤٢,٩٨٧	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٣,٣٨٠,٧٨٩	-	-	-	-	-	١٣,٣٨٠,٧٨٩
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	١٦٤,٧٥٨,٩٣٧	٢٠,٤٣٥,٥٦١	٥,١٨٤,٠٦٢	٦٨٦,١١٠	١٥٩,٩١٦	٦٢,١٥٧,٩٠٦
قروض لأجل	٢٨,٩١٥,٦٥٠	١٢,٨١٥,٨٨٥	٤٠٦,٦٧٥	٦,٧١٧,٥٣١	٣,٤٨٠,٢٧٩	٥,٤٩٥,٢٨٠	-
مطلوبات أخرى	١٢,٦١٤,٢٩١	-	-	-	-	-	١٢,٦١٤,٢٩١
سندات ثانوية	٣٥٥,٩٨٧	-	-	-	-	٣٥٥,٩٨٧	-
حقوق الملكية	٤٦,٥٠٥,٥٠٣	-	-	-	-	-	٤٦,٥٠٥,٥٠٣
	٤٢٠,٧١٣,٥٠٠	٢٣٦,٧٠٧,٠٩٣	٢٥,٤٠٨,٤٠٩	١١,٩٢٠,٦٣٨	٤,٣٥٩,٥١٥	٦,٠١١,١٨٣	١٣٦,٣٠٦,٦٦٢
فرق البنود المدرجة في بيان المركز المالي		٦٦,٨٥٣,١٤٧	(٤,٥٥٢,٧٣٠)	(٥,١٤٦,٠٩٤)	٢٠,١٣٣,١٦٧	٢٤,٨٣٣,٤٢٩	(١٠٢,١٢٠,٩١٩)
فرق البنود غير المدرجة في بيان المركز المالي		٣٥,٨٦١,٥٢٤	(٣,٥٩٦,٤٦٢)	(٣,٦٥٦,٥٣٣)	(٩,٦٧٠,٥٤١)	(١٩,٣١١,٨١٤)	٣٧٣,٨٢٦
مجموع فرق حساسية أسعار الفائدة		١٠٢,٧١٤,٦٧١	(٨,١٤٩,١٩٢)	(٨,٨٠٢,٦٢٧)	١٠,٤٦٢,٦٢٦	٥,٥٢١,٦١٥	(١٠١,٧٤٧,٠٩٣)
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		١٠٢,٧١٤,٦٧١	٩٤,٥٦٥,٤٧٩	٨٥,٧٦٢,٨٥٢	٩٦,٢٢٥,٤٧٨	١٠١,٧٤٧,٠٩٣	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السوق *(تابع)*

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لترتيبات إعادة التسعير التعاقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	المجموع ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير محمّلة بالفائدة ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧٦,٣٨٢,١٠٩	٦٣,٨٢٥,٤٤٨	٥٣٧,٦١٥	-	-	-	١٢,٠١٩,٠٤٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٢,٢٩١,١٣٨	٣,١٨٨,٨٦٩	٢,٩٨٥,٧٥٢	٢,٤٦٩,٩٢٣	٦٢٢,١٧٥	١,٣٤٢,٤٩٩	١,٦٨١,٩٢٠
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٠,٨٩١,٧٦٨	٩,٦٩٩,٦٤٩	٢٥٩,٠٢٧	-	-	-	٩٣٣,٠٩٢
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١٣,٣٣٠,١٨٦	١٠,٦٧١,٨٨١	٢,٦٥٨,٣٠٥	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٠,٥٧٤,٠٩١	-	-	-	-	-	١٠,٥٧٤,٠٩١
قروض وسلفيات	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣	١٨٦,٨٩٣,٥٧١	١٣,٩٦٣,١٤٠	١,٣٩٢,١٨١	١,٩٤٥,٣٧٤	١,٣٦٥,٢٢٦	٣٥٤,٠٦١
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٦٣,٧٩٤,١٥١	٦,٩٥٨,٩٢٧	٢,٣٤٤,٢٩٥	٦,٨٥٢,٩٦٠	١٥,٦٣٩,٧٣٠	٣١,٨٢٥,٦٣٦	١٧٢,٦٠٣
موجودات أخرى	١٠,٥٥٠,٤٨٣	-	-	-	-	-	١٠,٥٥٠,٤٨٣
استثمارات عقارية	١٩٠,٥٤٦	-	-	-	-	-	١٩٠,٥٤٦
ممتلكات ومعدات	٢,٦٤٥,٧٨٢	-	-	-	-	-	٢,٦٤٥,٧٨٢
	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧	٢٨١,٢٣٨,٣٤٥	٢٢,٧٤٨,١٣٤	١٠,٧١٥,٠٦٤	١٨,٢٠٧,٢٧٩	٣٤,٥٣٣,٣٦١	٣٩,١٢١,٦٢٤
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٣٩,٥٠٢,٥١٥	٣٣,٥٣٧,١٨٢	٣,٣٥١,٧٠٢	١٨,٨٧٣	١٩٩,٨٠٢	-	٢,٣٩٤,٩٥٦
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٠,٥٥٠,٦٥٢	٢٧,٩٦٣,٥٣٢	٢,٥٨٧,١٢٠	-	-	-	-
أوراق تجارية	٨,٧٢٠,٥٩٧	٧,١٢٥,٦٢٢	١,٥٩٤,٩٧٥	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	١٢,٨٥٢,٣٥٨	-	-	-	-	-	١٢,٨٥٢,٣٥٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨	١٥٣,٣٩١,١٢٩	١٥,٨٧٦,١٢٣	٣,٤٤٤,٤٦١	٦٠٧,٥٣٧	٣٧٦,٣١٠	٦٠,١١٨,٩٩٨
قروض لأجل	٢١,٠٤٦,٦٦٨	١,٣٧٦,٧٣٣	٣,٣٠٥,٧٠٠	٥,٧٦٧,٠٨٨	٧,٤٢٢,٥٦١	٣,١٧٤,٥٨٦	-
مطلوبات أخرى	١٥,٥٨٢,٥٠٨	-	-	-	-	-	١٥,٥٨٢,٥٠٨
سندات ثانوية	١,٢٧٥,٢٩٨	٩١٤,٢٠٥	-	-	-	٣٦١,٠٩٣	-
حقوق الملكية	٤٣,٢١٨,٦٥٣	-	-	-	-	-	٤٣,٢١٨,٦٥٣
	٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧	٢٢٤,٣٠٨,٤٠٣	٢٦,٧١٥,٦٢٠	٩,٢٣٠,٤٢٢	٨,٢٢٩,٩٠٠	٣,٩١١,٩٨٩	١٣٤,١٦٧,٤٧٣
فرق البنود المدرجة في بيان المركز المالي		٥٦,٩٢٩,٩٤٢	(٣,٩٦٧,٤٨٦)	١,٤٨٤,٦٤٢	٩,٩٧٧,٣٧٩	٣٠,٦٢١,٣٧٢	(٩٥,٠٤٥,٨٤٩)
فرق البنود غير المدرجة في بيان المركز المالي		١٩,٦٢٠,١٦٥	٧,٤١٢,٥١٦	١٤٦,٠٤٥	(١,٨٥٢,٧٣٣)	(٢٤,٩٩٢,٢٩٣)	(٣٣٣,٧٠٠)
مجموع فرق حساسية أسعار الفائدة		٧٦,٥٥٠,١٠٧	٣,٤٤٥,٠٣٠	١,٦٣٠,٦٨٧	٨,١٢٤,٦٤٦	٥,٦٢٩,٠٧٩	(٩٥,٣٧٩,٥٤٩)
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		٧٦,٥٥٠,١٠٧	٧٩,٩٩٥,١٣٧	٨١,٦٢٥,٨٢٤	٨٩,٧٥٠,٤٧٠	٩٥,٣٧٩,٥٤٩	-

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السوق *(تابع)*

مخاطر الصرف الأجنبي

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الادارة بوضع حدود لمخاطر العملات الأجنبية لكل عملة على حدة. وتتم مراقبة التعرض للعملات عن كثب مع استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المخاطر ضمن الحدود الموضوعة. فيما يلي صافي التعرضات الهامة المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر:

العملة	صافي المركز الفوري (قصير) / طويل ألف درهم	المركز الآجل (قصير) / طويل ألف درهم	المجموع ٢٠١٦ (قصير) / طويل ألف درهم	المجموع ٢٠١٥ (قصير) / طويل ألف درهم
الدولار الأمريكي	(٢٤٠,٩٨٨)	٢٠,٧٧٠,١٣٢	**٢٠,٥٢٩,١٤٤**	٢٠,١٤٩,١٠٠
الجنيه الاسترليني	(١٣,٩٤٠,٤٨٨)	١٣,٥٩٢,١٣٠	**(٣٤٨,٣٥٨)**	(١٦٥,٤٨١)
اليورو	٥٠,٤٥٠,٨٣٣	(٥٠,٣٥٢,٩٩٠)	**٩٧,٨٤٣**	(٣٣٠,٥٨١)
الدينار الكويتي	(١,١٢٨,٧٨٨)	(٢٣٣,١٧٣)	**(١,٣٦١,٩٦١)**	(٤٩,٦٥٣)
الريال السعودي	(١٩٢,٥٩٠)	(١,٤٧١,٥٥٩)	**(١,٦٦٤,١٤٩)**	(٦,٣٠٢,٢٣٢)
الين الياباني	٥,٣٠٤,٧٤١	(٥,١٠٧,٠٨١)	**١٩٧,٦٦٠**	١٩,٥٦٨
الفرنك السويسري	٢٥٣,٠٧٣	(١٨٠,٨٢٨)	**٧٢,٢٤٥**	١٥,٩٧٣
الريال القطري	(٣٠٥,٨٩٩)	٨٠٨,٣٦٩	**٥٠٢,٤٧٠**	١,٦٧٦,٦١٤
الدينار البحريني	٢٠٧,٦٣٨	(٢٦١,٤٨٤)	**(٥٣,٨٤٦)**	(٢١٢,٥٤٢)
الجنيه المصري	٧٠,٩٥٦	(٧٦,٨٤٣)	**(٥,٨٨٧)**	(٥٤,٤٤١)
الدينار الأردني	٤٢٠,٨٤٥	(١٠٤,٦٨٠)	**٣١٦,١٦٥**	٢٩٨,٦٢٣
الروبية الهندية	٣٦٢,٥٢٤	(١٥,٦٤٤)	**٣٤٦,٨٨٠**	١١٨,١٥٤
الرينغيت الماليزي	١,١٧٥,٣٢٨	(١,٢٩٦,٨٧٩)	**(١٢١,٥٥١)**	(٢٣,١٤١)

أسعار صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال القطري مربوطة بالدولار الأمريكي، وبذلك تكون تعرضات المجموعة لمخاطر هذه العملات محدودة بسعر الربط. والتعرضات لباقي العملات الأجنبية غير هامة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيم العادلة لاستثمارات الأسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر بتنويع الاستثمارات من حيث المنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي.

(د) المخاطر التشغيلية

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن قصور أو إخفاق العمليات أو الموظفين أو الأنظمة أو من الأحداث الخارجية، وتتضمن المخاطر القانونية والتقنية، ويستثنى من ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

تنشأ المخاطر التشغيلية على مستوى قطاعات أعمال المجموعة. تقع المسؤولية الرئيسية المتمثلة في ضمان إدارة ومراقبة المخاطر على عاتق قطاعات الأعمال لدى المجموعة. يدعم قطاعات أعمال المجموعة في ذلك أقسام المخاطر الداخلية وقسم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة باعتباره "خط الدفاع الثاني" لضمان وجود إدارة فعالة للمخاطر.

علاوة على ذلك، تتم إجراء مراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة باعتباره "خط الدفاع الثالث". وتتم مناقشة نتائج عمليات التدقيق الداخلي مع إدارة الأقسام المعنية، كما يتم تقديم ملخص إلى لجنة التدقيق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(د) المخاطر التشغيلية *(تابع)*

قامت المجموعة بوضع إطار للمخاطر التشغيلية يتألف من سياسات وإجراءات تتعلق بتحديد المخاطر وتقييمها والإشراف عليها ومراقبتها والإبلاغ عنها، وكذلك إدارة المخاطر وتبليغ الأحداث وتحديدها وتصحيحها. كما يتضمن الإطار الخاص بالمخاطر التشغيلية الترابط مع فئات الخطر الأخرى. ويتم تخفيف المخاطر عن طريق التأمين، حيثما كان ذلك مناسباً.

تصنف الأحداث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

- الاحتيال الداخلي: مخاطر ارتكاب الموظفين أنشطة غير مصرح بها أو أعمال احتيالية.
- الاحتيال الخارجي: مخاطر الاحتيال أو خرق أمن النظام من قبل طرف خارجي.
- ممارسات الموظفين وسلامة بيئة العمل: سوء العلاقة بين الموظفين، والتنوع والتمييز، والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة على مستوى المجموعة.
- تلف الموجودات المادية: مخاطر تأثر المجموعة بالكوارث الطبيعية.
- العملاء والمنتجات وممارسات العمل: مخاطر الإخفاق في تقييم مدى ملاءمة العملاء، والمسؤوليات الائتمانية، وممارسات العمل غير الملائمة، والمنتجات المعيبة، والأنشطة الاستشارية.
- تعطيل العمل وإخفاقات الأنظمة: مخاطر عدم تخطيط واختبار استمرارية الأعمال وتعافي الأنظمة من الكوارث.
- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: مخاطر الإخفاق في تنفيذ المعاملات، وتسجيل العملاء، وإدارة ومراقبة الموردين ورفع تقارير بشأنهم.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة. يتم تفويض هذه المسؤوليات وممارستها من خلال لجنة مخاطر المجموعة، وهي ملتقى الإدارة العليا المسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية.

تكمن المسؤوليات الرئيسية للجنة مخاطر المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في ضمان ما يلي:

- اعتماد إطار إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة والإشراف على تطبيقه.
- اعتماد الأحداث الكبيرة وفقاً لمصفوفة الاعتماد الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية.
- اعتماد الاستراتيجية والتوجيهات المعنية بالمخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(هـ) إدارة رأس المال

تحدد لوائح المصرف المركزي متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة، علاوة على ذلك قد تخضع الفروع الخارجية والشركات التابعة للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية التي تتبعها. إن عملية إدارة رأس المال لدى المجموعة ترتبط باستراتيجية الأعمال بشكل عام بما يضمن كفاية رأس المال إلى مستوى المخاطر الكامنة في الأعمال وفي إطار قابلية المجموعة لتحمّل المخاطر. تقوم المجموعة بتخطيط رأس المال بالتزامن مع إجراءات وضع الموازنة المالية.

يحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للمجموعة، ويوفر ذلك إطاراً لوضع خطة شاملة استناداً إلى التوقعات من كل وحدة من وحدات الأعمال. وتمثل الخطة الشاملة أحد المدخلات في عملية وضع الموازنة السنوية ويتم تطبيقها على مستوى وحدة العمل والدولة. يتم دمج خطط الوحدات للحصول على خطة القسم ومن ثمّ خطة المجموعة ككل في نهاية المطاف. وتقوم وحدات الأعمال بكل قسم بوضع ميزانية عمومية متوقعة وبيانات الأرباح والخسائر للسنة المالية التالية، بعد الأخذ بالاعتبار المعايير التالية:

- الأهداف قصيرة الأجل (على مدار السنة)
- الاستراتيجية وقابلية تحمّل المخاطر
- معدل النمو المستهدفة
- العائدات المستهدفة

تهدف سياسات إدارة رأس المال لدى المجموعة إلى ضمان امتلاكها رأس مال كاف لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخصيص رأس المال على مستوى المجموعة. يتم بصورة سنوية تقييم مختلف المخاطر وتأثيرها المحتمل على مستوى المجموعة جنباً إلى جنب مع عملية تقييم مدى كفاية رأس المال. وكجزء من عملية تقييم مدى كفاية رأس المال، يقوم قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة بتحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها المجموعة كجزء من عملياتها اليومية، ثم تقوم المجموعة بتقييم هذه المخاطر بناء على السياسات والإجراءات الحالية وأُطر العمل والمنهجيات وخطط الطوارئ وإجراءات أخرى لقياس تأثير تلك المخاطر وإدارتها والحد منها. وأخيراً تقوم المجموعة بتحديد المخاطر التي سوف يتم تغطيتها من رأس المال.

فيما يلي الأهداف الرئيسية لعملية إدارة رأس المال لدى المجموعة:

- الاحتفاظ بمعدل كاف من رأس المال لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكذلك ضمان الانتقال إلى بازل ٣ من حيث معدلات رأس المال.
- الاحتفاظ برأس مال كاف يدعم قابلية تحمّل المخاطر والأهداف الاستراتيجية لدى المجموعة وفقاً للخطة الاستراتيجية طويلة الأجل.
- الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة تصورات الضغط المالي بما في ذلك المتطلبات المتزايدة لرأس المال المحددة من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.
- دعم التصنيف الائتماني للمجموعة.

تقوم المجموعة بإجراء اختبارات ضغط على سنوات متعددة، والتي يتم خلالها تحديد الميزانية العمومية وبيانات الأرباح والخسائر فيما يتعلق بالحالات الرئيسية وتصورات الضغط. تتأثر عوامل المخاطر بالافتراضات الخاصة بالحالات الأساسية وتصورات الضغط، كما يتم تحديد التأثير المقابل على كفاية رأس المال. تستخدم المجموعة اختبارات الضغط للاقتصاد الكلي بغرض توقع احتياجات رأس المال ومستويات رأس المال في ظل التصورات الأخرى التي ليست في صالح المجموعة. تعتبر هذه الاختبارات أداة مهمة في عملية التخطيط الداخلي لرأس المال. أظهرت نتائج اختبار الضغط خلال ٢٠١٦ امتلاك المجموعة لرأس مال كاف في حال وقوع أحداث سلبية خلال فترة الثلاث سنوات القادمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(هـ) إدارة رأس المال *(تابع)*

يتم تحليل المعدل التنظيمي لكفاية رأس مال المجموعة المحدد من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بحد أدنى ١٢٪ *(٢٠١٥: ١٢٪)* الذي يكون الشق الأول منه بنسبة ٨٪ *(٢٠١٥: ٨٪)*، إلى شقين على النحو التالي:

	بازل ٢ ٢٠١٦ ألف درهم	بازل ٢ ٢٠١٥ ألف درهم
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال العادي	٥,٥١٣,٦٨٥	٥,٤٦٣,٨٨٥
أرباح محتجزة	٧,٣٧٥,٦٧٥	٦,٧٨٨,٨٠٥
الاحتياطي القانوني والخاص	٥,٢٥٤,٥٤٦	٥,٢٠٩,٧٢٢
الاحتياطي العام وبرنامج خيارات الأسهم	٢١,٣٢١,٣٩١	١٩,٢٨٣,٢٧٤
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(١٧٨,١٣٨)	(١٣٢,٨٧٩)
سندات الشق الأول من رأس المال	٦,٧٥٤,٧٥٠	٦,٧٥٤,٧٥٠
اقتطاعات من الشق الأول لرأس المال	(٢٨٢,٩٥٢)	(٢٦٩,٣٥٥)
المجموع	٤٥,٧٥٨,٩٥٧	٤٣,٠٩٨,٢٠٢
الشق الثاني من رأس المال		
احتياطي القيمة العادلة	١٢٦,٨٧٩	(٣٣١,٩٣٧)
مطلوبات ثانوية مؤهلة	٣٥٥,٩٨٧	٣٦١,٠٩٣
مخصص الانخفاض الجماعي في القيمة	٢,٨٥١,١٥٣	٢,٩٦٢,٢٠٩
اقتطاعات من الشق الثاني لرأس المال	(١٤,٣١٤)	(١٥,٧٥٢)
المجموع	٣,٣١٩,٧٠٥	٢,٩٧٥,٦١٣
مجموع قاعدة رأس المال التنظيمي	٤٩,٠٧٨,٦٦٢	٤٦,٠٧٣,٨١٥
الموجودات المرجّحة بالمخاطر:		
مخاطر الائتمان	٢٢٨,٠٩٢,٢٥٦	٢٣٦,٩٧٦,٧٣٦
مخاطر السوق	٢٤,٥٩٣,١٦٠	٢٠,٣٩٧,٩٥٨
مخاطر التشغيل	١٨,٦٣٠,٢٠٦	١٧,٨٨٣,٢٢٦
الموجودات المرجّحة بالمخاطر	٢٧١,٣١٥,٦٢٢	٢٧٥,٢٥٧,٩٢٠
معدل الشق الأول من رأس المال	١٦,٨٧٪	١٥,٦٦٪
معدل كفاية رأس المال	١٨,٠٩٪	١٦,٧٤٪

التزم البنك وفروعه الخارجية وشركاته التابعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية لجميع الفترات الموضحة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٥ استخدام التقديرات والأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقتضي المعايير الدولية للتقارير المالية قيام الإدارة باختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها بصورة متسقة ووضع التقديرات والأحكام المعقولة والملائمة التي يترتب عليها معلومات ملائمة وموثوقة. استناداً إلى توجيهات المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول إعداد وعرض البيانات المالية، قامت الإدارة بوضع الأحكام والتقديرات المبينة أدناه والتي لها التأثير الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

(١) مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم ٣(ب) (٧) و٤(أ).

تقوم المجموعة بتقييم الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة بصفة مستمرة مع إجراء مراجعة شاملة بشكل ربع سنوي لتحديد فيما إذا كان ينبغي الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وعلى وجه التحديد، فإن ذلك يتطلب من الإدارة إبداء أحكام هامة عند تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصص المطلوب للانخفاض في القيمة. وفي سبيل تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة باتخاذ أحكام حول الوضع المالي للطرف المقابل وطرق السداد الأخرى وصافي القيمة البيعية للضمانات الأساسية. ترتكز هذه التقديرات على افتراضات حول عوامل عدة تتضمن مستويات مختلفة من الأحكام والشكوك، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في هذه المخصصات.

(٢) مخصص انخفاض القيمة الجماعي

يتم تقييم مخصص انخفاض القيمة الجماعي كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم ٣(ب) (٧) و٤ (أ).

إلى جانب المخصص المرصود للموجودات التي تعرضت لانخفاض فردي في قيمتها، تقوم المجموعة أيضاً برصد مخصص جماعي عن الانخفاض في قيمة مجموعات معينة من القروض والسلفيات ذات السمات الاقتصادية المماثلة والتي لم يتم تحديدها على أنها قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. وعند تقييم مدى الحاجة لرصد مثل هذا المخصص الجماعي، تأخذ الإدارة بالاعتبار التركيزات ونوعية الائتمان وحجم المحفظة والعوامل الاقتصادية. ومن أجل تقدير المخصص المطلوب، يتم وضع افتراضات لتحديد طريقة احتساب الخسائر الكامنة ومقاييس المعطيات المطلوبة استناداً إلى الظروف الاقتصادية السابقة والحالية.

(٣) مخصص انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم ٣(ي) (٣) و٣(ك) (٤).

عند تحديد صافي القيمة البيعية، تستخدم المجموعة أسعار بيع محددة من قبل شركات تقييم مستقلة خارجية تتمتع بمؤهلات مهنية مناسبة معترف بها ولديها خبرة حديثة في تقييم ممتلكات تنتمي إلى نفس موقع وفئة العقارات المطلوب تقييمها. يتم تحديد أسعار البيع على أساس القيمة السوقية، وهي القيمة المقدرة التي يمكن في مقابلها نقل ملكية العقار في تاريخ التقييم فيما بين مشتر وبائع يرغبان في إتمام المعاملة على أساس تجاري بحت.

(٤) المطلوبات الطارئة الناشئة عن الدعاوى القضائية

تدخل المجموعة - نظراً لطبيعة عملياتها - في دعاوى قضائية تنشأ في سياق العمل الاعتيادي. يستند مخصص المطلوبات الطارئة الناتجة عن التقاضي إلى احتمالية تكبد موارد اقتصادية ومدى موثوقية تقدير التدفقات النقدية الخارجة. تنطوي مثل هذه الأمور على العديد من الشكوك ولا يمكن التنبؤ بنتائج أي أمر منها بشكل مؤكد.

(٥) برنامج خيارات الأسهم

يتم تحديد القيمة العادلة لبرنامج خيارات الأسهم باستخدام نموذج بلاك سكولز. وتشتمل مدخلات النموذج على سعر السهم وسعر الممارسة وتقلبات أسعار الأسهم والفترات التعاقدية للخيارات وعائدات توزيعات الأرباح ومعدلات الفائدة الخالية من المخاطر.

٥ استخدام التقديرات والأحكام *(تابع)*

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

(٦) تقييم الأدوات المالية

قد تتطلب نماذج تقييم الأدوات المالية من الإدارة تقدير بعض المعطيات غير الملحوظة، وهذه يتم مناقشتها بالتفصيل في الإيضاح رقم ٦.

(٧) خطة المنافع المحددة

تستند القيمة الحالية لالتزام خطة المنافع المحددة على بعض العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تشتمل الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي تكلفة (إيرادات) الالتزامات على معدل الخصم. إن أي تغييرات تطرأ على هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لالتزام المنافع المحددة.

تحدد المجموعة معدل الخصم المناسب في نهاية كل سنة، وهو معدل الفائدة الذي يجب استخدامه لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع طلبها لتسوية الالتزامات المستقبلية. وعند تحديد معدل الخصم المناسب، تضع المجموعة في اعتبارها معدل الفائدة على السندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الامتيازات بها والتي لها فترات استحقاق تقارب فترات التزام الامتيازات ذات الصلة.

تعتمد الافتراضات الرئيسية الأخرى الخاصة بالتزامات المنافع المحددة، بصورة جزئية على أوضاع السوق الحالية. يتضمن الإيضاح رقم ٢١ مزيداً من المعلومات حول هذه الافتراضات.

تشتمل الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة على ما يلي:

(أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

توفر السياسات المحاسبية للمجموعة نطاقاً للموجودات والمطلوبات المالية ليتم تصنيفها مبدئياً ضمن الفئات المحاسبية المختلفة في حالات معينة:

عند تصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "كمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق" أو "كمتاحة للبيع"، قررت المجموعة أنها تلتزم بالوصف المبين في السياسة المحاسبية ٣(ب) (٢).

(ب) علاقات التحوط المؤهلة

عند تصنيف الأدوات المالية كعلاقات تحوط مؤهلة، ترى المجموعة أنها تتوقع أن يكون التحوط فعالاً بصورة كبيرة على مدى فترة علاقة التحوط.

(ج) تحديد تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم مناقشة تحديد المجموعة لتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في الإيضاح رقم ٦.

(د) المنشآت المنظمة

بالنسبة لكافة الصناديق التي تديرها المجموعة، يمكن للمستثمرين سحب إدارة الصناديق من المجموعة عن طريق التصويت بالأغلبية، كما أن إجمالي الحصة الاقتصادية التي تملكها المجموعة في كل صندوق ليست كبيرة. وبالتالي، خلصت المجموعة إلى أن تعمل بدورها كوكيل للمستثمرين في هذه الصناديق، وعليه لم يتم توحيدها ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

(هـ) القطاعات التشغيلية

عند إعداد الإفصاحات حول معلومات القطاعات، قامت المجموعة بوضع بعض الافتراضات للوصول إلى التقرير حول القطاعات. سوف يعاد تقييم هذه الافتراضات بصورة دورية من قبل الإدارة. ويتضمن الإيضاح رقم ٤١ مزيداً من التفاصيل حول القطاعات التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٦ الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) إطار الرقابة على التقييم

لدى المجموعة إطار رقابة يتعلق بقياس القيم العادلة. يتضمن ذلك الإطار لجنة التقييم التي ترفع تقاريرها للجنة مخاطر المجموعة. كما يوجد لدى المجموعة أقسام رقابية لدعم هذا الإطار العام (مثل الرقابة على المنتجات، والتحقق المستقل من التسعير، وتقييم النماذج، ومخاطر السوق للمجموعة) والتي تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية. وتشتمل الضوابط الرقابية المحددة على ما يلي:

- استقلالية عملية التقييم بين وحدات تحمّل المخاطر والوحدات الرقابية.
- نظام التقييم.
- التحقق من الأسعار الملحوظة.
- مراجعة واعتماد النماذج الجديدة والتغييرات على النماذج.
- تحليل وفحص حركات التقييم اليومية الهامة.
- مراجعة المعطيات الهامة غير القابلة للملاحظة وتعديلات التقييم والتغيرات الهامة في قياس القيمة العادلة للأدوات ضمن المستوى الثالث.

إن القيم العادلة للمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، والمبالغ المستحقة إلى البنوك والمؤسسات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء، وحسابات العملاء والودائع الأخرى التي تكون في الغالب قصيرة الأجل ومصدرة بأسعار السوق، تقارب إلى حد معقول قيمتها الدفترية.

في تقدير المجموعة أن القيمة العادلة لمحفظتها من القروض والسلفيات لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية نظراً لأن معظم القروض والسلفيات تحمل معدلات فائدة سوقية متغيرة، كما يُعاد تسعيرها بانتظام. بالنسبة للقروض التي تعرضت لانخفاض في قيمتها، فإن التدفقات النقدية المتوقعة، شاملة الاستحواذ المتوقع على الضمان، قد تم خصمها باستخدام معدل ملائم مع مراعاة تاريخ التحصيل، كما أن نتائجها الصافية لا تختلف بشكلٍ كبير عن قيمتها الدفترية.

(ب) تحديد القيم العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين الأطراف المشاركة في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم وجودها، في أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء به. وبالتالي، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية استمرار المجموعة كمنشأة عاملة دون أي نية أو التزام بتقليص نطاق أعمالها بشكلٍ جوهري أو الدخول في معاملة بشروط غير ملائمة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس:

المستوى الأول: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطة لأداة متطابقة.

المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المعلنة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو أساليب التقييم الأخرى التي تكون فيها كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: أساليب التقييم باستخدام معطيات غير قابلة للملاحظة. تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند أساليب تقييمها على معطيات لا ترتكز على بيانات قابلة للملاحظة بحيث يكون للمعطيات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها بناءً على أسعار مدرجة لأدوات مماثلة بعد إجراء التعديلات على أساس المعطيات غير القابلة للملاحظة التي تعد ضرورية لتعكس القيمة العادلة للأداة.

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(ج) أساليب التقييم

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة عدا المشتقات والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالرجوع إلى عروض الأسعار المعلنة في السوق النشطة أو الأسعار المعلنة من قبل الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام أساليب التقييم.

ترتكز القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم تداولها في سوق نشطة على أساس أسعار السوق المدرجة أو عروض الأسعار من المتعاملين. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة، ونموذج بلاك سكولز، ونماذج التقييم الأخرى. يحدد كل أسلوب من أساليب التقييم نموذجاً يتضمن سلوك عوامل السوق الأساسية. وتشتمل عوامل السوق على معدلات الفائدة وهوامش الائتمان والمدخلات الأخرى التي يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية ومؤشراتها والتقلبات والروابط المتعلقة بها.

إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى تحديد للقيمة العادلة يعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير، والتي كان يمكن تحديدها من قبل المشاركين في السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

تقوم المجموعة باستخدام نماذج تقييم معترف بها على نطاق واسع بغرض تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المعتادة مثل معدلات الفائدة وعقود مقايضة العملات التي لا تستخدم سوى بيانات السوق القابلة للملاحظة. تكون الأسعار القابلة للملاحظة أو مدخلات النماذج متاحة عادةً في سوق سندات الدين وأسهم الملكية المدرجة، والمشتقات المتداولة في البورصة، والمشتقات البسيطة المتداولة خارج البورصة مثل عقود مقايضة أسعار الفائدة. إن توفر أسعار السوق الملحوظة ومدخلات النماذج يقلل من الحاجة لأحكام وتقديرات الإدارة، كما يقلل من عدم اليقين المرتبط بتحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق الملحوظة والمدخلات يختلف بناءً على المنتجات والأسواق ويتعرض للتغيير بناءً على أحداث محددة وظروف عامة في الأسواق المالية.

بالنسبة للأدوات الأكثر تعقيداً، تستخدم المجموعة أساليب تقييم معدة من أطراف أخرى، والتي يتم تطويرها عادة من نماذج التقييم المعترف بها. إن نماذج التقييم تتطلب أحكاماً دقيقة لتحديد أسلوب التقييم الأكثر ملائمة للاستخدام بما في ذلك بيانات مدخلات السوق والافتراضات ذات الصلة بتحديد القيمة العادلة.

تتم معايرة مدخلات ومقاييس نماذج التقييم مقابل البيانات التاريخية وأسعار السوق للأدوات التقليدية والتوقعات المنشورة والمعاملات الحالية أو الحديثة لأدوات مماثلة. تتسم عملية المعايرة بأنها ذاتية في الأصل ويترتب عليها نطاق واسع من المدخلات والتقديرات المحتملة للقيمة العادلة، ويتطلب الأمر وضع أحكام متخصصة لاختيار أكثر النقاط ملائمةً في ذلك النطاق.

(د) تعديلات القيمة العادلة

تعديلات تقييم الائتمان

قامت المجموعة بوضع نماذج تعديل تقييم الائتمان خلال سنة ٢٠١٦ مع مراعاة معاملات الحساب التي تخضع لضمانات واتفاقيات التسوية. تعتمد طريقة احتساب تعديل تقييم الائتمان على ثلاثة عناصر: أولا يتم استخدام افتراض خسائر قياسية ناتجة عن التعثر بنسبة ٦٠٪ لبيان حالات التعرض، وثانيا تكمن احتمالية تعثر الطرف المقابل في الفروق الائتمانية أو التصنيف الائتماني، وثالثا يتم احتساب التعرض الإيجابي المتوقع باستخدام أسلوب المحاكاة أو أي طريقة إضافية مبسطة. ولا يحتسب هذا الأسلوب مخاطر المسارات غير الصحيحة.

التعديلات المتعلقة بالنماذج

يتم تطبيق التعديلات ذات الصلة بالنماذج عندما تكون مدخلات النموذج مبسطة أكثر من اللازم أو أن يكون للنموذج قيود تشتق منها القيمة العادلة لبند ما. ويلزم إجراء هذه التعديلات لتصحيح أوجه القصور الحالية أو العيوب التي يتم إبرازها خلال مراجعة النموذج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	محتفظ بها للمتاجرة ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	٩٨,٦٦٤,٥٩٩	-	٩٨,٦٦٤,٥٩٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٠,٩٦٣	١٤,٥١٤,٥٤٣	-	-	-	-	١٤,٥٢٥,٥٠٦
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-	٨,٥٢٣,١٠٧	-	٨,٥٢٣,١٠٧
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	-	-	-	-	٩,٥٦٦,٥٧٩	-	٩,٥٦٦,٥٧٩
أدوات مالية مشتقة	٩٣٨,٥٦٣	١١,٠٨٠,٨٤٣	-	-	-	-	١٢,٠١٩,٤٠٦
قروض وسلفيات	-	-	-	-	٢٠٠,٥٣١,٨١١	-	٢٠٠,٥٣١,٨١١
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	-	-	٥٨,٤١٠,٣٠٨	٦,٠٣١,٦١٦	-	-	٦٤,٤٤١,٩٢٤
موجودات أخرى	-	-	-	-	٩,٤١٣,٣٦٢	-	٩,٤١٣,٣٦٢
	٩٤٩,٥٢٦	٢٥,٥٩٥,٣٨٦	٥٨,٤١٠,٣٠٨	٦,٠٣١,٦١٦	٣٢٦,٦٩٩,٤٥٨	-	٤١٧,٦٨٦,٢٩٤
المطلوبات المالية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-	-	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٤٠,٩٦٣,٧٤١
اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	-	-	-	١٧,٢٢٢,١٣٦	١٧,٢٢٢,١٣٦
أوراق تجارية	-	-	-	-	-	٧,٣٧٢,٩١١	٧,٣٧٢,٩١١
أدوات مالية مشتقة	٣,٧٩٧,٢٥٧	٩,٥٨٣,٥٣٢	-	-	-	-	١٣,٣٨٠,٧٨٩
حسابات العملاء وودائع أخرى	-	-	-	-	-	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢
قروض لأجل	-	-	-	-	-	٢٨,٩١٥,٦٥٠	٢٨,٩١٥,٦٥٠
مطلوبات أخرى[١]	-	١,٢٤٦,١٢٢	-	-	-	١٠,٤٨٥,٦٣٦	١١,٧٣١,٧٥٨
سندات ثانوية	-	-	-	-	-	٣٥٥,٩٨٧	٣٥٥,٩٨٧
	٣,٧٩٧,٢٥٧	١٠,٨٢٩,٦٥٤	-	-	-	٣٥٨,٦٩٨,٥٥٣	٣٧٣,٣٢٥,٤٦٤

[١] *تصنف المطلوبات الأخرى المحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية *(تابع)*

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	محتفظ بها للمتاجرة ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	٧٦,٣٨٢,١٠٩	-	٧٦,٣٨٢,١٠٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١١,٣٤٣	١٢,٢٧٩,٧٩٥	-	-	-	-	١٢,٢٩١,١٣٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-	١٠,٨٩١,٧٦٨	-	١٠,٨٩١,٧٦٨
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	-	-	-	-	١٣,٣٣٠,١٨٦		١٣,٣٣٠,١٨٦
أدوات مالية مشتقة	١,٠٩٨,١٣٦	٩,٤٧٥,٩٥٥	-	-	-	-	١٠,٥٧٤,٠٩١
قروض وسلفيات	-	-	-	-	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣	-	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	-	-	٥٧,٠٠٢,٧٠٧	٦,٧٩١,٤٤٤	-	-	٦٣,٧٩٤,١٥١
موجودات أخرى	-	-	-	-	١٠,٣٩٦,٦٤٠	-	١٠,٣٩٦,٦٤٠
	١,١٠٩,٤٧٩	**٢١,٧٥٥,٧٥٠**	**٥٧,٠٠٢,٧٠٧**	**٦,٧٩١,٤٤٤**	**٣١٦,٩١٤,٢٥٦**	**-**	**٤٠٣,٥٧٣,٦٣٦**
المطلوبات المالية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	-	-	-		-	٣٩,٥٠٢,٥١٥	٣٩,٥٠٢,٥١٥
اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	-		-	٣٠,٥٥٠,٦٥٢	٣٠,٥٥٠,٦٥٢
أوراق تجارية	-	-	-		-	٨,٧٢٠,٥٩٧	٨,٧٢٠,٥٩٧
أدوات مالية مشتقة	٣,٩٠٠,٦٣٥	٨,٩٥١,٧٢٣	-		-	-	١٢,٨٥٢,٣٥٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	-	-	-		-	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨
قروض لأجل	-	-	-		-	٢١,٠٤٦,٦٦٨	٢١,٠٤٦,٦٦٨
مطلوبات أخرى[١]	-	٣,٣٦٣,١٣٦	-		-	١١,٣٢٣,٣٩١	١٤,٦٨٦,٥٢٧
سندات ثانوية	-	-	-		-	١,٢٧٥,٢٩٨	١,٢٧٥,٢٩٨
	٣,٩٠٠,٦٣٥	**١٢,٣١٤,٨٥٩**	**-**	**-**	**-**	**٣٤٦,٢٣٣,٦٧٩**	**٣٦٢,٤٤٩,١٧٣**

[١] *تصنف المطلوبات الأخرى المحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.*

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية *(تابع)*

إن الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالمجموعة المصنفة كقروض وذمم مدينة وبالتكلفة المطفأة، مدرجة ضمن المستوى الثالث من تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة، حيث لا يوجد سوق نشطة لهذه الموجودات والمطلوبات. يرى البنك أن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات تعادل تقريباً صافي قيمتها الدفترية حيث إن معظم هذه الأدوات المالية تحمل معدلات فائدة متغيرة وفترات استحقاق أقصر نسبياً.

(و) الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة - تسلسل مستويات القياس

يبين الجدول أدناه تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بنهاية فترة التقرير، من حيث تصنيف مستويات قياس القيمة العادلة:

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	٩,٤٧٤,٦٦٥	٥,٠٣٩,٨٧٨	-	١٤,٥١٤,٥٤٣
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١٠,٩٦٣	-	-	١٠,٩٦٣
موجودات مالية متاحة للبيع	٥٢,٥٤٦,٣٧٦	٥,٨٥٠,٢٢٧	١٣,٧٠٥	٥٨,٤١٠,٣٠٨
أدوات مالية مشتقة (موجودات)	٤,٣٠٣	١٢,٠١٥,١٠٣	-	١٢,٠١٩,٤٠٦
	٦٢,٠٣٦,٣٠٧	٢٢,٩٠٥,٢٠٨	١٣,٧٠٥	٨٤,٩٥٥,٢٢٠
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)	(٣٥,٢٢٩)	(١٣,٣٤٥,٥٦٠)	-	(١٣,٣٨٠,٧٨٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	٧,٦١٥,٣٨١	٤,٦٦٤,٤١٤	-	١٢,٢٧٩,٧٩٥
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١١,٣٤٣	-	-	١١,٣٤٣
موجودات مالية متاحة للبيع	٥١,٠٤٢,٧٦٥	٥,٩٤٦,١٣٦	١٣,٨٠٦	٥٧,٠٠٢,٧٠٧
أدوات مالية مشتقة (موجودات)	٤,٩٨٢	١٠,٥٦٩,١٠٩	-	١٠,٥٧٤,٠٩١
	٥٨,٦٧٤,٤٧١	٢١,١٧٩,٦٥٩	١٣,٨٠٦	٧٩,٨٦٧,٩٣٦
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)	(٧٣,٧٩٩)	(١٢,٧٧٨,٥٥٩)	-	(١٢,٨٥٢,٣٥٨)

تم الإفصاح عن بعض الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع ضمن المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة، حيث قامت الإدارة بقيد هذه السندات بالتكلفة في ظل غياب بيانات سوق ملحوظة. واعتبرت الإدارة أن التكلفة هي القيمة التقريبية لقيمتها العادلة.

لم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات مالية فيما عدا خمسة سندات بقيمة ٦٦٣ مليون درهم *(٣١ ديسمبر ٢٠١٥: لا شيء)* التي تحولت من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، إضافة إلى أدوات مالية بقيمة لا شيء *(٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٥٢٨ مليون درهم)* التي تحولت من المستوى الأول إلى المستوى الثاني بسبب نقص بيانات التسعير المباشرة.

يوضح الجدول التالي تسوية للأدوات المقاسة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى الثالث:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
موجودات مالية متاحة للبيع		
الرصيد كما في ١ يناير	١٣,٨٠٦	١٣,٨٧١
تسويات وتعديلات أخرى	(١٠١)	(٦٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١٣,٧٠٥	١٣,٨٠٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٧ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
النقد في الصندوق	١,٣٨٤,٣٢٧	١,٥٣٧,٨٩٠
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
ودائع الاحتياطي النقدي	١٣,٥٧٤,٤٧٧	١٢,٢٨٦,٢٦٧
شهادات إيداع	٣,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٠٥٥,٠٤٥
أرصدة أخرى	٣,٨٨٢,٢٣٨	١,٣٣٩,٩٣٠
أرصدة لدى بنوك مركزية أخرى		
ودائع الاحتياطي النقدي	١,٧٨٧,١٧٧	١,١٠٧,٣١٤
ودائع وأرصدة أخرى	٧٥,٠٣٦,٣٨٠	١٩,٠٥٥,٦٦٣
	٩٨,٦٦٤,٥٩٩	٧٦,٣٨٢,١٠٩

ودائع الاحتياطي النقدي غير متاحة لتمويل عمليات المجموعة اليومية.

٨ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
محافظ مدارة	٥٩٢,٨٦٢	١,٣٣٩,٦٠٤
أدوات الدين	١٣,٥١٣,٥٧٥	١٠,٦٠٩,٢١٨
أدوات حقوق الملكية	٤١٩,٠٦٩	٣٤٢,٣١٦
	١٤,٥٢٥,٥٠٦	١٢,٢٩١,١٣٨

تتضمن أدوات حقوق الملكية استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بقيمة ١٠,٩٦٣ ألف درهم *(٢٠١٥: ١١,٣٤٣ ألف درهم)*.

٩ مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
ودائع جارية وتحت الطلب وبإشعار سابق	١,٨٥٨,٤١٥	١,٩٠٤,٧٩٥
ودائع هامشية	٦,٠٩٨,٩٧٠	٧,٧٧٧,٩٠٢
ودائع ثابتة	٥٦٥,٧٢٢	١,٢٠٩,٠٧١
	٨,٥٢٣,١٠٧	١٠,٨٩١,٧٦٨

١٠ اتفاقيات إعادة شراء عكسي

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بالدخول في اتفاقيات إعادة شراء عكسي تقوم فيها أطراف أخرى بتحويل موجودات مالية إلى المجموعة لغرض التمويل قصير الأجل. بلغت القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ التقرير ٩,٥٦٧ مليون درهم *(٢٠١٥: ١٣,٣٣٠ مليون درهم)*.

لم يتم الاعتراف بأي مخصصات لانخفاض القيمة مقابل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي خلال السنة *(٢٠١٥: لا شيء)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٠ اتفاقيات إعادة شراء عكسي *(تابع)*

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات تسمح للمجموعة ببيعها أو إعادة رهنها حتى في حالة عدم التخلف عن السداد ما مقداره ١٠,٤٣٩ مليون درهم *(٢٠١٥: ١٤,٠٧٧ مليون درهم)*.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات تم بيعها أو إعادة رهنها ما مقداره ٥,٥٣٧ مليون درهم *(٢٠١٥: ٤,٦٢٢ مليون درهم)*. والمجموعة ملزمة بإعادة أوراق مالية معادلة لهذه القيمة.

يتم إجراء تلك المعاملات بموجب الشروط الاعتيادية والمتعارف عليها للإقراض العادي وأنشطة اقتراض وإقراض الأوراق المالية.

١١ قروض وسلفيات

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
إجمالي القروض والسلفيات	٢٠٨,٠٩٧,٩٢٥	٢١٣,٠٧٥,١٩١
ناقصاً: الفوائد المعلقة	(١,١٥٦,٦٨١)	(١,٠٣٦,٦٦٥)
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	(٦,٤٠٩,٤٣٣)	(٦,١٢٤,٩٧٣)
صافي القروض والسلفيات	٢٠٠,٥٣١,٨١١	٢٠٥,٩١٣,٥٥٣

فيما يلي تحليل إجمالي القروض والسلفيات من حيث الطرف المقابل كما في تاريخ التقرير:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
القطاع الحكومي	١٧,٩٠٠,٠١١	٢٠,٣١٩,٨٢٨
القطاع العام	٤٤,٥٤٢,١٣٤	٤٤,١٣٠,٢٤٨
القطاع المصرفي	١٤,٩٥٠,٩٥٥	٢٣,٣٣٧,٩١٥
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٩٤,٣٧٣,٩٣٥	٨٩,٩١٨,١٣٠
قطاع الأفراد / التجزئة	٣٦,٣٣٠,٨٩٠	٣٥,٣٦٩,٠٧٠
إجمالي القروض والسلفيات	٢٠٨,٠٩٧,٩٢٥	٢١٣,٠٧٥,١٩١

فيما يلي تحليل إجمالي القروض والسلفيات من حيث المنتج كما في تاريخ التقرير:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
سحوبات على المكشوف	٨,٦٤٨,٣٠٠	١٢,٠٧٦,١٥٨
قروض لأجل	١٢٣,٧١٦,٢٨٥	١٢٢,٤٢١,٨٤٧
قروض تجارية	١٦,٦٨٥,٢٧٧	٢٤,٥٥٧,٥٣١
عقارات	٢٦,٢١٥,٣٦٧	٢٤,٩٥٥,٨٩٨
قروض الرهن	١٣,٩٣٢,٦٩٢	١٠,٠٢٩,٨٣٣
قروض شخصية	١٥,٢٠٦,٠٧٣	١٥,٤٠٢,٣٥٩
بطاقات ائتمان	١,٧٨٢,٧٩٠	١,٧١٦,٤٣٩
قروض تمويل المركبات	١,٤٧٥,٧٨٠	١,٦٧٣,٧٧٩
أخرى	٤٣٥,٣٦١	٢٤١,٣٤٧
إجمالي القروض والسلفيات	٢٠٨,٠٩٧,٩٢٥	٢١٣,٠٧٥,١٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١١ قروض وسلفيات *(تابع)*

فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة خلال السنة:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	٦,١٢٤,٩٧٣	٦,٦٦٨,٠٨٤
المحمّل للسنة		
مخصص جماعي	١٠١,٦٧٥	٥٠٣,٢٨٢
مخصص محدد	١,٩٤٠,٧٦١	١,٤٧٦,١٦٢
مستردات	(٣٩٥,٥٦١)	(٣٧٨,٨٤٧)
مرتجعات خلال السنة	(٤٦٤,٠١٩)	(٦٨٥,٠٥٠)
مبالغ مشطوبة	(٨٩٨,٣٩٦)	(١,٤٥٨,٦٥٨)
في ٣١ ديسمبر	٦,٤٠٩,٤٣٣	٦,١٢٤,٩٧٣

تقدم المجموعة قروضاً مقابل الاستثمارات في الأسهم والصناديق الاستثمارية. ويحق للمجموعة تسييل هذه الأدوات في حالة أن كانت ضمانات التغطية أقل من الحد المعين المتفق عليه. تبلغ القيمة الدفترية لهذه القروض ٧,١٩٢ مليون درهم *(٢٠١٥: ٧,٥٩٢ مليون درهم)*، أما القيمة العادلة للأدوات المحتفظ بها كضمان مقابل هذه القروض فتبلغ ١٩,٦٠٤ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢٠,٢٢٥ مليون درهم)*. قامت المجموعة خلال السنة بتسييل ضمانات بقيم غير كبيرة لانخفاض معدل التغطية.

التمويل الإسلامي

تشتمل القروض والسلفيات المذكورة أعلاه على عقود التمويل الإسلامي التالية:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
إجارة	٦,٥٠٠,٦٧٢	٥,٥٣٤,٠٢٢
مرابحة	٣,٩٦٨,٧٤٣	٣,٦٦٧,٠٨٤
مضاربة	٣٧,٢٢٦	١٦,٢٣٠
أخرى	١٢,٧٤٥	١٢,٤٠٥
مجموع عقود التمويل الإسلامي	١٠,٥١٩,٣٨٦	٩,٢٢٩,٧٤١
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(١٧٩,٤١١)	(٨٣,٦٩٩)
ناقصاً: الأرباح المعلقة	(٦٣٥)	(٧٠١)
	١٠,٣٣٩,٣٤٠	٩,١٤٥,٣٤١

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنة:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	٨٣,٦٩٩	٥٦,٦٦٤
المحمّل للسنة		
مخصص جماعي	(٣,٨٥٤)	(٧,٩٧١)
مخصص محدد	١٥٧,٥٩٦	٥٦,٧٣٠
مستردات / مرتجعات خلال السنة	(١,٨٧٤)	(٣٦٩)
مبالغ مشطوبة وتعديلات أخرى	(٥٦,١٥٦)	(٢١,٣٥٥)
في ٣١ ديسمبر	١٧٩,٤١١	٨٣,٦٩٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١١ قروض وسلفيات *(تابع)*

التمويل الإسلامي *(تابع)*

إجمالي مبالغ الإجارة والقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإجارة على النحو التالي:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
إجمالي الإجارة		
أقل من سنة واحدة	١,١٧٦,٩٢٠	١,١٤١,٨٢١
من سنة واحدة إلى خمس سنوات	٣,٠٠٠,٦٥٢	٣,٣٥٤,٦٦٢
أكثر من خمس سنوات	٤,٢٥٢,٣٦٨	٢,٩٢٣,٨٣٤
	٨,٤٢٩,٩٤٠	٧,٤٢٠,٣١٧
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(١,٩٢٩,٢٦٨)	(١,٨٨٦,٢٩٥)
صافي الإجارة	٦,٥٠٠,٦٧٢	٥,٥٣٤,٠٢٢

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
صافي القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار		
أقل من سنة واحدة	٨٣٧,٠٣٨	٧٤٤,١٩١
من سنة واحدة إلى خمس سنوات	٢,٢١٥,٧٢٩	٢,٤٦٦,١٨٥
أكثر من خمس سنوات	٣,٤٤٧,٩٠٥	٢,٣٢٣,٦٤٦
	٦,٥٠٠,٦٧٢	٥,٥٣٤,٠٢٢

الاستثمار في التأجير التمويلي

معظم الاستثمارات في التأجير التمويلي تتعلق بقطاع الطيران. تشتمل القروض والسلفيات المذكورة أعلاه على استثمارات التأجير التمويلي التالية:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	٧,١١٢,٢٤٦	٨,٤٣٧,٥٨٢
إيرادات تمويلية غير مكتسبة	(٧٧٧,٣٢٨)	(٩١٤,٣٣٨)
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	٦,٣٣٤,٩١٨	٧,٥٢٣,٢٤٤
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(١٧٣,٨٣٦)	(١٨٣,٣٤١)
ناقصاً: الفوائد المعلقة	(٤٦,٤٣٥)	(٣٨,٠٨١)
الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	٦,١١٤,٦٤٧	٧,٣٠١,٨٢٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١١ قروض وسلفيات *(تابع)*

الاستثمار في التأجير التمويلي *(تابع)*

	٢٠١٦ **إجمالي الاستثمار في التأجير ألف درهم**	٢٠١٥ إجمالي الاستثمار في التأجير ألف درهم	٢٠١٦ **القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير ألف درهم**	٢٠١٥ القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير ألف درهم
خلال سنة واحدة	**٦٣,٩١٣**	٣٧,٥٧١	**٦٢,٠٧٠**	٣٦,٨٠٩
سنة واحدة إلى خمس سنوات	**١,٥٣٥,٧٩٢**	١,٢٣٩,١٧٩	**١,٤٣٦,٣٦٩**	١,١٦٦,٥٨٧
أكثر من خمس سنوات	**٥,٥١٢,٥٤١**	٧,١٦٠,٨٣٢	**٤,٨٣٦,٤٧٩**	٦,٣١٩,٨٤٨
	٧,١١٢,٢٤٦	٨,٤٣٧,٥٨٢	**٦,٣٣٤,٩١٨**	٧,٥٢٣,٢٤٤
إيرادات تمويلية غير مكتسبة	**(٧٧٧,٣٢٨)**	(٩١٤,٣٣٨)	**-**	-
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	**٦,٣٣٤,٩١٨**	٧,٥٢٣,٢٤٤	**٦,٣٣٤,٩١٨**	٧,٥٢٣,٢٤٤

فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة من التأجير التمويلي خلال السنة:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	**١٨٣,٣٤١**	١٧٢,١٦٧
المحمّل للسنة	**(٩,٨١٥)**	(١٢,١٠٤)
مخصص محدد صاف من المرتجعات	**٣١٠**	٢٣,٢٧٨
مخصص جماعي		
في ٣١ ديسمبر	**١٧٣,٨٣٦**	١٨٣,٣٤١

١٢ استثمارات لغير أغراض المتاجرة

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
استثمارات متاحة للبيع	**٥٨,٤١٠,٣٠٨**	٥٧,٠٠٢,٧٠٧
استثمارات محتفظ بها لحين الاستحقاق	**٦,٠٣١,٦١٦**	٦,٧٩١,٤٤٤
	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٧٩٤,١٥١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٢ استثمارات لغير أغراض المتاجرة *(تابع)*

فيما يلي تحليل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة من حيث نوعها كما في تاريخ التقرير:

	٢٠١٦ ألف درهم			٢٠١٥ ألف درهم		
	متداولة	غير متداولة	المجموع	متداولة	غير متداولة	المجموع
استثمارات أسهم	١٨,٥٦٥	٢٤,١٦٤	٤٢,٧٢٩	٢٢,٤٢٤	١٣,٧٨١	٣٦,٢٠٥
استثمارات سندات الدين	٦٤,٢٠٧,١١١	١٦٠,٨٥٠	٦٤,٣٦٧,٩٦١	٦٣,٢٧٧,٤١٨	٣٤٤,١٢٩	٦٣,٦٢١,٥٤٧
صناديق استثمار	٣١,٢٢٣	١١	٣١,٢٣٤	١٣٦,٣٧٣	٢٦	١٣٦,٣٩٩
	٦٤,٢٥٦,٨٩٩	١٨٥,٠٢٥	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٤٣٦,٢١٥	٣٥٧,٩٣٦	٦٣,٧٩٤,١٥١
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	-	-	-	-	-	-
	٦٤,٢٥٦,٨٩٩	١٨٥,٠٢٥	٦٤,٤٤١,٩٢٤	٦٣,٤٣٦,٢١٥	٣٥٧,٩٣٦	٦٣,٧٩٤,١٥١

بلغت قيمة سندات الدين بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المدرجة ضمن الاستثمارات المتداولة المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما قيمته ١١,٢٤٠ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢٤,٤٣٤ مليون درهم)*.

١٣ موجودات أخرى

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد مدينة	٤,٨٠٤,٤٤٥	٣,٩١٤,٤٠٥
أوراق قبول	٣,٢٠٥,٠٤٤	٥,٤٩٧,١٠٤
مدينون متنوعون وذمم مدينة أخرى	١,٥٠٥,٠٠٣	١,١٠٨,٥٨٨
موجودات ضريبية مؤجلة	٣١,٤٨٧	٣٠,٣٨٦
	٩,٥٤٥,٩٧٩	١٠,٥٥٠,٤٨٣

لا ترى المجموعة أن الفوائد المستحقة القبض وأوراق القبول تحمل مخاطر ائتمان هامة.

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على البنك التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب خطابات الائتمان. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط لدى البنك، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، لكل قبول حق تعاقدي مقابل بالتعويض من العميل ويتم تسجيله ضمن الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٤ استثمارات عقارية

	أرض ومبانٍ ألف درهم
التكلفة	
في ١ يناير ٢٠١٥	١٩٨,٢٤٩
إضافات وتحويلات	٣٠,٨١٨
حذوفات / استبعادات	(٢,١٩٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**٢٢٦,٨٧٢**
إضافات وتحويلات	**٢٥٢**
حذوفات / استبعادات	**(١٤٢,٩٩٦)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٨٤,١٢٨**
الاستهلاك المتراكم	
في ١ يناير ٢٠١٥	٢٠,٧١٦
المحمّل للسنة	١,٩٨٧
إضافات وتحويلات	١٣,٦٢٣
حذوفات / استبعادات	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**٣٦,٣٢٦**
المحمّل للسنة	**١,٩٩٠**
إضافات وتحويلات	**٢٠٨**
حذوفات / استبعادات	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٣٨,٥٢٤**
القيم الدفترية	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٩٠,٥٤٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٤٥,٦٠٤**

في تقدير المجموعة أن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية تقارب قيمها الدفترية كما في تاريخ التقرير. إن القيم العادلة للاستثمارات العقارية لدى المجموعة مصنفة ضمن المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٥ ممتلكات ومعدات

	أرض ومبان وتحسينات ألف درهم	نظم وأجهزة الحاسوب ألف درهم	أثاث ومعدات وخزائن آمنة ومركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٥	٢,٥٩٨,٦٨٠	٨٨٧,٤٦٥	٣٦٦,٤٩٢	٢٤٥,٥٧٧	٤,٠٩٨,٢١٤
إضافات	١٧,٩٢٠	٤٢,٠٢٩	١٣,٤٨٧	٣٤٧,٦٣٦	٤٢١,٠٧٢
مخصصات من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	١٥,٥٠٠	١٥٠,١٦٧	١٦,٠٦٣	(٢١٢,٥٤٨)	(٣٠,٨١٨)
استبعادات وتحويلات وحذوفات[١]	(١٦,٥١٣)	(٣٨,٥٤٨)	(٢٩,٩٣٨)	-	(٨٤,٩٩٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢,٦١٥,٥٨٧	١,٠٤١,١١٣	٣٦٦,١٠٤	٣٨٠,٦٦٥	٤,٤٠٣,٤٦٩
إضافات	**٢٠,٢٩٠**	**٧١,٠٣٩**	**٢١,٧٩٩**	**٣٣٠,٤٣٣**	**٤٤٣,٥٦١**
مخصصات من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	**٥٣,٨٩٣**	**٧٧,٥١٤**	**١٥,٨٤٦**	**(١٤٧,٥٠٥)**	**(٢٥٢)**
استبعادات وتحويلات وحذوفات[١]	**(١٧,٩٤٥)**	**(٢٥,٣٠٨)**	**(٢٥,٣٢١)**	**-**	**(٦٨,٥٧٤)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٢,٦٧١,٨٢٥**	**١,١٦٤,٣٥٨**	**٣٧٨,٤٢٨**	**٥٦٣,٥٩٣**	**٤,٧٧٨,٢٠٤**
الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة					
في ١ يناير ٢٠١٥	٧٦٦,١٨٥	٥٦٦,٩٥٥	٢٦٦,٨٢٠	-	١,٥٩٩,٩٦٠
المحمّل للسنة	٤٢,٤٦٤	١٤٨,٢٧٠	٣٨,٢٣٨	-	٢٢٨,٩٧٢
انخفاض القيمة	٤,٣٠٠	-	-	-	٤,٣٠٠
استبعادات وتحويلات وحذوفات[١]	(٢٠,٦٢٩)	(٢٧,٨٥١)	(٢٧,٠٦٥)	-	(٧٥,٥٤٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٩٢,٣٢٠	٦٨٧,٣٧٤	٢٧٧,٩٩٣	-	١,٧٥٧,٦٨٧
المحمّل للسنة	**٤٥,٦٤٥**	**١٤٦,٨٦٦**	**٣٤,٢٩١**	**-**	**٢٢٦,٨٠٢**
الانخفاض في القيمة	**٢,٨٢٥**	**-**	**-**	**-**	**٢,٨٢٥**
استبعادات وتحويلات وحذوفات[١]	**(٩,٣٤٧)**	**(٢٤,١٩٢)**	**(٢٤,٥٥٦)**	**-**	**(٥٨,٠٩٥)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٨٣١,٤٤٣**	**٨١٠,٠٤٨**	**٢٨٧,٧٢٨**	**-**	**١,٩٢٩,٢١٩**
القيم الدفترية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١,٨٢٣,٢٦٧	٣٥٣,٧٣٩	٨٨,١١١	٣٨٠,٦٦٥	٢,٦٤٥,٧٨٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١,٨٤٠,٣٨٢**	**٣٥٤,٣١٠**	**٩٠,٧٠٠**	**٥٦٣,٥٩٣**	**٢,٨٤٨,٩٨٥**

[١] *معدلة بتأثير تحويل العملات الأجنبية*

١٦ مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
بنوك ومؤسسات مالية		
ودائع جارية وتحت الطلب وبإشعار سابق	١,٥٦٢,٢٢٨	٢,١٢٤,٣٤٨
ودائع هامشية	٢,٠٤١,٨٨٦	١,١٨٩,٩٨٤
ودائع ثابتة	٢٤,١٩٥,٠٤٠	٢٣,٦٥٨,٢٩٩
	٢٧,٧٩٩,١٥٤	٢٦,٩٧٢,٦٣١
البنوك المركزية		
ودائع جارية وتحت الطلب	٨٨,٤٤٥	٣٣٨,٦٥٥
ودائع ثابتة وشهادات إيداع	١٣,٠٧٦,١٤٢	١٢,١٩١,٢٢٩
	١٣,١٦٤,٥٨٧	١٢,٥٢٩,٨٨٤
	٤٠,٩٦٣,٧٤١	٣٩,٥٠٢,٥١٥

المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية مقومة بعملات مختلفة وتحمل سعر فائدة -٠,٤٢٪ إلى ١٤,٩٪ *(٢٠١٥: ٠٪ إلى ٢,٢٪)*.

١٧ اتفاقيات إعادة الشراء

تدخل المجموعة في اتفاقيات إعادة شراء في سياق أعمالها الاعتيادية تقوم المجموعة بموجبها بتحويل الموجودات المالية المعترف بها مباشرة إلى أطراف أخرى.

بلغت القيمة الدفترية التي تمثل أيضاً القيمة العادلة للموجودات المالية المقدمة كضمان في تاريخ التقرير ١١,٧٤٦ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢٥,٧٨٦ مليون درهم)* بالإضافة إلى المطلوبات المالية المرتبطة بها البالغة ١٧,٢٢٢ مليون درهم *(٢٠١٥: ٣٠,٥٥١ مليون درهم)*. يقدر صافي الفرق بين القيمة العادلة للموجودات المالية المقدمة كضمان والقيمة الدفترية لاتفاقيات إعادة الشراء بعجز يبلغ ٥,٤٧٦ مليون درهم *(٢٠١٥: عجز يبلغ ٤,٧٦٥ مليون درهم)*. يتم تعويض هذا العجز من خلال إعادة رهن موجودات مالية مستلمة كضمانات مقابل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي.

١٨ أوراق تجارية

أنشأ البنك برنامجين للأوراق التجارية، هما برنامج الأوراق التجارية باليورو وبرنامج الأوراق التجارية بالدولار الأمريكي، بمبلغ ٥ مليار دولار أمريكي لكل برنامج.

بلغت قيمة السندات القائمة في تاريخ التقرير ٧,٣٧٢,٩١١ ألف درهم *(٢٠١٥: ٨,٧٢٠,٥٩٧ ألف درهم)*. إن السندات القائمة مقومة بعملات مختلفة وتحمل أسعار فائدة تتراوح بين -٠,٤٤٪ إلى ١,٦٥٪ *(٢٠١٥: -٠,١٣٪ إلى ٠,٩٩٪)* كما أنها مستحقة خلال فترات أقل من ١٢ شهراً.

لا يوجد لدى المجموعة أي حالات تخلف عن سداد المبلغ الأصلي أو الفوائد أو أي مخالفات أخرى تتعلق بالأوراق التجارية خلال سنة ٢٠١٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٩ حسابات العملاء وودائع أخرى

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
من حيث نوع الحساب:		
حسابات جارية	٦٢,٧٦٦,٢٣٣	٥٨,٨٠٩,٤٩٦
حسابات توفير	١٢,٥٧٤,٤٨٣	١٢,٤٤٩,٦٦٧
حسابات هامشية	٢,٣٢٣,٥٦٨	١,٣٧٩,٢٧٦
ودائع بإشعار ولأجل	١٥٠,٩٠٦,٥٧٨	١٣٨,٦٤٩,٨٠٣
	٢٢٨,٥٧٠,٨٦٢	٢١١,٢٨٨,٢٤٢
شهادات إيداع	٢٤,٨١١,٦٣٠	٢٢,٥٢٦,٣١٦
	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
من حيث الطرف المقابل:		
القطاع الحكومي	٤٨,٦٧٦,١٩٦	٢٦,١٧٢,١١٩
القطاع العام	٤٩,٣٩٦,٣٢٠	٥١,٦٠٧,٧١٠
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٧٠,٠٣٧,٤٩٤	٦٧,٦١٠,٨٦٥
قطاع الأفراد / التجزئة	٦٠,٤٦٠,٨٥٢	٦٥,٨٩٧,٥٤٨
	٢٢٨,٥٧٠,٨٦٢	٢١١,٢٨٨,٢٤٢
شهادات إيداع	٢٤,٨١١,٦٣٠	٢٢,٥٢٦,٣١٦
	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
بحسب الموقع:		
الإمارات العربية المتحدة	١٥١,٦٢٤,١٠٧	١٣٠,٤٧٦,٢٧١
أوروبا	٣١,٦٩٢,٥٤٨	٢٨,٢٢٤,٦٥٠
الدول العربية	٢٣,١٣٣,٧١٠	٣٠,٠٠٤,٢٥٧
الأمريكيتان	٩,٤٥٨,١٧١	١٢,٢٧٩,٥٨٩
آسيا	١١,١٩٤,١١٤	١٠,١١٦,٧٤٣
أخرى	١,٤٦٨,٢١٢	١٨٦,٧٣٢
	٢٢٨,٥٧٠,٨٦٢	٢١١,٢٨٨,٢٤٢
شهادات إيداع	٢٤,٨١١,٦٣٠	٢٢,٥٢٦,٣١٦
	٢٥٣,٣٨٢,٤٩٢	٢٣٣,٨١٤,٥٥٨

١٩ حسابات العملاء وودائع أخرى *(تابع)*

الودائع الإسلامية للعملاء

تشتمل حسابات العملاء والودائع الأخرى أعلاه على ودائع إسلامية لأجل كالتالي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
ودائع وكالة	١,١٣٤,١٢٥	٢,٥٤٦,٨٥٢
ودائع مضاربة	٥١٧,٨٥٩	٣٨٥,١٢٨
	١,٦٥١,٩٨٤	٢,٩٣١,٩٨٠

٢٠ قروض لأجل

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
سندات قابلة للتحويل	١,٨٠٢,٧٦٣	١,٧٦٦,١٣٧
سندات أخرى لأجل	٢٧,١١٢,٨٨٧	١٩,٢٨٠,٥٣١
	٢٨,٩١٥,٦٥٠	٢١,٠٤٦,٦٦٨

تتضمن السندات القابلة للتحويل سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي تستحق في مارس ٢٠١٨ وتحمل معدل فائدة ثابت وتدفع بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. بلغت قيمة خيار التحويل في البداية ١٠٨,٢٦٥ ألف درهم، وبالتالي تم تصنيفه كجزء من حقوق ملكية ضمن بند سندات قابلة للتحويل – احتياطي بند حقوق الملكية.

أصدر البنك خلال السنة العديد من السندات بمعدلات ثابتة ومتغيرة. يقوم البنك بالتحوط للتعرض لمخاطر العملات وأسعار الفائدة على هذه السندات. وفيما يلي القيم الاسمية للسندات المصدرة خلال السنة:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
بمعدل ثابت		
دولار أسترالي	٧٩,٥١٣	٨٠,٥٢٧
رينمينبي صيني	١٣٧,٠٠٣	١١١,٨٠٣
يورو	٩٦,٥٦٣	٩٩,٩٠١
دولار هونغ كونغ	-	٧٥,٨٢٦
دولار أمريكي	٣,١٠٧,٣٥٨	٤,٠٥٨,٦٦٥
بمعدل متغير		
دولار أمريكي	٩,٩٣٩,١٣٨	٤,٦٨٣,٠٧٥
يورو	٢٣١,٧٥٢	-
	١٣,٥٩١,٣٢٧	٩,١٠٩,٧٩٧

قام البنك بالتحوط للتعرض لمخاطر معدلات الفائدة والعملات الأجنبية على القروض لأجل. تبلغ تحوطات القيمة الاسمية ١٧,٧١ مليار درهم *(٢٠١٥: ١٥,٩٦ مليار درهم)*، ويبلغ صافي القيمة العادلة السالبة للمخاطر التي يتم التحوط لها ٤٧٤,٠٨ مليون درهم *(٢٠١٥: صافي قيمة عادلة موجبة ٥٢٢,٤٠ مليون درهم)*. لم يكن لدى المجموعة أي حالات تخلف عن سداد القيمة الأصلية أو الفوائد أو أي إخلال أخر متعلق بالقروض لأجل خلال سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٠ قروض لأجل *(تابع)*

فيما يلي السندات القائمة كما في ٣١ ديسمبر:

العملة	معدل الفائدة	٢٠١٦ حتى ٣ أشهر ألف درهم	٢٠١٦ ٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	٢٠١٦ ١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٢٠١٦ ٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٢٠١٦ أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	٢٠١٦ المجموع ألف درهم	٢٠١٥ حتى ٣ أشهر ألف درهم	٢٠١٥ ٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	٢٠١٥ ١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٢٠١٥ ٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٢٠١٥ أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	٢٠١٥ المجموع ألف درهم
دولار أسترالي	معدل فائدة ثابت من ٣,٤٪ إلى ٥٪ سنوياً	-	-	١,٨٩٧,٩٨٠	١٥٦,٧٧٩	-	٢,٠٥٤,٧٥٩	-	-	٨١٧,٠٧٥	١,١٩١,٩٣٥	-	٢,٠٠٩,٠١٠
رينمينبي صيني	معدل فائدة ثابت من ٤,٦٪ إلى ٤,٨٪ سنوياً	-	-	١٣٢,٦٦٤	١٠٠,٨٦٢	-	٢٣٣,٥٢٦	-	-	-	١١٤,٢٩٣	-	١١٤,٢٩٣
يورو	معدل فائدة ثابت من ٠,٥٪ إلى ٠,٦٪ سنوياً	-	-	-	٩٧,٨٤٨	٩٢,١١٠	١٨٩,٩٥٨	-	-	-	٩٩,٨٨٧	-	٩٩,٨٨٧
يورو	٣ أشهر يوريبور + ٠,٣٣٪ سنوياً	-	-	-	٢٢٨,١٧١	-	٢٢٨,١٧١	-	-	-	-	-	-
دولار هونغ كونغ	معدل فائدة ثابت من ٢,٤٪ إلى ٤,٥٪ سنوياً	-	٢٩٥,٨٠٦	١٥٥,٦٥٤	-	٤٠٩,٢٧٢	٨٦٠,٧٣٢	-	-	٢٩٩,٧٩٥	١٦٠,٠٥٠	٤٢٩,٨٣٣	٨٨٩,٦٧٨
ين ياباني	معدل فائدة ثابت بنسبة ٢,٦٪ سنوياً	-	-	-	-	٣٤٣,٨٠٤	٣٤٣,٨٠٤	-	-	-	-	٣٢٣,٣٨٥	٣٢٣,٣٨٥
بيسو مكسيكي	معدل فائدة ثابت بنسبة ٠,٥٪ سنوياً	-	-	-	-	٢٧,٧١٩	٢٧,٧١٩	-	-	-	-	٣٣,١٨٤	٣٣,١٨٤
رينغيت ماليزي	معدل فائدة ثابت بنسبة ٤,٩٪ سنوياً	-	-	-	٣٩٣,٨٦٢	-	٣٩٣,٨٦٢	-	-	-	٤٠٤,٦١٦	-	٤٠٤,٦١٦
دولار أمريكي	معدل فائدة ثابت من ١٪ إلى ٥,١٪ سنوياً	٢,٧٦٣,٣٤٣	١١٠,٨٦٩	٤,٥٣١,٢٣٣	٢,٧٣٠,٩٢٨	٤,٦٢٢,٣٧٥	١٤,٧٥٨,٧٤٨	-	-	٤,٦٥٠,٢١٨	٥,٤٥١,٧٧٩	٢,٣٨٨,١٨٤	١٢,٤٩٠,١٨١
دولار أمريكي	١ - ٣ أشهر ليبور + ٥ إلى ١٨٥ نقطة أساس سنوياً	٢٧٥,٤٧٥	١,٢١٥,٣٠٩	٨,١٣١,٩١٢	٢٠١,٦٧٥	-	٩,٨٢٤,٣٧١	-	٣,٣٠٥,٧٠٠	١,١٩٣,٤٥٢	١٨٣,٢٨٢	-	٤,٦٨٢,٤٣٤
		٣,٠٣٨,٨١٨	١,٦٢١,٩٨٤	١٤,٨٤٩,٤٤٣	٣,٩١٠,١٢٥	٥,٤٩٥,٢٨٠	٢٨,٩١٥,٦٥٠	-	٣,٣٠٥,٧٠٠	٦,٩٦٠,٥٤٠	٧,٦٠٥,٨٤٢	٣,١٧٤,٥٨٦	٢١,٠٤٦,٦٦٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢١ مطلوبات أخرى

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد دائنة	٤,٤٤٦,٥٤٠	٣,٥٣٨,٨٤٢
أوراق قبول *(إيضاح ١٣)*	١,٦٦٢,٠٠٣	٣,٨٨٥,٥٧٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٤٤٦,٣٨٤	٤٨٧,٠٤٧
حسابات دائنة ودائنون متنوعون ومطلوبات أخرى	٥,٩١٦,٤٢٤	٧,٥٤٦,٥٠٠
ضريبة الدخل الخارجية	١٤٢,٩٤٠	١٢٤,٥٤٧
	١٢,٦١٤,٢٩١	١٥,٥٨٢,٥٠٨

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

التزامات المنافع المحددة

تقوم المجموعة بدفع مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها المستحقين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ للتحقق من القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة. وتم تعيين شركة تقييم اكتواري مسجلة بدولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء هذا التقييم. وتم قياس القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة وتكاليف الخدمات ذات الصلة الحالية والسابقة باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية (المعدلات بالمتوسط المرجح) المستخدمة لتقييم الالتزامات:

	٢٠١٦	٢٠١٥
معدل الخصم	**٣,٦١٪ سنوياً**	٤,٠٠٪ سنوياً
معدل زيادة الرواتب	**١,٦٩٪ سنوياً**	٢,٠٠٪ سنوياً

استخدمت الافتراضات الديموغرافية للوفيات والاستقالات والتقاعد عند تقييم الالتزامات والمنافع بموجب الخطة. ونظراً لطبيعة المنافع، التي تمثل مبلغاً مقطوعاً يُدفع عند ترك المجموعة لأي سبب، فقد تم استخدام معدل انخفاض فردي مجمع.

إن أي تغير في افتراض معدل الخصم بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس سوف يكون له تأثير على الالتزامات بمبلغ ٩,٨٢٩ ألف درهم *(٢٠١٥: ٩,٨٧١ ألف درهم)* و١٠,٣٦٢ ألف درهم *(٢٠١٥: ١٠,٦٣٣ ألف درهم)* على التوالي. وبالمثل، فإن أي تغير في افتراض زيادة الرواتب بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس سوف يكون له تأثير على الالتزامات بمبلغ ١٠,٥٠٣ ألف درهم *(٢٠١٥: ١٠,٨١٥ ألف درهم)* و١٠,٠٥٤ ألف درهم *(٢٠١٥: ١٠,١٣٣ ألف درهم)* على التوالي.

الحركة في التزام نهاية الخدمة للموظفين كانت على النحو التالي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٤٨٧,٠٤٧	٤٦٢,٦٢٠
صافي المحمّل خلال السنة	٣٣,٣٣٧	٩٣,٧٨٩
المدفوع خلال السنة	(٧٤,٠٠٠)	(٦٩,٣٦٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤٤٦,٣٨٤	٤٨٧,٠٤٧

٢١ مطلوبات أخرى *(تابع)*

خطة المساهمات المحددة

تقوم المجموعة بدفع مساهمات عن موظفيها المؤهلين ويتم التعامل معها باعتبارها خطط مساهمات محددة. يبلغ مخصص هذه المساهمات للسنة ٨١,٥٣٢ ألف درهم *(٢٠١٥: ٧٩,٩٧٠ ألف درهم)*. كما في تاريخ التقرير، تم تصنيف المعاشات المستحقة الدفع البالغة *١١,٧٩٩* ألف درهم تحت بند المطلوبات الأخرى *(٢٠١٥: ١١,٨٧٤ ألف درهم)*.

ضريبة الدخل الخارجية

قامت المجموعة برصد مخصص لضريبة الدخل الخارجية وفقاً لتقديرات الإدارة لإجمالي المبلغ المستحق وفقاً لمعدلات الضريبة السارية أو السارية بشكل جوهري بتاريخ التقرير. حيثما كان مناسباً، قامت المجموعة بسداد دفعات الضرائب على الحساب فيما يتعلق بهذه المطلوبات المقدرة.

يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل الخارجية للسنة على أساس صافي أرباح السنة المعدلة. وفيما يلي حركة هذا المخصص:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	**١٢٤,٥٤٧**	١١١,٠٩٠
المحمّل للسنة	**٣٠٥,٥٩١**	٣٠٨,٩٥٦
ضريبة دخل خارجية مدفوعة، صافية من المستردات	**(٢٨٧,١٩٨)**	(٢٩٥,٤٩٩)
في ٣١ ديسمبر	**١٤٢,٩٤٠**	١٢٤,٥٤٧

٢٢ سندات ثانوية

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
بند المطلوبات		
إصدار ١٥ مارس ٢٠٠٦	**-**	٩١٤,٢٠٥
إصدار ١٠ ديسمبر ٢٠١٢	**٣٥٥,٩٨٧**	٣٦١,٠٩٣
	٣٥٥,٩٨٧	١,٢٧٥,٢٩٨

إصدار ١٥ مارس ٢٠٠٦:

أصدر البنك سندات ثانوية قابلة للتحويل بقيمة ٢,٥ مليار درهم تستحق في ١٥ مارس ٢٠١٦ بعد الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥. وتحمل السندات معدل فائدة لمدة ٣ أشهر وفقاً لأسعار الفائدة السائدة بين بنوك الإمارات (إيبور) زائداً ٠,٢٥٪ تسدد بصورة ربع سنوية. قام البنك خلال السنة بسداد مجمل قيمة إصدار ١٥ مارس ٢٠٠٦ المستحق في مارس ٢٠١٦.

بلغ معدل الفائدة الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره معدل الفائدة على أساس سعر إيبور لمدة ٣ أشهر زائداً ٠,٣٠١٪ *(٢٠١٥: معدل الفائدة على أساس سعر إيبور لمدة ٣ أشهر زائداً ٠,٣٠١٪)*.

٢٢ سندات ثانوية *(تابع)*

يتم عرض السندات المشار إليها أعلاه في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
متحصلات من إصدار سندات قابلة للتحويل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
ناقصاً: المبلغ المصنف ضمن حقوق الملكية	(٧٢,٩٢٦)	(٧٢,٩٢٦)
القيمة الدفترية لبند المطلوبات عند الاعتراف المبدئي	٢,٤٢٧,٠٧٤	٢,٤٢٧,٠٧٤
زائداً: الفائدة المطفأة المتراكمة	٢٦,٦٧٧	٢٦,٣٥٧
ناقصاً: بند المطلوبات المحول	(١,٣٤٧,٩٧٣)	(١,٣٤٧,٩٧٣)
القيمة الدفترية للمطلوبات المعاد شراؤها	(١٩١,٢٥٣)	(١٩١,٢٥٣)
التسوية عند الاستحقاق	(٩١٤,٥٢٥)	-
القيمة الدفترية لبند المطلوبات	-	٩١٤,٢٠٥

إصدار ١٠ ديسمبر ٢٠١٢:

قام البنك في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ بإصدار سندات ثانوية بقيمة ٥٠٠ مليون رينغيت ماليزي مستحقة في ٩ ديسمبر ٢٠٢٧. تحمل السندات فائدة بمعدل يساوي ٤,٧٥٪ وسوف يتم سدادها على أساس نصف سنوي. قام البنك بالتحوط لمخاطر معدل الفائدة على هذه السندات. بلغ تحوط القيمة الاسمية ٤٠٩,٣٩ مليون درهم *(٢٠١٥: ٤٢١,٧٤ مليون درهم)* وبلغت القيمة العادلة السالبة للمخاطر الخاضعة للتحوط ٥٢,٠٩ مليون درهم *(٢٠١٥: قيمة عادلة سالبة تبلغ ٦٥,١٩ مليون درهم)*. وبلغ معدل الفائدة الفعلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نحو ٤,٧٩٪ *(٢٠١٥: ٤,٧٩٪)*.

لا يوجد لدى المجموعة أي حالات تخلف عن سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو أي مخالفات أخرى تتعلق بالسندات الثانوية خلال سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٥.

٢٣ رأس المال والاحتياطيات

رأس المال

يتكون رأس المال المصرح لدى البنك من ٥,٢٥٥ مليون سهم عادي بقيمة درهم واحد لكل سهم *(٢٠١٥: ٥,٢١٠ مليون سهم بقيمة درهم واحد لكل سهم)*. ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من ٥,٢٥٥ مليون سهم عادي بقيمة درهم واحد لكل سهم *(٢٠١٥: ٥,٢١٠ مليون سهم عادي بقيمة درهم واحد لكل سهم)*.

الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص

طبقاً للنظام الأساسي للبنك ومتطلبات القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، ينبغي تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص حتى يبلغ رصيد كل منهما ٥٠٪ من قيمة رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص غير قابلين للتوزيع على المساهمين.

توزيعات الأرباح

تم توزيع الأرباح التالية من قبل المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
توزيعات أرباح نقدية بواقع ٠,٤٥ لكل سهم عادي *(٢٠١٥: ٠,٤٠ لكل سهم عادي)*	**٢,٣٣٩,٩٤٩**	١,٨٨٩,٩٧١
أسهم منحة لا شيء *(٢٠١٥: ١٠٪ أسهم منحة)* مصدرة	**-**	٤٧٣,٦١١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٣ رأس المال والاحتياطيات *(تابع)*

توزيعات الأرباح *(تابع)*

توزيعات أرباح مقترحة:
في ٣١ يناير ٢٠١٧، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة ٠,٤٥ درهم للسهم العادي فيما يتعلق بعام ٢٠١٦ *(٢٠١٥: توزيعات أرباح مقترحة بقيمة ٠,٤٠ درهم للسهم العادي)*، ويخضع هذا الاقتراح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

احتياطيات أخرى
تشمل الاحتياطيات الأخرى ما يلي:

(١) الاحتياطي العام
يعد الاحتياطي العام متاحا للتوزيع على المساهمين بناء على اقتراح من مجلس الإدارة. وقد وافقت الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦ على تحويل ما قيمته ٢ مليار درهم *(٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢,٤ مليار درهم)* إلى الاحتياطي العام.

(٢) احتياطي القيمة العادلة
يشمل احتياطي القيمة العادلة صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات لغير أغراض المتاجرة إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بهذه الاستثمارات أو تنخفض قيمتها، وكذلك احتياطي تحوط التدفقات النقدية.

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
احتياطي إعادة التقييم - استثمارات متاحة للبيع		
في ١ يناير	**(٢٨٧,٠١٢)**	٣٣١,٦٢٠
صافي الأرباح غير المحققة خلال السنة	**١,١٣٣,٤٧٤**	١٧,٠١٣
صافي الأرباح المحققة المتراكمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد خلال السنة	**(٤٩٨,٩٢٢)**	(٦٣٥,٦٤٥)
في ٣١ ديسمبر	**٣٤٧,٥٤٠**	(٢٨٧,٠١٢)
احتياطي التحوط - تحوط التدفقات النقدية		
في ١ يناير	**(٤٤,٩٢٥)**	(٦,٦٨٨)
التغيّرات في القيمة العادلة	**(٢٠,٦٦٠)**	(٣٨,٢٣٧)
في ٣١ ديسمبر	**(٦٥,٥٨٥)**	(٤٤,٩٢٥)
المجموع في ٣١ ديسمبر	**٢٨١,٩٥٥**	(٣٣١,٩٣٧)

يشتمل احتياطي التحوط على الجزء الفعال من صافي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لأدوات تحوط التدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات التحوط. وخلال السنة لم يكن هناك أي تحويل هام من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

(٣) احتياطي تحويل العملات الأجنبية
يمثل احتياطي تحويل العملات الأجنبية الفروق الناشئة من تحويل صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية. وخلال السنة لم يكن هناك أي تحويل هام من احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر.

٢٤ سندات الشق الأول من رأس المال

سندات الشق الأول من رأس المال هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة وتحمل فائدة ثابتة خلال الفترة الأولية وتدفع في نهاية كل ستة أشهر. ويحتفظ البنك بحق عدم دفع أي من الفوائد بناءً على تقديره الخاص. ولا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التخلف عن السداد، علاوة على تلك الحالات التي لا يُسمح فيها للبنك بدفع الفائدة في أي تاريخ دفع معين.

وفي حال اختار البنك عدم الدفع أو ظهر حدث يستوجب عدم الدفع، فإنه لا يحق للبنك: (أ) الإعلان عن أي توزيعات أو أرباح أو دفعها، أو (ب) استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الاستحواذ بأي وسيلة كانت على أي جزء من رأس المال أو أي أوراق مالية من البنك تكون مساوية للسندات أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على الإلزام بالسداد أو التحويل إلى حقوق الملكية، في كل الحالات إلا إذا تم، أو لحين أن يتم، سداد دفعتين متتاليتين كاملتين لكل قسيمة. وخلال الفترة اختار البنك دفع قسائم بقيمة ٢٨٣,٤ مليون درهم *(٢٠١٥: ٢٠١,٢ مليون درهم)*.

	العملة	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
سندات حكومة أبوظبي *(٦ أشهر إيبور زائدا هامش ٢,٣٪ سنوياً)*	درهم	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
سندات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي *(متوسط معدل المقايضة لخمس سنوات زائدا ٣,٣٥٪ سنوياً)*	دولار أمريكي	٢,٧٥٤,٧٥٠	٢,٧٥٤,٧٥٠
		٦,٧٥٤,٧٥٠	٦,٧٥٤,٧٥٠

بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥، أصدر البنك سندات من الشق الأول لرأس المال بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي. وهذه السندات دائمة وتحمل فائدة بمعدل ٥,٢٥٪ (محتسبة على أساس متوسط معدل المقايضة لخمس سنوات بالإضافة إلى هامش ٣,٣٥٪. سنوياً) خلال "الفترة الأولية". ولاحقاً للفترة الأولية، وفي كل تاريخ إعادة تسعير، يتم احتساب الفائدة لفترة إعادة التسعير التالية بمتوسط معدل المقايضة لخمس سنوات بالإضافة إلى هامش ٣,٣٥٪. سنوياً. تدفع الفائدة على هذه السندات بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. وتعرف "الفترة الأولية" بأنها الفترة (من ومتضمنة) تاريخ الإصدار حتى (لكن باستثناء) تاريخ الطلب الأول. ويعرف "تاريخ إعادة التسعير" بأنه تاريخ أول طلب ونفس اليوم على مدار خمس أعوام تالية. ويحق للبنك طلب هذه السندات اعتباراً من ١٧ يونيو ٢٠٢٠ "تاريخ الطلب الأول" وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك.

٢٥ برنامج خيارات الأسهم

قام البنك خلال عام ٢٠٠٨ بإطلاق برنامج سداد يرتكز على خيارات أسهم ("البرنامج") لنخبة من الموظفين بفترة استحقاق ثلاث سنوات، ويمكن ممارسة هذه الخيارات خلال الثلاث سنوات اللاحقة لفترة الاستحقاق. والشرط الرئيسي للاستحقاق هو أن يستمر حامل الخيار في عمله لدى البنك حتى نهاية فترة الاستحقاق. ويسقط حق استخدام الخيارات بعد مضي ست سنوات من تاريخ المنح، بصرف النظر عما إذا كان قد تم ممارسة الخيار أم لا.

قامت المجموعة بتأسيس شركة تابعة لإصدار أسهم عند ممارسة الخيار المكتسب من قبل الموظف. وتعامل هذه الأسهم معاملة أسهم الخزينة حتى ممارستها من قبل حاملي خيارات الأسهم.

كان حاملو الخيارات قد مارسوا في تاريخ التقرير ٧,١٦٠ ألف خيار *(٢٠١٥: ٢,٩٧٦ ألف خيار)* مما أدى إلى زيادة في إجمالي رأس المال بمبلغ ٧,١٦٠ ألف درهم *(٢٠١٥: ٢,٩٧٦ ألف درهم)* وعلاوة إصدار الأسهم بمبلغ ٤٢,٦٤٠ ألف درهم *(٢٠١٥: ١٩,٧٧٢ ألف درهم)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٥ برنامج خيارات الأسهم *(تابع)*

فيما يلي عدد خيارات الأسهم:

	٢٠١٦ **عدد الخيارات بالآلاف**	٢٠١٥ عدد الخيارات بالآلاف
القائمة في ١ يناير	٤٧,٨٨١	٣٣,٢٧٨
الممنوحة خلال السنة	٢٣,٢٦٦	١٨,٧٤٥
صافي المتنازل عنها خلال السنة	(١,٩٤٥)	(١,٠٩٦)
الممارَسة خلال السنة	(٧,١٦٠)	(٢,٩٧٦)
المنتهية خلال السنة	-	(٧٠)
القائمة في ٣١ ديسمبر	٦٢,٠٤٢	٤٧,٨٨١

بلغ متوسط سعر ممارسة الخيار خلال عام ٢٠١٦ ما قيمته ٦,٩٦ درهم للسهم *(٢٠١٥: ١,٦٤ درهم للسهم)*. إن سعر الممارسة لكل سهم من الخيارات القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ يتراوح بين ٦,٨٥ إلى ١٢ درهم *(٢٠١٥: ٦,٨٥ إلى ١٢ درهم)*. يبلغ متوسط العمر المرجح للخيارات في فترة الممارسة ٢,٣٤ سنة *(٢٠١٥: ٢,٢٩ سنة)*.

٢٦ إيرادات الفوائد

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد من:		
بنوك مركزية	١٦٥,٥٩٤	١٩٩,٧٦١
بنوك ومؤسسات مالية	٣٠١,٣٧٦	١٢٨,٤٨١
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١٢٨,١٨٠	٧٢,١٣٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٤٠,٩٤٧	٢٧٥,٠٠٢
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	١,٨٧٢,١٥١	١,٧٥٦,٥٨٤
قروض وسلفيات	٦,٨٤٨,٧٠٩	٦,٥٣٣,١٧١
	٩,٦٥٦,٩٥٧	٨,٩٦٥,١٢٩

٢٧ مصاريف الفوائد

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد إلى:		
بنوك ومؤسسات مالية	٦٠٣,٦٢٦	٢٩٧,٨٠٣
اتفاقيات إعادة الشراء	٢٠٥,٠٥١	١٢٠,٣٩٢
أوراق تجارية	٣٢,٨٣٣	٢٨,٥٧١
حسابات العملاء وودائع أخرى	١,٣٢٣,٦٦٨	٩٨٦,٧٣٢
قروض لأجل	٦٤٧,٦٣٣	٥٥٣,٣٦٢
سندات ثانوية	٢٣,٨٤٣	٣٤,١٨٤
	٢,٨٣٦,٦٥٤	٢,٠٢١,٠٤٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٨ إيرادات عقود التمويل الإسلامي

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
إجارة	٢٦٤,٨١٦	٢٠٣,٧٢٥
مرابحة	٢٤٤,٦٥٧	١٨١,٩٠٠
	٥٠٩,٤٧٣	٣٨٥,٦٢٥

٢٩ حصة المودعين من الأرباح

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
ودائع وكالة	١٦,٨٤٥	١٦,٧٠٥
ودائع مضاربة	٨,١٢٤	٥,٩٢٧
	٢٤,٩٦٩	٢٢,٦٣٢

٣٠ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
إيرادات الرسوم والعمولات		
التمويل التجاري	٥٩٨,٥٠٩	٦٠١,٨٢٥
خدمات التحصيل	٤٦,١١٧	٥٨,٥٤٨
إيرادات الوساطة	٤٥,٨٠٧	٦٥,٦٥٢
إدارة الأصول وخدمات الاستثمار	١٢٥,٩٨٣	١٣٣,٠٤٧
الاستثمارات والمشتقات ومشاركة المخاطر	١٧,٧٢٥	٢٢,١٣٧
قروض الأفراد والشركات	٨٩٨,٢٨٥	٨٠٢,١٦٨
البطاقات والخدمات الإلكترونية	١,١٧٨,٧٣٧	١,٠٤٦,٥٤٦
الخدمات المتعلقة بالحسابات	٥٩,٩٥٦	٦٨,٣٢٧
العمولات على التحويلات	٩٠,١٧٢	٧٠,٨٣٣
أخرى	١٤٤,٠٤٥	١٢٥,٤٦٥
مجموع إيرادات الرسوم والعمولات	٣,٢٠٥,٣٣٦	٢,٩٩٤,٥٤٨
مصاريف الرسوم والعمولات		
عمولات الوساطة	٢٨,٢٠٤	٣١,٢٤٧
رسوم تشغيلية	٢٩,٧٢١	٥,٩٧٧
رسوم بطاقات الائتمان	٨٤٠,٢٤١	٧٣٦,١٢٢
قروض الأفراد والشركات	١٠٣,٨٠٥	٩٠,٥٢٤
أخرى	٢٥,٢٦١	٢٤,٤٣٦
مجموع مصاريف الرسوم والعمولات	١,٠٢٧,٢٣٢	٨٨٨,٣٠٦
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢,١٧٨,١٠٤	٢,١٠٦,٢٤٢

تشتمل رسوم إدارة الأصول وخدمات الاستثمار على الرسوم المحصلة من قبل المجموعة من أنشطة الحفظ الأمين والائتمان حيث تقوم المجموعة بامتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ صافي أرباح صرف العملات الأجنبية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
أرباح المتاجرة وإعادة تحويل العملات الأجنبية والمشتقات ذات الصلة [١]	**٥٨٩,٢٤٤**	٤٦٩,٤١٢
تعاملات مع العملاء	**٣٧٢,٠٤٢**	٣٤٨,١٧٥
	٩٦١,٢٨٦	٨١٧,٥٨٧

[١] نظراً لاستراتيجيات التحوط الفعالة، ينعكس تأثير مقاصة أدوات التحوط في صافي الأرباح من بيع استثمارات لغير أغراض المتاجرة *(إيضاح ٣٢)*.

٣٢ صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
صافي الأرباح / (الخسائر) المحققة وغير المحققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمشتقات[٢]	**(١٨٥,٧٧٩)**	(٣٨٤,٥٢٣)
صافي الأرباح من بيع استثمارات لغير أغراض المتاجرة	**٤٩٨,٩٢٢**	٦٣٥,٦٤٥
إيرادات توزيعات الأرباح	**١٤,٦٧٣**	٣,٠٦٧
	٣٢٧,٨١٦	٢٥٤,١٨٩

إن إيرادات الفوائد من أدوات الدين المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وكذلك أدوات الدين المصنفة كاستثمارات لغير أغراض المتاجرة، يتم عرضها ضمن إيرادات الفوائد.

[٢] *يشمل بند تعديل قيمة الائتمان بمبلغ ٢٣ مليون درهم (٢٠١٥: ٧١ مليون درهم).*

٣٣ إيرادات تشغيلية أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ربح من بيع استثمارات عقارية	**٣,٥٠٠**	-
أخرى	**٣٢,٦٧١**	٧٠,٧٥٤
	٣٦,١٧١	٧٠,٧٥٤

٣٤ مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف موظفين	**٢,٧٢٩,١٣٧**	٢,٧٧٣,٧٣٩
مصاريف عمومية وإدارية أخرى	**١,٠٢٦,٦١٤**	١,٠٤١,٦٨٨
الاستهلاك	**٢٢٨,٧٩٢**	٢٣٠,٩٥٩
رسوم رعاية وتبرعات	**٢٨,٢١٦**	٣٦,٥٣٣
	٤,٠١٢,٧٥٩	٤,٠٨٢,٩١٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٥ صافي مخصص انخفاض القيمة

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
مخصص جماعي للقروض والسلفيات	١٠١,٦٧٥	٥٠٣,٢٨٢
مخصص محدد للقروض والسلفيات	١,٩٤٠,٧٦١	١,٤٧٦,١٦٢
استرداد مخصصات القروض والسلفيات	(٤٦٤,٠١٩)	(٦٨٥,٠٥٠)
استرداد مخصصات خسائر القروض	(٣٩٥,٥٦١)	(٣٧٨,٨٤٧)
حذف موجودات مالية تعرضت لانخفاض في قيمتها	٥٨,٤٦٢	٦٤,٧٠٧
استرداد قروض محذوفة سابقا	(٥٥,٦٩٦)	(٤١,٥٩٤)
(استرداد) / انخفاض قيمة		
- موجودات مالية أخرى	٢,٢٣٠	١١
- موجودات غير مالية	٢,٨٢٥	٤,٣٠٠
	١,١٩٠,٦٧٧	٩٤٢,٩٧١

٣٦ مصروف ضريبة الدخل الخارجية

بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بالضرائب المؤجلة، يتم احتساب المحمل للسنة على أساس صافي أرباح السنة المعدل وفقاً لمعدلات الضريبة المطبقة في المناطق الخارجية المعنية.

كان المحمل على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
المحمّل للسنة	٣٠٥,٥٩١	٣٠٨,٩٥٦
تعديلات متعلقة بالضرائب المؤجلة	٣,١١٥	(١٠,٨١٣)
	٣٠٨,٧٠٦	٢٩٨,١٤٣

فيما يلي تسوية ضرائب المجموعة بناء على الأرباح المحاسبية، والأرباح وفقاً للقوانين الضريبية:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الأرباح قبل الضريبة[1]	١,٠٠٩,٥٤٥	١,١٤٤,٩٧٣
الضرائب المحتسبة بمعدلات ضريبية محلية مطبقة على الأرباح في الدول المعنية	٢٥٦,٠١٠	٢٧٧,٤٣٥
تأثيرات الضريبية لـ:		
- الإيرادات غير الخاضعة للضريبة	(٧,٠٣٣)	(٣,٩١٨)
- المصاريف غير القابلة للاقتطاع لغرض الضريبة	٣٦,٣٨٨	١٣,٦١٩
- استخدام ضريبة مؤجلة غير معترف بها سابقاً	(١٥٥)	(٣٥٨)
- تأثير التسويات الضريبية غير المعترف بها كموجودات ضريبية مؤجلة	٧٦٦	-
- الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع المعترف بها كموجودات ضريبية مؤجلة	-	(١,٧٩٢)
- التسويات متعلقة بالسنوات السابقة	١٠,٥١٤	٦,٧٩٣
- ضريبة الخصم من المنبع صافية من الامتيازات	١٢,٢١٦	٦,٣٦٤
مجموع مصروف الضريبة	٣٠٨,٧٠٦	٢٩٨,١٤٣

[1] *مبلغ الأرباح قبل الضريبة يتألف فقط من تلك الشركات التي تخضع لقوانين ضريبية.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٧ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية الموحد على المبالغ التالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ أو الإيداع:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩٤,٧٦٧,٤٥٠	٧٢,١٩٠,٧٥٦
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٢٩١,٨١٥	٢,٧٤٨,١٧٦
النقد وما في حكمه	٩٧,٠٥٩,٢٦٥	٧٤,٩٣٨,٩٣٢

٣٨ التزامات ومطلوبات محتملة

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
خطابات اعتماد	٤٢,٩٩٦,١٤٣	٤٩,١٤٥,٠٣٢
خطابات ضمان	٦٣,٠٣٨,٨٩٠	٦٧,٣٠٠,٤٠٣
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٣٠,٥١٨,٥١٨	٢٩,٧٩٠,٣٣٨
ضمانات مالية	٥١٠,٥٦٢	٩٩٥,٦٣١
	١٣٧,٠٦٤,١١٣	١٤٧,٢٣١,٤٠٤
التزامات إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء		
- التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية	١٧٧,٥٥٩	٢٦٧,٥٨٢
- التزامات لدفعات عقود إيجار تشغيلية مستقبلية	١٤٦,٨١٤	٢٠٥,٠٨٢
	٣٢٤,٣٧٣	٤٧٢,٦٦٤
مجموع الالتزامات والمطلوبات المحتملة	١٣٧,٣٨٨,٤٨٦	١٤٧,٧٠٤,٠٦٨

خصائص مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه التسهيلات غير الممولة شبيهة إلى حد كبير بالتسهيلات الممولة المبينة في الإيضاح رقم ٤.

تلتزم المجموعة بموجب خطابات الاعتماد وخطابات الضمان ("الالتزامات الطارئة التجارية") بالدفع نيابة عن عملائها عند تقديم المستندات أو إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

تمثل التزامات منح الائتمان التزامات تعاقدية بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية متجددة. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة أو شروط أخرى لإلغائها وقد تتطلب دفع رسوم. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية هذه الالتزامات دون سحبها، فإن القيم التعاقدية الإجمالية لا تمثل بالضرورة التزامات مالية مستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٨ التزامات ومطلوبات محتملة *(تابع)*

يستحق دفع التزامات دفعات عقود الإيجار التشغيلي على النحو التالي:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
أقل من سنة واحدة	٤٨,٧٤٩	٦٨,٣١٦
من سنة واحدة إلى خمس سنوات	٧٦,٢٧٥	١٠٠,٧٩١
أكثر من خمس سنوات	٢١,٧٩٠	٣٥,٩٧٥
مجموع الالتزامات	١٤٦,٨١٤	٢٠٥,٠٨٢

تتضمن عقود الضمانات المالية عقود التعثر الائتماني المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية بمبلغ ١٦٥ مليون درهم *(٢٠١٥: ٤٩٦ مليون درهم)* التي تتم بصورة رئيسية بالدولار الأمريكي.

التركيز بحسب القطاع الاقتصادي:

تتعلق عقود الضمانات المالية بصورة رئيسية بالبنوك والمؤسسات المالية.

التركيز بحسب المنطقة الجغرافية:

	التزامات قروض غير مسحوبة		**ضمانات مالية**		**التزامات طارئة تجارية**	
	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	١٢,٣٣٠,١٥٢	١٤,٤٧٨,٢٢٨	-	-	٦٦,٩٧٧,٤٠٨	٧٠,٣٨٥,٦٤٠
أوروبا	٩,٤٧٢,٣٢٦	٥,٩٥٥,٣٦٠	-	-	٢١,٤٧٦,٩٢١	٢٠,٩٥٠,٩٧٧
الدول العربية	٣,١٤١,٧٦٧	٣,٥١٣,٤٦٨	٢,١٠٥	٢,١٢٣	٦,١٤٤,٤١٩	٧,٢٠٩,٥٢٨
الأمريكيتان	٣,٦٦٢,٥٤٩	٢,٩٩٠,١٣١	٤٧١,٧٢٧	٦٢٦,٢٠٨	٧,٨١٨,٨٦٩	١٣,٩٠٧,٣١٥
آسيا	١,٦٥٥,١٥٩	٢,٠٧٤,٠٣٢	٣٦,٧٣٠	٣٦٧,٣٠٠	٢,٩٦٨,٢٨١	٣,٤٨١,٩٩٧
أخرى	٢٥٦,٥٦٥	٧٧٩,١١٩	-	-	٦٤٩,١٣٥	٥٠٩,٩٧٨
	٣٠,٥١٨,٥١٨	٢٩,٧٩٠,٣٣٨	٥١٠,٥٦٢	٩٩٥,٦٣١	١٠٦,٠٣٥,٠٣٣	١١٦,٤٤٥,٤٣٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٩ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. تتمثل المشتقات بأدوات مالية تشتق قيمتها من أسعار البنود الضمنية مثل حقوق الملكية أو السندات أو معدلات الفائدة أو معدلات صرف العملات الأجنبية أو هوامش الائتمان أو السلع أو الأسهم أو المؤشرات الأخرى. إن هذه المشتقات تمكن المستخدمين من زيادة أو خفض أو تعديل التعرض لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المقايضة وعقود الخيارات. وتبرَم هذه المعاملات بصورة أساسية مع البنوك والمؤسسات المالية.

العقود الآجلة والعقود المستقبلية

تتمثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية بالتزامات شراء عملات أجنبية و/أو محلية، بما في ذلك المعاملات الفورية غير القابلة للتسليم (أي المعاملات التي تتم تسويتها على أساس الصافي). تتمثل اتفاقيات المعدلات الآجلة بمعدلات الفائدة المتفاوض بشأنها بصورة فردية التي تتطلب تسوية نقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين معدلات الفائدة المتعاقد عليها ومعدلات السوق الحالية، بناءً على المبالغ الاسمية الأصلية. تعد عقود العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة المستقبلية التزامات تعاقدية بقبض أو دفع مبالغ صافية بناءً على التغيرات في أسعار العملات أو معدلات الفائدة، أو بشراء أو بيع عملات أجنبية أو أدوات مالية في تاريخ مستقبلي مقابل سعر محدد، في الأسواق المالية المنظمة. إن مخاطر الائتمان على العقود المستقبلية ليس لها أهمية تذكر حيث إنها مضمونة بنقد أو أوراق مالية متداولة في السوق، بالإضافة إلى أن التغيرات في قيمة العقود المستقبلية تخضع لتسوية يومية مع الأسواق المالية.

عقود المقايضة

تمثل عقود مقايضة العملات ومعدلات الفوائد التزامات بتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. تؤدي عقود المقايضة إلى تبادل اقتصادي للعملات أو معدلات الفوائد (مثل تبادل معدلات محددة بأخرى متغيرة) أو مجموعة منها (أي عقود مقايضة معدلات فائدة بين عملات)؛ وبموجبها لا يتم أي تبادل للمبلغ الأصلي فيما عدا بعض خيارات مقايضات العملات المشتقة. إن مخاطر الائتمان للمجموعة تمثل الخسارة المحتملة إذا لم تقم الأطراف المقابلة بتنفيذ التزاماتها. وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية والقيمة الاسمية للعقد وسيولة السوق. وللتحكم في معدل مخاطر الائتمان المقبولة، تقوم المجموعة بتقييم الأطراف المقابلة باستعمال نفس الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض.

عقود الخيارات

الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية يقوم بموجبها البائع (المكتتب) بمنح المشتري (المالك) حقاً، وليس التزاماً، إما لشراء (خيار شراء) أو بيع (خيار بيع)، بتاريخ محدد أو خلال فترة معينة، قدر معين من الأدوات المالية بسعر محدد مسبقاً. يستلم البائع علاوة من المشتري مقابل تحمّل الخطر. وقد تكون الخيارات إما مُتاجر بها في السوق الرسمية أو متفاوض عليها بين البنك والعميل في السوق الموازية.

تقاس المشتقات بالقيمة العادلة على أساس عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة لأداة من الأدوات، تُشتق القيمة العادلة من أسعار عناصر المشتقات باستخدام نماذج تسعير أو تقييم مناسبة مثل الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو طرق التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار السوق ومنحنيات العائد وأي بيانات سوقية مرجعية أخرى.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيمة العادلة، بالإضافة إلى القيم الاسمية المصنفة من حيث الفترة حتى الاستحقاق. تمثل القيمة الاسمية قيمة السعر أو المؤشر المرجعي الأساسي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٩ الأدوات المالية المشتقة *(تابع)*

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	القيمة السوقية الموجبة ألف درهم	القيمة السوقية السالبة ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق				
				أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات ألف درهم	من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ألف درهم	أكثر من خمس سنوات ألف درهم
محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٦,١٧٣,٥٦٠	٥,٦٩٣,١٠٨	٧٨١,٨٧٠,٨٧٦	٨٦,٤٠١,٣٧٨	١٦٤,٣٥٦,٨٤٣	٢٥٧,٦٥٠,١١٩	١٢٩,١٣٣,٨٥٩	١٤٤,٣٢٨,٦٧٧
عقود آجلة وعقود مستقبلية	٧,٢٩٢	١١,٦٤٧	٩٥,٣٤٧,٢٣٥	٨,٧٦٥,٧٦١	٨٣,٩٠٨,٨٥٨	٢,٦٧٢,٦١٦	-	-
عقود خيارات وعقود مقايضة	٤٠٥,١٤٦	٢٨٢,٢٣١	٢٩,٩٥٥,٠٧٨	٤٠٤,٠٣٠	٥,٦١٩,٩٧٨	٧,٠٣٧,٤٧٨	٤,٧٢٣,١١٧	١٢,١٧٠,٤٧٥
مشتقات العملات الأجنبية								
عقود آجلة	٣,٥١١,٠٢٧	٢,٨١٣,٢٧٢	٢٩٤,١٨٤,٠٦٦	١٦٦,٥٤٧,٤٤٣	٩٩,٤٧٦,٦١٩	٢٥,٧٨٢,٤٨٨	١,٦٥٥,٠٧٣	٧٢٢,٤٤٣
عقود خيارات	٦٢١,٣٤٣	٤٠٩,٨١٦	٨٩,٢٠١,٣٠٠	٢٣,٧٨٠,٧٥٣	٤١,٩٣٦,٩٧٣	٢٢,٩٦٢,٠٢٥	٣٠٥,٦٥٠	٢١٥,٨٩٩
عقود مشتقات أخرى	٣٦٢,٤٧٥	٣٧٣,٤٥٨	١,٥٨٩,٣٠٨	٥٩٤,٩٦١	٥٣٥,٩٢١	٤٤٠,٠٦١	١٨,٣٦٥	-
	١١,٠٨٠,٨٤٣	٩,٥٨٣,٥٣٢	١,٢٩٢,١٤٧,٨٦٣	٢٨٦,٤٩٤,٣٢٦	٣٩٥,٨٣٥,١٩٢	٣١٦,٥٤٤,٧٨٧	١٣٥,٨٣٦,٠٦٤	١٥٧,٤٣٧,٤٩٤
محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٩٣٢,٨٨٥	٣,٥٠٧,٧٧٥	٧٢,٥٤٠,٦١١	٥,٣٠٤,٨١٢	٢,٦٧٥,٧٣٣	١١,٦٦٠,٠٦٧	١٨,٨٢١,٢٨٦	٣٤,٠٧٨,٧١٣
	٩٣٢,٨٨٥	٣,٥٠٧,٧٧٥	٧٢,٥٤٠,٦١١	٥,٣٠٤,٨١٢	٢,٦٧٥,٧٣٣	١١,٦٦٠,٠٦٧	١٨,٨٢١,٢٨٦	٣٤,٠٧٨,٧١٣
محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٥,٦٧٨	٢٨٩,٤٨٢	٥,٠٩٦,٠٥٥	-	-	٤٣٦,٢٢٦	٤,٦٥٩,٨٢٩	-
عقود آجلة	-	-	-	-	-	-	-	-
	٥,٦٧٨	٢٨٩,٤٨٢	٥,٠٩٦,٠٥٥	-	-	٤٣٦,٢٢٦	٤,٦٥٩,٨٢٩	-
المجموع	١٢,٠١٩,٤٠٦	١٣,٣٨٠,٧٨٩	١,٣٦٩,٧٨٤,٥٢٩	٢٩١,٧٩٩,١٣٨	٣٩٨,٥١٠,٩٢٥	٣٢٨,٦٤١,٠٨٠	١٥٩,٣١٧,١٧٩	١٩١,٥١٦,٢٠٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣٩ أدوات مالية مشتقة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	القيمة السوقية الموجبة ألف درهم	القيمة السوقية السالبة ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق: أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات ألف درهم	من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ألف درهم	أكثر من خمس سنوات ألف درهم
محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٥,٠٣٣,٠٧٨	٤,٦٧٥,٠٦٩	٦٢٥,٨٤٧,٠٩١	٤٧,٣٦٦,٥٦٧	١٤١,٤٧٢,٢٧٣	١٩٥,١٢٥,٦٦٦	١٣٤,٦٤٠,٨٩٧	١٠٧,٢٤١,٦٨٨
عقود آجلة وعقود مستقبلية	٢,٣٨٩	١,٨٦٠	١٤,٣٠٨,١٨٤	٧٣٤,٦٠٠	١١,٧٣٧,٠٨٤	١,٨٣٦,٥٠٠	-	-
عقود خيارات وعقود مقايضة	٢٤٤,٠٠٤	٢٤٤,٤٦٧	٥٣,٧٤٧,٢٠٠	١٤,١٦٩,٧٧٣	١,٣١٠,٩٨٩	٩,٢٦٦,٦٦٥	٤,٩٢٩,٤٢٤	٢٤,٠٧٠,٣٤٩
مشتقات صرف عملات أجنبية								
عقود آجلة	٢,٢٣٧,٦٤٥	٢,٣٣٣,٨٩٠	٣٠٤,٠٤٣,٤٨٨	١٦٧,١٦٢,٢٨٩	١٠٠,٨٥٥,٨٥٧	٣٢,٤٤٦,٧٦٠	٣,٥٧٨,٥٨٢	-
عقود خيارات	٨٥٤,٠٩٧	٦١٣,٩٢٢	٩٧,٩٧٨,٦٧٢	١٧,١٧٩,٨٥٨	٤١,٠٨٧,٧٨٥	٣٧,٨٤٢,١٢١	١,٦٠٩,٧٢٥	٢٥٩,١٨٣
عقود مشتقات أخرى	١,١٠٤,٧٤٢	١,٠٨٢,٥١٥	٣,٠٢١,٨٢٣	١,١١٦,٠١٤	٧١٧,٩٦٩	١,٠٩١,٨٩٨	٩٥,٩٤٢	-
	٩,٤٧٥,٩٥٥	**٨,٩٥١,٧٢٣**	**١,٠٩٨,٩٤٦,٤٥٨**	**٢٤٧,٧٢٩,١٠١**	**٢٩٧,١٨١,٩٥٧**	**٢٧٧,٦٠٩,٦١٠**	**١٤٤,٨٥٤,٥٧٠**	**١٣١,٥٧١,٢٢٠**
محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	١,٠٩٥,٩٧٤	٣,٧٥٢,٩٩٤	٧٠,٨٦٧,٠٨٧	٢,٩٥٥,١٧٤	٥,٢٤٤,٧٦٥	١٣,٢١٢,٧١٩	١٦,٦٩٥,٥٦٤	٣٢,٧٥٨,٨٦٥
	١,٠٩٥,٩٧٤	**٣,٧٥٢,٩٩٤**	**٧٠,٨٦٧,٠٨٧**	**٢,٩٥٥,١٧٤**	**٥,٢٤٤,٧٦٥**	**١٣,٢١٢,٧١٩**	**١٦,٦٩٥,٥٦٤**	**٣٢,٧٥٨,٨٦٥**
محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	١,٩٨١	١٤٤,٦٢٥	٣,٩٩٢,٧٢٦	-	-	-	٣,٦٦٢,٠٣٧	٣٣٠,٦٨٩
عقود آجلة	١٨١	٣,٠١٦	٤٥٠,٩٥٤	٣٠٢,٩٨٣	١٤٧,٩٧١	-	-	-
	٢,١٦٢	**١٤٧,٦٤١**	**٤,٤٤٣,٦٨٠**	**٣٠٢,٩٨٣**	**١٤٧,٩٧١**	**-**	**٣,٦٦٢,٠٣٧**	**٣٣٠,٦٨٩**
المجموع	**١٠,٥٧٤,٠٩١**	**١٢,٨٥٢,٣٥٨**	**١,١٧٤,٢٥٧,٢٢٥**	**٢٥٠,٩٨٧,٢٥٨**	**٣٠٢,٥٧٤,٦٩٣**	**٢٩٠,٨٢٢,٣٢٩**	**١٦٥,٢١٢,١٧١**	**١٦٤,٦٦٠,٧٧٤**

٣٩ الأدوات المالية المشتقة *(تابع)*

إن القيم العادلة الموجبة/ السالبة المتعلقة بالمشتقات تمثل الأرباح/ الخسائر على التوالي الناتجة عن التقييم العادل لأدوات المتاجرة والتحوط. ولا تشير هذه المبالغ إلى أي خسائر حالية أو مستقبلية، حيث تم تعديل القيم الموجبة/ السالبة المماثلة إلى القيم الدفترية لتحوط القروض والسلفيات والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية.

استلمت المجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ضمانات نقدية بمبلغ ٢,٢٦٨,٨٣٧ ألف درهم *(٢٠١٥: ١,٢٢٠,٤١٨ ألف درهم)* مقابل قيمة عادلة موجبة لموجودات مشتقة من بعض الأطراف المقابلة. وعلى الجانب الآخر، قامت المجموعة بتقديم ضمانات نقدية بمبلغ ٦,٠٤٨,١٩٦ ألف درهم *(٢٠١٥: ١,٩٤٦,٦٩٨ ألف درهم)* مقابل قيمة عادلة سالبة لمطلوبات مشتقة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات:

تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية التي تكون في صالح المجموعة. وتتم هذه المعاملات بشكل رئيسي مع البنوك والمؤسسات المالية.

المشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة
تستخدم المجموعة المشتقات، غير المصنفة كعلاقات تحوط مؤهلة، لإدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومخاطر الائتمان أو تبادر بأخذ مراكز يتوقع منها تحقيق أرباح من الحركة الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تشتمل الأدوات المستخدمة بصورة رئيسية على عقود مقايضة أسعار الفائدة والعملات والعقود الآجلة. والقيم العادلة لتلك المشتقات مبينة في الجدول الموضح أعلاه.

المشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة
تستخدم المجموعة أدوات مالية مشتقة لأغراض التحوط كجزء استراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بها من خلال إجراء عمليات مقاصة للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات ومعدلات الفائدة. كما تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتحوط للتغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن الموجودات المحددة خصيصاً أنها محملة بالفائدة مثل القروض والسلفيات والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية. وتستخدم المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود مقايضة العملات لتغطية مخاطر العملات المحددة بصفة خاصة.

المشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
تستخدم المجموعة العقود الآجلة للتحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن أدواتها المالية. وقد قامت المجموعة بشكل جوهري بمطابقة الشروط الهامة الخاصة بعقود مقايضة العملات المختلفة لتحصل على علاقة تحوط فعالة.

٤٠ الأطراف ذات العلاقة

تعريف الأطراف ذات العلاقة
تعتبر الأطراف أطرافاً ذات علاقة إذا كانت لطرف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تشتمل الأطراف ذات العلاقة على كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالمجموعة. يتألف كبار موظفي الإدارة من أعضاء اللجنة التنفيذية بالمجموعة الذين يشاركون في عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بالمجموعة. وتتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة، وتُجرى المعاملات وفقاً للشروط المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة.

الشركة الأم والطرف المسيطر المطلق
وفقاً لأحكام القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦، تأسّس مجلس أبوظبي للاستثمار ("المجلس") الذي يمتلك نسبة ٦٩,٨٢٪ *(٢٠١٥: ٦٩,٩٢٪)* من رأس المال المصدر للبنك.

قرر البنك خلال السنة سداد قسائم بقيمة ١٣٨,٨ مليون درهم *(٢٠١٥: ١٢٨,٩ مليون درهم)* فيما يخص سندات الشق الأول من رأس المال الخاصة بحكومة أبوظبي والبالغة ٤,٠٠٠ مليون درهم *(٢٠١٥: ٤,٠٠٠ مليون درهم)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤٠ الأطراف ذات العلاقة *(تابع)*

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
تعويضات كبار موظفي الإدارة		
منافع توظيف قصيرة الأجل	٥٨,٤٧٥	٩٠,٣٥٦
منافع التقاعد	١٠,٩٩٢	٢,٠٥٨
منافع نهاية الخدمة	١٥,١٥٤	١,٥٦٣
مدفوعات على أساس الأسهم	١١,٠٩٦	١٣,٢٤٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٩,٦٥٦	٦,٦٨٩

الأحكام والشروط

يتم منح القروض وقبول الودائع بعملات متعددة ولفترات زمنية مختلفة. تتراوح معدلات الفائدة المكتسبة على هذه الموجودات المالية المقدمة لأطراف ذات علاقة خلال السنة من ٠,١٠٪ إلى ٨,٥٪ سنوياً *(٢٠١٥: -٠,٠٥٪ إلى ٨,٢٥٪ سنوياً)*، بينما تتراوح معدلات الفائدة المتكبدة على حسابات العملاء والودائع الأخرى المقدمة من أطراف ذات علاقة خلال السنة من لا شيء إلى ٩٪ سنوياً *(٢٠١٥: لا شيء إلى ٤,٥٠٪ سنوياً)*.

تشمل القروض للأطراف ذات العلاقة قروضاً غير مضمونة وقروضاً مضمونة بالكامل.

	أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ألف درهم	المساهم الرئيسي ألف درهم	أخرى ألف درهم	٢٠١٦ المجموع ألف درهم	٢٠١٥ المجموع ألف درهم
فيما يلي الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:					
موجودات مالية	١,٥٤٤,٣٦٠	١٠,٤٦١,٢٠٩	٥٩,٢٥١,٧٢٨	٧١,٢٥٧,٢٩٧	٦٦,٩٣٠,٣٦٩
مطلوبات مالية	٥٧٢,١٤٩	٣,٩٨٠,٤٠٥	٦١,٧٠٥,٠٣٢	٦٦,٢٥٧,٥٨٦	٥٠,٦٧٩,١٨٣
مطلوبات طارئة	٢٧٣,٠٥٠	١,٥١٦,١٠١	١٤,٢٥٢,٢٩٦	١٦,٠٤١,٤٤٧	٢٢,٩٥٨,٧٢٠
فيما يلي المعاملات المبرمة خلال السنة مع الأطراف ذات العلاقة:					
إيرادات الفوائد	٣٤,٤٧٦	٨١٤,٣٨٦	١,٧٠٥,٣١٧	٢,٥٥٤,١٧٩	٢,١٤٩,١١٣
مصاريف الفوائد	٩١٩	٥٢٣,٨٨١	٣٦٠,١٩٢	٨٨٤,٩٩٢	٤٤٢,٠٦٨
إيرادات الرسوم والعمولات	٢,٧٢٦	٢٢,٩٠٥	٥٦,١٤٣	٨١,٧٧٤	٨٥,٥٩١

يشمل بند "أخرى" جهات تابعة لحكومة أبوظبي.

لم يتم تسجيل أي مخصصات عن انخفاض القيمة للقروض والسلفيات المقدمة لأطراف ذات علاقة أو للمطلوبات الطارئة الصادرة لمصلحة أطراف ذات علاقة خلال السنة *(٢٠١٥: لا شيء)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤١ معلومات القطاعات

يتألف الهيكل التشغيلي من ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية موزعة على قطاعات جغرافية أساسية تقود استراتيجية الأعمال، والعروض القيمة للعملاء، وتطوير المنتجات وقنوات التواصل، وبناء علاقة مع العملاء بالإضافة إلى دعم الأداء المالي للمجموعة. ويمتاز هذا الهيكل ببساطته وملاءمته لرسالة البنك بأن يصبح ركيزة لعملائه المميزين.

قطاعات الأعمال

- ***قطاع الخدمات المصرفية العالمية للشركات والمؤسسات***

يتألف هذا القطاع من الأعمال المصرفية الدولية والأسواق العالمية. ويزود هذا القطاع العملاء من الشركات والمؤسسات والعملاء في مجال الاستثمار باستشارات استراتيجية وحلول ابتكاريه موضوعة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المختلفة. يقدم قسم الخدمات المصرفية العالمية مجموعة من الخدمات المالية تشمل القروض والتمويل، والقروض المجمعة، وتمويل الشركات، والتمويل المتخصص، والتمويل للأغراض الخاصة، والتأجير، وخدمات الأوراق المالية، والخدمات المصرفية المتعلقة بالصفقات، والأعمال المصرفية التجارية، وخدمات أسواق الديون المالية، واستشارات الأصول الخاصة. ويغطي قسم الأسواق العالمية مجموعة من الأعمال المتعلقة بالتغطية المؤسسية والتجارية، وحلول إدارة المخاطر، وترتيبات إعادة الشراء والاستثمارات، والبضائع، والتجارة الإلكترونية، وأعمال صرف العملات الأجنبية.

- ***قطاع إدارة الثروات العالمية***

يخدم هذا القطاع العملاء ذوي الأرصدة الضخمة وغيرهم من العملاء ممن لديهم احتياجات استثمارية معقدة. ويقدم هذا القطاع منتجات متنوعة تتعلق بالخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الموجودات بما في ذلك الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية بالإضافة إلى إدارة المحافظ طبقاً لتقدير البنك، والحفظ الأمين، والوساطة، وتطوير الأعمال والحلول الموضوعة خصيصاً لإدارة الثروات (مثل تخطيط الأمانات والممتلكات، والتخطيط المالي، والتفويضات المنفصلة، والإقراض المهيكل، واستثمارات العقارات وحقوق الملكية الخاصة).

- ***قطاع الخدمات المصرفية العالمية للأفراد والأعمال التجارية***

يستهدف هذا القطاع العملاء من الأفراد والشركات إلى جانب العمليات والشؤون الإدارية المرتبطة بهم. وتمت هيكلة هذا القطاع على أساس الاحتياجات المختلفة لقاعدة العملاء العريضة لدى المجموعة والتي تشمل العموم والنخبة والقطاع التجاري بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.

- ***المركز الرئيسي***

توفر المجموعة الدعم المركزي من خلال أقسام الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والتمويل وعلاقات المستثمرين وإدارة المخاطر والاتصالات المؤسسية والعقارات والشؤون القانونية والتدقيق الداخلي والالتزام والمشتريات وقسم الخزينة والدعم الإداري لكافة وحدات الأعمال بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤١ معلومات القطاعات (تابع)

القطاعات الجغرافية

تقوم الإدارة بإدارة قطاعات الأعمال المختلفة لديها من خلال شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب التمثيل داخل ثلاثة قطاعات جغرافية محددة وهي الإمارات العربية المتحدة والدول الخليجية وباقي دول العالم.

- ***الإمارات العربية المتحدة***

إن الشبكة المحلية لبنك أبوظبي الوطني متاحة حالياً في الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة.

- ***الدول الخليجية***

يتواجد بنك أبوظبي الوطني في منطقة الخليج من خلال فروعه في البحرين والكويت وعمان، ويمتد هذا القطاع ليشمل الأردن أيضاً.

- ***باقي دول العالم***

تتم إدارة الشبكة الدولية لبنك أبوظبي الوطني من خلال التواجد التشغيلي في كل من البرازيل والصين ومصر وفرنسا وهونغ كونغ ولبنان وليبيا وماليزيا والسودان وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

تتطابق السياسات المحاسبية للقطاعات التشغيلية مع تلك المبينة في الإيضاحين ٢ و٣. تم إجراء المعاملات بين القطاعات وبين الفروع داخل القطاع الواحد وفق معدلات السوق أو بناءً على معدلات متفق عليها من قبل الإدارة. ويتم تسجيل إيرادات ومصاريف الفوائد بين القطاعات والفروع على أساس النسبة المتعاقد عليها أو نسبة مجمعة، وهي في كلتا الحالتين تقارب تكلفة استبدال الأموال.

مبين أدناه المعلومات المتعلقة بنتائج كل قطاع تشغيلي. ويقاس الأداء استناداً إلى أرباح القطاع قبل خصم الضريبة وفقاً لما يتم بيانه في التقارير الإدارية الداخلية التي تتم مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة. تُستخدم أرباح القطاع في قياس الأداء حيث ترى الإدارة أن هذه المعلومات هي الأنسب لتقييم نتائج القطاعات لتسهيل المقارنة بينها وبين نتائج القطاعات في المنشآت الأخرى العاملة في نفس قطاع العمل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤١ معلومات القطاعات (تابع)

	قطاع الأعمال					القطاع الجغرافي			
	قطاع الخدمات المصرفية العالمية للمؤسسات والشركات ألف درهم	قطاع إدارة الثروات العالمية ألف درهم	قطاع الخدمات المصرفية العالمية للأفراد والأعمال التجارية العالمية ألف درهم	المركز الرئيسي ألف درهم	المجموع ألف درهم	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الدول الخليجية ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦									
صافي إيرادات الفوائد	٣,٥١٠,١٣٣	٦٦٢,٤٦٠	٣,٢٥٤,٦٧١	(١٢٢,٤٥٧)	٧,٣٠٤,٨٠٧	٥,٩٧٩,٨٣٠	٢٦٨,٥٨١	١,٠٥٦,٣٩٦	٧,٣٠٤,٨٠٧
صافي الإيرادات باستثناء الفوائد	١,٩٩٥,٢٤٢	٢٥٥,٣١٥	١,١٣٨,٥٦٣	١١٤,٢٥٧	٣,٥٠٣,٣٧٧	٢,٧٤٢,٧٧٤	٧٨,٧٩٢	٦٨١,٨١١	٣,٥٠٣,٣٧٧
إيرادات تشغيلية	٥,٥٠٥,٣٧٥	٩١٧,٧٧٥	٤,٣٩٣,٢٣٤	(٨,٢٠٠)	١٠,٨٠٨,١٨٤	٨,٧٢٢,٦٠٤	٣٤٧,٣٧٣	١,٧٣٨,٢٠٧	١٠,٨٠٨,١٨٤
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	١,٣٤٤,٩٦٧	٣٦٨,٦٨٢	٢,٢٠٧,٧٨٣	٩١,٣٢٧	٤,٠١٢,٧٥٩	٣,٢٣٧,٩٢٦	١٦٨,٧٣٩	٦٠٦,٠٩٤	٤,٠١٢,٧٥٩
صافي مخصص انخفاض القيمة	(١١٨,٨٩٧)	٤٠,٩٨٦	١,١٣٧,١٥٨	١٣١,٤٣٠	١,١٩٠,٦٧٧	١,١٦٩,٤٧٤	٥٤,٩٩٥	(٣٣,٧٩٢)	١,١٩٠,٦٧٧
الأرباح قبل الضريبة	٤,٢٧٩,٣٠٥	٥٠٨,١٠٧	١,٠٤٨,٢٩٣	(٢٣٠,٩٥٧)	٥,٦٠٤,٧٤٨	٤,٣١٥,٢٠٤	١٢٣,٦٣٩	١,١٦٥,٩٠٥	٥,٦٠٤,٧٤٨
ضريبة خارجية	٢٠٠,٧٣٠	٧٤,٣٢٨	٣٣,٧٢٩	(٨١)	٣٠٨,٧٠٦	(١,٣٧٧)	١٩,٠٧٥	٢٩١,٠٠٨	٣٠٨,٧٠٦
صافي أرباح السنة	٤,٠٧٨,٥٧٥	٤٣٣,٧٧٩	١,٠١٤,٥٦٤	(٢٣٠,٨٧٦)	٥,٢٩٦,٠٤٢	٤,٣١٦,٥٨١	١٠٤,٥٦٤	٨٧٤,٨٩٧	٥,٢٩٦,٠٤٢
مجموع موجودات القطاع	٢٨٩,٨٩٥,٤١٩	٣١,٠٧٩,٨٦٩	٧٩,٢٠٢,٠٥١	٧٠,٧٧٦,٣٥٠	٤٧٠,٩٥٣,٦٨٩	٣٢٧,٤٣١,٨٢٥	٩,٤٥٢,٠٠٨	١٢٦,٢٢٦,٧٦٦	٤٦٣,١١٠,٥٩٩
أرصدة بين القطاعات					(٥٠,٢٤٠,١٨٩)				(٤٢,٣٩٧,٠٩٩)
مجموع الموجودات					٤٢٠,٧١٣,٥٠٠				٤٢٠,٧١٣,٥٠٠
مجموع مطلوبات القطاع	٢٨٣,١٩٥,٣٠٣	٣٠,٠٣٨,١٧٧	٧٦,٢٣٧,٤٣٥	٣٤,٩٧٧,٢٧١	٤٢٤,٤٤٨,١٨٦	٢٨٦,٦٤٨,٤٨٤	٧,٩٢٤,١٩٦	١٢٢,٠٣٢,٤١٦	٤١٦,٦٠٥,٠٩٦
أرصدة بين القطاعات					(٥٠,٢٤٠,١٨٩)				(٤٢,٣٩٧,٠٩٩)
مجموع المطلوبات					٣٧٤,٢٠٧,٩٩٧				٣٧٤,٢٠٧,٩٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤١ معلومات القطاعات (تابع)

	قطاع الأعمال				القطاع الجغرافي			
	قطاع الخدمات المصرفية العالمية للمؤسسات والشركات ألف درهم	قطاع إدارة الثروات العالمية ألف درهم	قطاع الخدمات المصرفية العالمية للأفراد والأعمال التجارية ألف درهم	المجموع ألف درهم	المركز الرئيسي ألف درهم	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الدول الخليجية ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥									
صافي إيرادات الفوائد	٣,٦٣٤,٨١٠	٧٥٠,٥٠١	٣,٠١٦,٠٦٨	٧,٣٠٧,٠٧٨	(٩٤,٣٠١)	٥,٨٠٩,٣٦٥	٢٥٢,٠٤٧	١,٢٤٥,٦٦٦	٧,٣٠٧,٠٧٨
صافي الإيرادات باستثناء الفوائد	١,٥٥١,١٤٤	٢٥٤,٣٤٩	١,٠٨٦,٥٤٤	٣,٢٤٨,٧٧٢	٣٥٦,٧٣٥	٢,٥٥٤,٦٣٦	٩٤,٠٣١	٦٠٠,١٠٥	٣,٢٤٨,٧٧٢
إيرادات تشغيلية	٥,١٨٥,٩٥٤	١,٠٠٤,٨٥٠	٤,١٠٢,٦١٢	١٠,٥٥٥,٨٥٠	٢٦٢,٤٣٤	٨,٣٦٤,٠٠١	٣٤٦,٠٧٨	١,٨٤٥,٧٧١	١٠,٥٥٥,٨٥٠
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	١,٣٩١,٨٣٣	٣٧٣,٢١٢	٢,٣١٣,٥٥٠	٤,٠٨٢,٩١٩	٤,٣٢٤	٣,٢٧١,٠٩٧	١٦٨,٤٤٣	٦٤٣,٣٧٩	٤,٠٨٢,٩١٩
صافي مخصص انخفاض القيمة	٥٩٢,٩٧٧	٣٣,٤٤٧	٥٢٢,٠٧٦	٩٤٢,٩٧١	(٢٠٥,٥٢٩)	٧٩٩,٧٠٦	(١٤,٤٨٥)	١٥٧,٧٥٠	٩٤٢,٩٧١
الأرباح قبل الضريبة	٣,٢٠١,١٤٤	٥٩٨,١٩١	١,٢٦٦,٩٨٦	٥,٥٢٩,٩٦٠	٤٦٣,٦٣٩	٤,٢٩٣,١٩٨	١٩٢,١٢٠	١,٠٤٤,٦٤٢	٥,٥٢٩,٩٦٠
ضريبة خارجية	١٧٢,١٩١	٧٦,٣٩٢	٤٩,٣٧٦	٢٩٨,١٤٣	١٨٤	(٣,٠٠٠)	١٧,٣٠٦	٢٨٣,٨٣٧	٢٩٨,١٤٣
صافي أرباح السنة	٣,٠٢٨,٩٥٣	٥٢١,٧٩٩	١,٢١٧,٦١٠	٥,٢٣١,٨١٧	٤٦٣,٤٥٥	٤,٢٩٦,١٩٨	١٧٤,٨١٤	٧٦٠,٨٠٥	٥,٢٣١,٨١٧
مجموع موجودات القطاع	٢٧٨,٠٣٧,٤٨٤	٣٢,١٣٠,٥٨٦	٨٥,٧٢٨,٦٧٨	٤٥٦,٢٨٦,٣٢٦	٦٠,٣٨٩,٥٧٨	٣٢٢,١٦٩,٧١٤	٩,٩٢٢,١٦٥	٨٨,٨٤٣,٧٠٠	٤٢٠,٩٣٥,٥٧٩
أرصدة بين القطاعات				(٤٩,٧٢٢,٥١٩)					(١٤,٣٧١,٧٧٢)
مجموع الموجودات				٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧					٤٠٦,٥٦٣,٨٠٧
مجموع مطلوبات القطاع	٢٧٢,٨١٢,٣٠٣	٣١,١٤٥,٧٦٩	٨٢,٧١٥,٣٣٥	٤١٣,٠٦٧,٦٧٣	٢٦,٣٩٤,٢٦٦	٢٨٣,٦١٣,١١٨	٨,٣٨٩,٨٣٦	٨٥,٧١٣,٩٧٢	٣٧٧,٧١٦,٩٢٦
أرصدة بين القطاعات				(٤٩,٧٢٢,٥١٩)					(١٤,٣٧١,٧٧٢)
مجموع المطلوبات				٣٦٣,٣٤٥,١٥٤					٣٦٣,٣٤٥,١٥٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤٢ ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم بقسمة صافي أرباح السنة بعد اقتطاع دفعات سندات الشق الأول من رأس المال على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة كما هو موضح أدناه:

	٢٠١٦	٢٠١٥
ربحية السهم الأساسية:		
صافي أرباح السنة (ألف درهم)	٥,٢٩٦,٠٤٢	٥,٢٣١,٨١٧
ناقصاً: دفعات سندات الشق الأول من رأس المال (ألف درهم)	**(٢٨٣,٤١٥)**	(٢٠١,١٨٧)
صافي الأرباح بعد خصم دفعات سندات الشق الأول من رأس المال (ألف درهم)	٥,٠١٢,٦٢٧	٥,٠٣٠,٦٣٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:		
عدد الأسهم العادية كما في ١ يناير (بالآلاف)	٥,١٩٨,٦٤٠	٤,٧٢٣,١٧٢
تأثير أسهم المنحة المصدرة خلال ٢٠١٦ (بالآلاف)	-	-
تأثير أسهم المنحة المصدرة خلال ٢٠١٥ (بالآلاف)	-	٤٧٢,٤٩٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الممارسة بموجب برنامج خيارات الأسهم (بالآلاف)	٢,٧٠١	٢,١٦٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بالآلاف)	٥,٢٠١,٣٤١	٥,١٩٧,٨٢٧
ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)	٠,٩٦	٠,٩٧
ربحية السهم المخفّضة:		
صافي الأرباح بعد خصم دفعات سندات الشق الأول من رأس المال (ألف درهم)	٥,٠١٢,٦٢٧	٥,٠٣٠,٦٣٠
زائداً: الفائدة على السندات القابلة للتحويل (ألف درهم)	٤٥,٨٥٣	٤٥,٥٤١
صافي أرباح السنة من أجل حساب ربحية السهم المخفضة (ألف درهم)	٥,٠٥٨,٤٨٠	٥,٠٧٦,١٧١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بالآلاف)	٥,٢٠١,٣٤١	٥,١٩٧,٨٢٧
تأثير الأسهم العادية المحتملة المخفضة المصدرة (بالآلاف)	١٤٥,٣٤٩	١١٧,٦٥٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المخفّضة بموجب برنامج خيارات الأسهم (بالآلاف)	٢,٤٦١	٥,٢٢٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة لغرض حساب ربحية السهم المخفضة (بالآلاف)	٥,٣٤٩,١٥١	٥,٣٢٠,٧٠٨
ربحية السهم المخفّضة (بالدرهم)	٠,٩٥	٠,٩٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤٣ أنشطة برسم الأمانة

احتفظت المجموعة بموجودات برسم الأمانة أو بصفة ائتمانية عن عملائها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بقيمة ٨,١٠٦ مليون درهم *(٢٠١٥: ٧,٢٨٥ مليون درهم)*. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة خدمات الحفظ الأمين لبعض عملائها.

إن الموجودات المعنية المحتفظ بها بصفة الحفظ الأمين أو على سبيل الأمانة يتم استبعادها من البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤٤ الشركات ذات الأغراض الخاصة

قامت المجموعة بإنشاء شركات ذات أغراض خاصة وبأهداف محددة لكي تقوم بمزاولة أنشطة إدارة الصناديق والاستثمار نيابة عن العملاء. إن حقوق الملكية والاستثمارات التي تقوم بإدارتها هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لا تخضع لسيطرة المجموعة، وبالتالي لا تنتفع المجموعة من عملياتها بخلاف إيرادات العمولات والرسوم. إضافة إلى ذلك، لا تقدم المجموعة أي ضمانات ولا تتحمل مسؤولية أي مطلوبات مستحقة على هذه الشركات. ونتيجة لذلك، لم يتم إدراج موجودات ومطلوبات ونتائج عمليات الشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة. وتشمل هذه الشركات ما يلي:

الاسم القانوني	الأنشطة	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠١٦
وان شير بي ال سي	شركة استثمار	جمهورية أيرلندا	١٠٠٪
حقوق الملكية الخاصة لبنك أبوظبي الوطني (١)	إدارة الصناديق	جزر كايمان	٥٨٪
بنك أبوظبي الوطني (كايمان) المحدود	إدارة الصناديق	جزر كايمان	١٠٠٪

٤٥ الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع التغيرات في سياسات العرض والاحتساب المطبقة في هذه البيانات المالية الموحدة، وذلك على النحو التالي:

قامت المجموعة خلال السنة بتعديل أساس تخصيص الأرباح والخسائر المحتفظ بها بشكل مركزي والمخصصات الأخرى بين القطاعات مما أدى إلى إعادة بيان المعلومات المقارنة حول القطاعات.

بنك أبوظبي الوطني
NBAD

NBAD

Corporate Governance Report 2016

Introduction

The National Bank of Abu Dhabi and its Group companies (together "NBAD") recognise their responsibility to demonstrate ethical and sustainable business practices in the United Arab Emirates and abroad. A comprehensive corporate governance framework plays a key role in NBAD's culture, business practices and regulatory compliance.

NBAD believes that the benefits arising from a commitment to corporate governance are attributable to both documentary and behavioural elements. Hence, the Board has approved a framework which incorporates a broad range of policies for guidance and control, in addition to approving general principles of behaviour and personal conduct for which all Directors and staff are accountable as individuals and as a collective entity.

NBAD operates in adherence to a clearly laid out set of guiding principles pertaining to corporate governance, within a corporate governance framework. These principles cover:

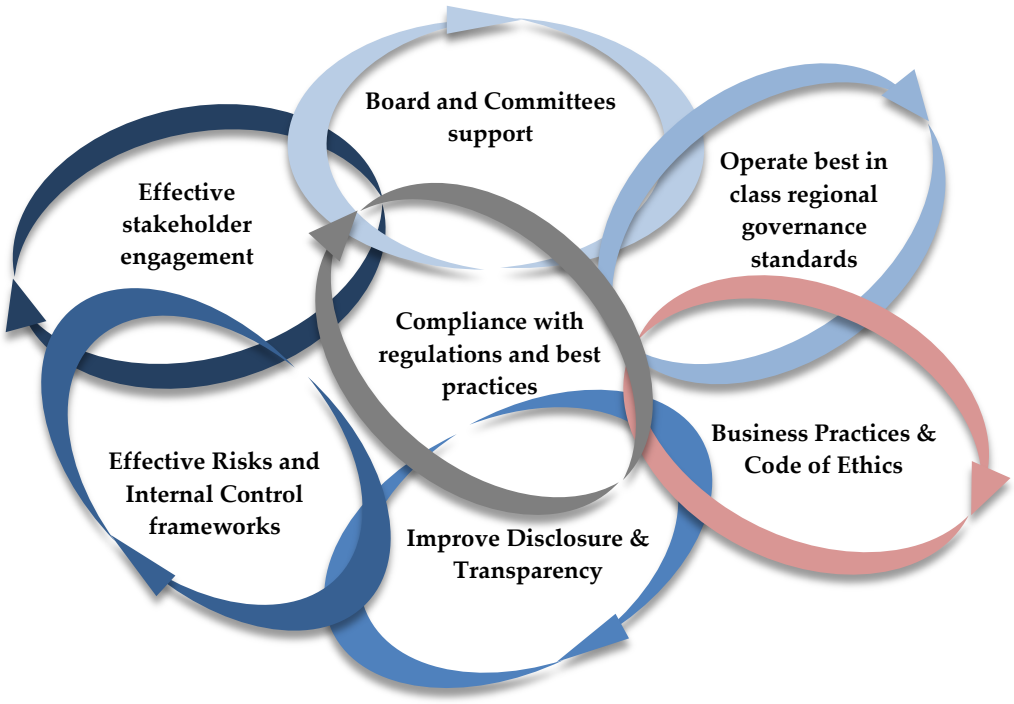

The scope and sophistication of the corporate governance framework is proportionate to NBAD's nature, size and complexity. The Board also recognises that NBAD is operating in an evolving global environment of diverse expectations, constant regulatory change, and increasing focus on stakeholder engagement and accountability. NBAD continually seeks to develop and improve its corporate governance framework to enable the Board and management to discharge their duties effectively.

Recognition and Achievements

NBAD was ranked first in the S&P/Hawkamah Pan Arab ESG Index among 100+ listed organisations from various industries in the Middle East and Africa region on its environmental, social and corporate governance practices.

The Annual General Assembly was conducted on 15 March 2016 where the Board was re-elected

Performance evaluation of the NBAD Board and its committees takes place on an annual basis, forming a key component of the Bank's Corporate Governance Framework. Latest update on financial crime, anti-money laundering and sanctions regulations, in addition to the new UAE Companies Law No (2) of 2015, were presented to the Board of Directors. The Articles of Association was amended accordingly too the new UAE Companies Law No (2) of 2015.

The Corporate Governance Framework

The Board of NBAD has overall responsibility for directing the Group's affairs, to create and preserve value through the Group's operations, and to consider the shareholders and other stakeholder interests. It has documented its roles and responsibilities in a Board Charter and associated policies.

The Board has established a number of Committees, each of which remain an integral part of the Board and whose members are Directors of the Board. The remit of these Committees is to ensure that the Board can devote the maximum possible time to consider topics in more detail, to manage conflicts of interest, to satisfy regulatory rules, and other relevant activities as necessary to ensure the proper governance of the Group.

All Committee Charters have been updated to reflect their duties and accountabilities during 2016.

The Board is responsible for making delegations to the management, including the definition, scope, frequency, and nature of powers. Aside from certain authorities and powers reserved by the Board for its own decision-making, the Group Chief Executive is delegated full responsibility for the management, operations and compliance of NBAD. To satisfy its oversight role, the Board has defined a clear control structure which monitors the management's activities, in addition to creating supporting controls and reporting structures both internal and external to the firm. The delegation and control structure is also subject to compliance with, and oversight by, regulators and third parties, including the Central Bank of the UAE, and the Securities & Commodities Authority of the UAE and regulators in jurisdictions where NBAD operates.

The Board has mandated Codes of Conduct which apply to Directors, employees and agents of NBAD. The codes encourage appropriate behaviour; define inappropriate behaviour; and the process and outcome for the identification and reporting of such behaviour.

Consistent with NBAD's approach to employ high standards for transparency and disclosure for the benefit of shareholders and other stakeholders, NBAD publishes a wide range of reports containing financial and non-financial data, in addition to disclosures required for regulatory purposes.

NBAD has established a number of functions committed to engagement and communication with external stakeholders. These include Investor Relations, Sustainability, Company Secretariat and Corporate Communications. In addition, internal transparency and disclosure is considered from operational, ethical and regulatory perspectives, ensuring that staff are aware of NBAD developments, strategies, risks and their personal responsibilities and duties, whilst protecting customer and personal data confidentiality, sensitive information, and commercial secrets.

Shareholder rights and interests include reserved powers in the UAE Commercial Companies Law and NBAD Articles of Association, and are supported by the duty of the Board to act in the interest of the

Company. NBAD acknowledges that there are diverse interests within the shareholder base, and that the Board considers such interests when determining the objectives and strategies for the Group.

Regulatory Compliance

NBAD is regulated by the Central Bank of the UAE and is therefore required to comply with the Central Bank regulations, circulars and notices issued from time to time. In addition, NBAD is required to comply with all applicable laws and regulations of the UAE and those of the jurisdictions in which it operates, including, without limitation, the UAE Commercial Companies Law, rules and standards established by the Securities and Commodities Authority (SCA) of the UAE, and the NBAD Articles of Association.

NBAD is committed to complying with good corporate governance practices, and so has regard to the provisions of Ministerial Resolution 518 of 2009 Concerning Governance Rules and Corporate Discipline Standards ("MR518") as per listed companies, although this is not a mandatory requirement for Banks in the UAE.

Senior management has the responsibility to ensure compliance with applicable laws and regulations, and report on such matters to the Board. The Board provides guidance and oversight in terms of risk appetite, significant compliance and risk strategies, and dealing with compliance and risk outcomes. The Board has established the Audit and Risk Management Committees with delegated authorities, as noted below, and has also mandated the other Committees to suitably consider compliance and risk in terms of their Charters.

Board of Directors

Board Composition in 2016

Six of the 11 Directors, including the Chairman of the Board, are nominees of the Abu Dhabi Government, and five Directors were elected by the minority shareholders during the Annual General Assembly that took place on the .

All Directors are Non-Executive and two of those elected by minority shareholders are considered to be independent according to criteria set out by SCA.

Members represent a diversity of viewpoints, experiences and background and are capable of devoting the necessary time to discharge their duties and they are of integrity.

The composition of the Board satisfies the generally acceptable corporate governance practice relating to the separation of Chairman and Group Chief Executive and the majority membership of Non-Executive Directors.

H.E. Nasser Ahmed Alsowaidi **Chairman**

- Non-Executive Member since 19/05/2003
- Appointee of the Abu Dhabi Government

H.E. Nasser Ahmed Alsowaidi is the Chairman of the National Bank of Abu Dhabi P.J.S.C

Over the last 27 years H.E. has held positions across various economic and financial Government bodies in the United Arab Emirates, including the Executive Council, the Abu Dhabi Investment Authority (ADIA) and the Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC).

H.E. holds a degree in Economics from the California State Polytechnic University, USA.

External appointments

- Chairman – Etihad Rail Company
- Board Member – Mubadala Development Company
- Board Member – International Petroleum Investment Company

H.E Sultan Nasser Al Suwaidi **Deputy Chairman**

- Non-Executive Member since 21/01/2016
- Appointee of the Abu Dhabi Government

H.E. Sultan Bin Nasser Al Suwaidi is the former Governor of the Central Bank of the UAE. He held this prestigious position for 23 years until he stepped down in September 2014. Over the last 38 years, H.E. Al Suwaidi has held many senior roles in leading organisations in the country, including General Manager of Abu Dhabi Investment Company (ADIC), General Manager of Gulf International Bank (Bahrain), and Managing Director and CEO of Abu Dhabi Commercial Bank.

H.E. AlSuwaidi has a B.S. degree in Business Administration and Finance, and started his career at Abu Dhabi Investment Authority (ADIA) in 1978 in the Finance and Administration Department. He represented ADIA on the Boards of many banks and financial institutions.

In 2006, H.E. AlSuwaidi was named Central Bank Governor of the Year for the Middle East by Emerging Markets Publication

Sheikh Mohammed Bin Saif Bin Mohammed Al Nahyan

Director

- Non-Executive Member since 19/03/2006
- Elected by the Minority shareholders

Sheikh Mohammed Bin Saif Bin Mohammed Al Nahyan is the Chairman of the Abu Dhabi National Insurance Company (ADNIC) which is a leading and prominent insurance provider in the region. Sheikh Mohammed also holds the role of the Chairman of its Risk Management Committee.

Sheikh Mohammed holds a degree in International Economics and History from the American University of Paris, France.

External appointments

- Chairman – Abu Dhabi National Insurance Company

Sheikh Ahmed Bin Sultan Al Dhaheri **Director**

- Non-Executive Member since 01/05/1994
- Elected by the Minority shareholders

Sheikh Ahmed Mohammed Sultan Al Dhaheri is currently the Chairman of Bin Srour Engineering. Prior to this, Sheikh Ahmed has been the Undersecretary of the

Department of Social Services and Commerce Building (DSSCB) from 1996 until 2009.

Sheikh Ahmed holds a Bachelor Degree in Civil Engineering Science.

External appointments

- Member – National Consultative Council (NCC), Abu Dhabi
- Board Member – Emirates Communication (Etisalat)
- Vice Chairman – Abu Dhabi National Hotels Company (ADNH), Abu Dhabi
- Vice Chairman – Abu Dhabi Aviation (ADA), Abu Dhabi

H.E.Hareb Masood Al Darmaki **Director**

- Non-Executive Member since 21/01/2016
- Appointee of the Abu Dhabi Government

H.E. Hareb Masood Al Darmaki is the Executive Director of the Private Equities department at Abu Dhabi Investment Authority (ADIA), and has been with the company since 1976.

H.E. Al Darmaki was formerly a Board member of the Arab Banking Corporation and of Qatar Telecom, and he was previously the Chairman of Abu Dhabi Investment Company and Abu Dhabi Securities Market.

H.E. Al Darmaki holds a Bachelor's Degree in Economics and Political Science from Bristol University in the United Kingdom, and a Master's Degree in International Studies from Johns Hopkins University, USA.

External appointments

- Chairman – Gulf Capital
- Chairman, Investment Committee - AXA Green Crescent Insurance Company
- Chairman, Investment Committee - The Zayed Bin Sultan Al Nahyan Charitable & Humanitarian Foundation
- Vice Chairman – ADIA Investment Committee
- Member – ADIA Strategy Committee
- Board Member – AXA Green Crescent Insurance Company

H.E. Sultan Bin Rashid Al Dhaheri **Director**

- Non-Executive Member since 02/05/1973
- Elected by the Minority shareholders

H.E. Sultan Bin Rashid Al Dhaheri is an Ex Member of the Federal National Council. H.E. is one of the most recognised and respected businessmen in the UAE and plays an essential role in the economy of the UAE through participation in different industries such as real estate, projects, portfolio management or by owning and acting as partner in leading commercial and industrial companies.

H.E. owns and sits as director for several major private companies in the UAE. In addition, H.E. is well recognised for his role on charitable activities both regionally and internationally.

External appointments

- Member – Federal National Council of the UAE
- Board Member – Abu Dhabi National Insurance Company

Mr. Khalifa Sultan Al Suwaidi **Director**

- Non-Executive Member since 19/03/2006
- Appointee of the Abu Dhabi Government

Khalifa Al Suwaidi is an Executive Director of the Direct Investment Department at the Abu Dhabi Investment Council (ADIC). Prior to this, he was the Deputy Director of the External Funds (Americas) Department at the Abu Dhabi Investment Authority (ADIA). Mr. Al Suwaidi was appointed as The National Bank of Abu Dhabi Managing Director in August 2016.

Mr. Al Suwaidi holds a degree in Business Administration (Finance) and MSC in Finance from Seattle University, USA and is a Chartered Financial Analyst.

External appointments

- Board Member – Union National Bank (UNB)
- Board Member – Abu Dhabi National Insurance Company (ADNIC)

Mr. Hashim Fawwaz Al Kudsi **Director**

- Non-Executive Member since 11/03/2009
- Appointee of the Abu Dhabi Government

Hashim Al Kudsi is an Executive Director, Active Investment Strategies, at the Abu Dhabi Investment Council (ADIC) since April 2007.

With a long term investment management background and experience in banking and

finance, he has a degree in Business Administration from American University, USA and is also a Chartered Financial Analyst.

Mr. Matar Hamdan Al Ameri **Director**

- Independent Non-Executive Member since 11/03/2010
- Elected by the Minority shareholders

Matar Hamdan Al Ameri has more than 25 years of experience in various roles in Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC). Mr. Al Ameri started his career in ADNOC and has been involved in various senior finance roles in the ADNOC Group including secondment to Arthur Andersen for two and half years on assignments across UAE, Australia, UK and USA. Mr. Al Ameri is currently responsible for the oversight of the ADNOC Group Finance where he also represents as Member or Chairman the ADNOC Group on the Finance Board Advisory and Audit Committees of various companies such as ADCO, ADMA, ZADCO, GASCO, ADGAS, NDC, ESNAAD, FERTIL, BOROUGE, DNATCO, NGCSO and ADNOC Distribution.

An advocate of developing and maximising opportunities for UAE Nationals towards building future leaders and he is also active in the Al Ain Sports Club where he sits as a Board Member. Mr. Al Ameri holds a Bachelor's Degree in Accounting and Information Systems from UAE University.

External appointments

- Board Member – National Drilling Company
- Board Member – Abu Dhabi National Tanker Company
- Board Member – NGSCO
- Board Member – Excel London – Subsidiary of Abu Dhabi National Exhibition Co. (ADNEC)
- Finance Director – Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC)

Mr. David Beau **Director**

- Independent Non-Executive Member since 11/03/2009
- Elected by the Minority shareholders

David Beau has been working for the Abu Dhabi Government since November 2003. Currently, he is the Chief Investment Officer of the Direct Investment Department at the Abu Dhabi Investment Council (ADIC).

Prior to this, he was a Fund Manager at the Abu Dhabi Investment Authority (ADIA). Mr. Beau is a CFA Charter holder and holds NASD Series 3, 7 and 24.

Mr. Beau grew up and went to university in Strasbourg, France and started his career in finance in New York as a stockbroker before joining Everest Capital in London. He subsequently moved to Bermuda and Dublin where he was a fund manager for Berco Ltd., a family office with substantial assets under management.

External appointments
Board Member – Abu Dhabi Investment Company (Invest AD)
Investment Committee member – Abu Dhabi National Insurance Company (ADNIC)

Ms. Mariam Saeed Ghobash **Director**

- Non-Executive Member since 21/01/2016
- Appointee of the Abu Dhabi Government

Mariam Saeed Ghobash is a senior investment professional in the Direct Investments Department at Abu Dhabi Investment Council dealing with the Council's portfolio of investments in the MENA region. She has worked as an Investment Associate within HSBC, and was previously a board member of National Takaful Company (Watania) and Al Hilal Bank.

Ms. Ghobash holds a Bachelor of Science in Economics from the Wharton School at the University of Pennsylvania in the US.

External appointments
Board Member – Emirates Development Bank
Board Member – Abu Dhabi Investment Company

Independent Directors

NBAD's Independent Directors are elected by the minority shareholders during the General Assembly. The Independent Directors are obliged to immediately inform the Board of any circumstance which may impact upon their independent status.

The Corporate Governance and Nominations Committee is charged with nominating suitable candidates for the shareholders to consider for election, and monitoring the independence of Directors according to agreed criteria. The SCA has mandated that nomination by a Government does not by itself exclude Directors from being considered Independent in the event that they would otherwise satisfy the conditions. Whilst the Government nominated Directors are not included in the number of Independent Directors stipulated by the Articles, the Board may potentially consider the attributes of Government nominees to determine whether Independent Directors constitute one-third of the total Board.

Director Nomination

All Directors serve a maximum term of three years, and there is no restriction on retiring Directors, if considered appropriate, being re-nominated for election at Annual General Meeting or re-appointed by the Abu Dhabi Government. As the Articles of Association fixes the number of Board Directors, the Board may also appoint new Directors to fill vacancies arising during the year, and any Director so appointed must seek re-election at the next Annual General Meeting.

Terms regarding nomination and election of Directors are stipulated in the NBAD Articles of Association as well as the Group Board of Directors Membership and succession policy to include certain representation, including a proportional number of Directors to the ownership by the Abu Dhabi

Government, and a minimum number of Independent Directors. The nomination of minority elected Directors are subject to a formal nomination process including the public call for nominations, review of appropriate skills and experience, categorisation as Independent if suitable, and inclusion of the nominations received in the Notice of Meeting for voting by shareholders. Election by minority shareholders of the Directors is subject to secret ballot.

Board Responsibility and Practices

In order to conduct its business and discharge its duties to a high standard of corporate governance protocols and policies, the Board has committed to several key documents which define the roles, responsibilities, functions, protocols and other matters relevant to the Board and its Members:

- Corporate Governance Policy, which establishes the overarching approach of NBAD.
- Charter of the Board of Directors and of each Committee.
- Directors Code of Conduct.
- Other NBAD policies referred to in the above.

During 2016 pursuant to an initiative of the Corporate Governance and Nomination Committee, the Company Secretariat performed a full review of the corporate governance policies, and the revised documents were approved by the Committee and the Board.

a. Role of the Board and its Members

The Board is responsible for directing the National Bank of Abu Dhabi and its subsidiaries towards the achievement of NBAD's vision. To this end, the Board ensures NBAD's strategic leadership, financial soundness, governance, management supervision and control.

The Board has delegated certain authorities and powers to committees and individuals including the Group Chief Executive. However, the Board reserves the authority to deal with specific matters. These are detailed with the Board Charter which is available on the Bank's website www.nbad.com.

Role of Chairman of the Board

It is the responsibility of the Chairman to lead the Board, ensure that the Board is aware of material information and developments pertaining to NBAD, and encourage all Directors to work in the best interests of NBAD. The role is defined clearly in the Board Charter:

- Facilitates and organize the work and activities of the Board and approves the annual rolling agenda for the Board as well as the agenda for each meeting;
- Ensures that new Directors are properly inducted and introduced to the business of NBAD;
- Ensures that Directors receive in good time all information which is necessary for the proper performance of their duties, this information to be accurate, relevant and timely;
- Ensures that there is sufficient time for consultation and decision-making by the Board;
- To effectively provide guidance & oversight and liaises regularly with the Group Chief Executive to ensure adequate contact between the Board and Senior Management;
- Oversees the orderly and efficient conduct of the General Meeting;
- Ensures effective communication with shareholders and other stakeholders and communicates any concern to the Board.

The Deputy-Chairman shall replace the Chairman in his absence or whenever the Chairman is unable to perform his duties. The role of the Committee Chairmen is substantially similar to that of the Chairman of the Board.

Role of Directors

Directors are expected to exercise due care and skill in the performance of their duties, and in particular to:

- Provide constructive challenge;
- Contribute strategic thought, and utilise their skills and experience;
- Ensure business performance conforms to strategic direction and NBAD values and ethics; and
- Ensuring satisfactory dialogue with shareholders and stakeholders.

Independent Directors have a particular obligation to:

- Conduct themselves and participate in Board matters with an independent mind;
- Give priority to NBAD upon any conflict of interest;
- Have particular regard to the protection of the interests of the minority shareholders; and
- Challenge the board and management.

Role of Group Chief Executive and Senior Management

The Group Chief Executive has delegated responsibility from, and a job description which is clearly defined by, the Board of Directors to ensure that the Company is operated in accordance with its mandate. Senior Management must ensure that the Board and Committees receive sufficient complete information on a timely basis.

b. Board Conduct

The Board has approved, and each Director commits, to particular codes and standards of conduct, which are to be considered in terms of their 'spirit' as well as the strict wording. The Directors Codes of Conduct and Board Charter notes the personal duties that Directors owe to the Company, and standards attached to:

1. Conflict of Interest
2. Provision of Banking Facilities
3. Employment of Family
4. Gifts, Benefits & Business Courtesy
5. Anti-Bribery and Corruption
6. Confidentiality
7. Insider Trading
8. Fair, Accurate and Timely Reporting and Disclosures
9. Ethical Behaviour and Whistleblowing
10. Directors and Officers Insurance

c. Board meetings and attendance

The Board commits to meet at least six times per year, with additional meetings as required to conduct special business. During 2015 the Board met 6 times. The Board may make unanimous written resolutions by circulation. This was made two times in 2015 merely for timing purposes, as the matter could not be held over to the next scheduled meeting. The Board voted unanimously in favour of the resolutions and there were no breaches.

Quorum for meetings is set at a simple majority of Directors, and voting during meetings is a simple majority of attendees.

The Chairman may make a casting vote. Directors must disclose potential conflicts of interest as soon as they are aware of the situation, and recuse themselves from further discussion and voting on the matter.

Attendance during 2016 was as follows:

201 Board Meeting Attendance	**27 January 2016**	**27 April 2016**	**2 July 2016**	**27 July 2016**	**16 October 2016**	**26 October 2016**	**4 December 2016**	**18 December 2016**
H. E. Nasser Ahmed Alsowaidi – *Chairman*	✓	✓	✓	-	✓	-	✓	✓
H.E Sultan Nasser Al Suwaidi - *Deputy Chairman*	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Sheikh Mohammed Bin Saif Bin Mohammed Al Nahyan	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓
Sheikh Ahmed Mohammed Sultan Al Dhaheri	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓
H.E. Hareb Masood Al Darmaki	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
H.E. Sultan Bin Rashed Al Dhaheri	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-
Mr. Khalifa Sultan Al Suwaidi	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-
Mr. Hashim Fawwaz Al Kudsi	✓	✓	-	✓	✓		✓	✓
Mr. David Beau	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-
Mr. Matar Hamdan Al Ameri	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓
Ms. Mariam Saeed Ghobash	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

d. Delegation and Accountability

The Board retains specific powers in accordance with the NBAD Articles of Association and the Matters Reserved for the Board included in the Board Charter, and delegates other responsibilities to its Board Committees. Unless otherwise stated, all responsibility for day to day operation of the business is delegated to the Group Chief Executive and senior management who are accountable for mandates.

Certain specific powers which are subject to special controls are appropriately recorded in the Board Resolutions and Minutes. The Board monitors further delegations and devolution of power through NBAD via management reporting frameworks, independent reviews and verifications by audit, compliance and legal departments and external advisors. NBAD continues to review its delegations of authority pursuant to the evolution of risk strategies, prudential requirements, changes in the business environment and operational effectiveness.

e. Induction, Development, Evaluation and Succession

The Board, Committees and management require an appropriate balance of skills, experience, independence and knowledge having regard to the nature and complexity of the business, its

commercial environment, and the interests of stakeholders. The procedures for nomination of Non-Executive Directors for shareholder election and the selection of Directors for Subsidiaries are reviewed by the Corporate Governance and Nomination Committee, which takes these factors into account. New Non-Executive Directors receive formal induction, and all Directors commit to continually refresh their skills and knowledge.

In 2015, the latest Anti-Money Laundering Regulations and new UAE Companies Law No (2) of 2015 amendments were presented to the Board.

Board evaluation

Performance evaluation of the NBAD Board and its committees takes place on an annual basis, forming a key component of the Bank's Corporate Governance Framework.

f. Remuneration of the Board and Executives:

It is a policy of NBAD to offer a competitive compensation framework to attract, retain and motivate qualified and talented Directors and staff, whilst having regard to appropriate risk, accountability and the interests of shareholders to build value.

Remuneration for the Non-Executive Directors is based on the time commitment, skills, and responsibility borne by the Directors whilst undertaking their duties for the Board and Committees. The total remuneration allocation for the Non-Executive Directors is approved at the Annual General Meeting based on the recommendation of the Corporate Governance and Nominations Committee and the Board, and subject to regulatory limits. The compensation is allocated to Directors based on their membership and additional roles performed in the Board, including Chairmanship of the Board or Committee and attendance at Committee meetings.

2016 Board Remunerations:-

Title	Annual Fee (AED)	Committee attendance (AED/Meeting)
Chairman	1,000,000.00	5,000.00
Deputy Chairman	750,000.00	4,000.00
Director	600,000.00	4,000.00

The Group Chief Executive and Senior Management's remuneration is structured to link reward with corporate and individual performance. As noted below, the Corporate Governance and Nominations Committee is tasked with determining appropriate remuneration frameworks for the Board while the Human Resources Committee reviews Senior Management performance and determines appropriate remuneration frameworks for the Group, taking account of incentivisation measures, risk, seniority, responsibility and industry benchmarks.

In accordance with the NBAD Articles of Association, Executive Directors and Senior Management may participate in the Staff Share Option Scheme, under which allocations of rights are monitored and approved by the Board of Directors.

Board Committees:

a. Committee Mandates

The Board has established five Committees in order to focus on key initiatives and controls of NBAD and to assist in the efficiency and effectiveness of the Board. Each Committee Charter is approved by the Board and outlines authority, responsibilities, meeting frequency and practices, reporting, and self-evaluation. The Committees are required to meet as frequently as deemed necessary to fulfil their objectives and to allow sufficient time for discussions, presentations, deliberation, and decisions or recommendations to be clearly formulated.

The composition and Chairmanship of each Committee is approved by the Board after recommendation by the Corporate Governance and Nomination Committee, and reviewed on an annual basis. Quorum is a simple majority, and voting is a simple majority of those in attendance with the Committee Chairman having a casting vote in the case of tied voting. The Committee Chairman shall escalate to the Chairman of the Board and Company Secretary any significant matters arising from the Committee.

Only Directors may be appointed to Committees, however each Committee shall have the authority to obtain advice and assistance from outside legal, accounting and other advisors as it deems necessary to carry out its duties. The Committee may also request management and any other internal or external advisors to attend meetings and/or conduct any investigations, reviews or studies of any matter within the scope of the Committee's duties and responsibilities. In connection with any such investigation, the Committee shall have unrestricted access to NBAD's personnel and documents.

b. Committee Scope and Composition

This table summarises membership as at **31 December 2016.** 'C' denotes the current Chairmen of the Committees.

	Risk Management	Audit	Corporate Governance & Nominations	Human Resources	Strategy & Transformation
H.E. Nasser Ahmed Alsowaidi - Chairman					
H.E Sultan Nasser Al Suwaidi - Deputy Chairman	C				
Sh. Mohammed Bin Saif Bin Mohd Al Nahyan				C	C
Sh. Ahmed Mohammed Sultan Al Dhaheri					
H.E. Hareb Masood Al Darmaki			C		
H.E. Sultan Bin Rashed Al Dhaheri					
Mr. Khalifa Sultan Al Suwaidi					
Mr. Hashim Fawwaz Al Kudsi					
Mr. Matar Hamdan Al Ameri - Independent		C			
Mr. David Beau - Independent					
Ms. Mariam Saeed Ghobash					

Audit Committee Members: Minimum 3, including 1 Independent

Oversight and review of:

- Integrity of financial statements, accounting policies, adjustments & financial reporting.
- Adequacy and effectiveness of internal control, IT security & risk management systems.
- Compliance with laws & regulations, whistleblowing & fraud.
- Investigations into integrity, conflicts of interest & adherence to standards of conduct of Senior Management.
- Examination reports from regulatory authorities.
- Internal audit function, plans, independence, resourcing and effectiveness in the context of NBADs overall risk management.
- Appointment, remuneration & removal of Group Chief Audit Officer.
- External audit function, including recommendations to the Board & Shareholders on appointment, remuneration, non-audit fees, independence, audit plans, audit recommendations & removal.
- Compliance with Codes of Conduct.

Risk Management Committee Membership: Minimum 5

The Risk Management Committee plays a key role in evaluating the risk appetite and policies of the Group. This is an extremely active Committee with delegated decision-making authority on material credit approvals, in addition to the strategic risk issues. Certain matters may be decided, and later ratified by the Committee, in case of extreme urgency when the Committee cannot meet.

Oversight and review of:

- Risk appetite & tolerance taking into account the Group's strategies & operating environment.
- Group's risk methodology, KPIs and tolerances, including stress testing.
- Trading, investment, liquidity, funding & interest rate risk, including transfer pricing.
- Risks of strategic acquisitions or disposals.
- Adequacy & allocation of capital.
- Management proposals, material risk transactions & seeking Central Bank approval if required.
- Alignment of remuneration to risk.
- Risk disclosures & reports.
- Compliance with regulatory requirements.
- Overall risk management framework, including adequacy of company procedures, material findings of regulators, independence & resourcing of the risk function, & assurance from internal audit on risk controls.
- Chief Risk Officer Role.

Corporate Governance & Nominations Committee Membership: Minimum 3, including 1 Independent

Oversight and review of:

- Corporate Governance Charters, policies, practices, & organizational structure.
- Size and composition of the Board & its Committees relative to the responsibilities of each.
- Director independence.
- Allocation of responsibilities to the Committees, Directors & Company Secretary.

- Board membership & management of subsidiaries.
- Board remuneration.
- Outside directorships, director lending, share trading and conflicts of interest of Directors & Senior Management.
- Compliance with Charters & policies.

Human Resources Committee Membership: Minimum 3, including 1 Independent

Oversight and review of:

- Strategic human resources.
- Remuneration & performance related pay schemes, policies & framework for NBAD.
- Appointment, promotion, remuneration, retirement & dismissal of Senior Management.
- Development & implementation of Emiratisation strategies & targets.
- Terms of reference and reporting of the Management Remuneration Committee.
- Training strategy for NBAD.
- High level succession planning.
- Review of Senior Management performance against KPIs.
- Headcount budgets.
- HR related expenditure above delegated authorities.

Strategy and Transformation Committee Membership: Minimum 3

Oversight and review of:

- Assisting the NBAD Board in fulfilling and development of its strategic plan.
- Assist the Board in relation to the implementation of the Bank's strategy and related transformation implementation plan, expansion, acquisition strategy and potential acquisitions.
- Review and evaluate major unbudgeted expenditure, external developments and factors.
- Issues related to senior staff.
- Structure, size and composition of the STC, determined by the Board.
- Review plans to relaunch new products, lines of businesses or projects
- Assist the Board in regards to NBAD's mission, vision and values.

Risk and Control Framework

The Board of Directors has approved and implemented an extensive internal control system, which includes:

- Control environment and codes of conduct for the Board and staff.
- Risk management.
- Control functions.
- Management Information systems
- Monitoring, security and prevention systems.

The significant functions which form the control system include Internal Audit, Risk, Legal and Compliance, and Company Secretariat. Control functions within NBAD functionally report to the Board or designated Committees, and administratively report to the Group Chief Executive.

Control functions are comprised of skilled and experienced staff with internationally recognized qualifications, and are provided with unfettered and independent powers to investigate the affairs and internal controls of the Corporation. Where necessary, the controls function may also be outsourced to reputable third parties who are qualified to provide specialist expertise.

In particular, the evolution of risk perspectives and policies in the international and local regulatory environment will continue to mandate or influence NBAD's approach to, and appetite for, risk. As risk is an integral part of both the operational and control framework, the Board will continue to monitor the appropriate delegation of risk, the continued nature of its risk appetite and strategies, and the authorities provided to the Risk Committee.

The External Auditors are paid on a fixed annual fee basis. The auditors' fee is recommended by the Board of Directors for shareholders' approval in the Annual General Meeting. Non-audit work or audit work not within the scope of the annual review will be reviewed by the Audit Committee on a case by case basis, although procurement policies may exclude tendering by auditors to avoid any perceived or potential conflict of interest. The external audit fees are disclosed in the NBAD Annual Audited Accounts.

As required by the Central Bank of the UAE and as desirable for international banks of NBAD's stature, NBAD has implemented a comprehensive set of policies for the prevention and detection of fraud, corruption, bribery, money laundering and other criminal and civil offences. These are monitored by a number of control functions, which ultimately report to the Committees and Board on matters of significant breach, local and international updates, monitoring programs, trends and risks. Whilst NBAD has instituted a sophisticated set of systems and controls to segregate duties, establish limits and approval processes, and monitor and audit employee and stakeholder interactions, it is recognised that systems are not failsafe. Hence, NBAD has an over-arching Whistleblowing Policy which incorporates independent reporting channels, confidentiality and sensitivity, investigation powers, escalations, reporting, re-integration of findings into the operational and control framework, and regulatory co-operation.

Transactions of Directors and Employees in Securities

By virtue of NBAD's status as a listed company on the Abu Dhabi Stock Exchange, Directors and staff are subject to certain trading restrictions on NBAD securities, including Close Periods. All Directors and a wide class of Senior Management are classified by NBAD as "Insiders" with respect to trading rules set by the SCA, which imposes internal and public disclosure requirements. The 'Insider List' is reviewed and updated quarterly.

Also, due to the nature of NBAD's business, Directors and staff may come into possession of material non-market information which may impact the prices of listed securities (including equities, bonds, ETFs, etc.) on many global exchanges. The legal prohibition of Insider Trading is incorporated within the NBAD's Codes of Conduct, which specifies that trading with inside knowledge on any security (including but not limited to NBAD securities) is strictly forbidden and may expose the individual and NBAD to serious negative outcomes. All Directors and staff are made aware of their legal obligations,

the consequences for non-compliance, and the need for timely, relevant disclosure in relation to reporting on these issues.

Other Policies

Dividends

NBAD adopt a conservative policy when distributing dividends, taking into account the current challenging economic and financial conditions with the aim to strengthen the safety and soundness of the bank's financial position. The board of directors examines various elements, factors and requirements in order to decide on what cash or share dividend each year that can be recommended. The assessment takes in-depth review which is presented to the annual shareholders meeting for their final approval.

However, clause (56) of the bank's AOA refers to certain procedures when considering distribution of dividends to shareholders. It calls for deducting certain percentages from the net profit in favor of various accounts namely (10%) for the legal reserve, another (10%) for the special reserve. Then, of the remaining profits; the max of (10%) can be deducted for the remuneration of the board of directors and thereafter, the net profit can be distributed to shareholders or added to retained earnings.

Provided that no adverse conditions exist regarding domestic and/or global economic circumstances, and after making transfers to the mandatory reserves and ensuring that the Bank's capital adequacy ratio remains at the targeted level, and subject to approval by shareholders, NBAD's policy is to recommend for the approval of shareholders in the Annual General Meeting a cash dividend and or share dividend which are covered at least three times by the distributable profit.

Corporate Sustainability

NBAD has a proud history of being a UAE leader in disclosure through the publication of annual Corporate Responsibility and Sustainability Reports, employing the Global Reporting Initiative's (GRI's) international reporting standard and the supporting Financial Sector Supplement.

All historical reports and current reports are available on the NBAD website in the Governance section, demonstrating NBAD's commitment to full disclosure, of both current achievements and historical context, and continuous improvement.

Share Registry Services

NBAD is a significant provider of share registry services to other public joint stock companies in the UAE and is recognised by the market for providing integrated and support services for the conduct of

shareholder actions. The Securities and Funds Administration Services Department is subject to an extremely high standard of duty and care with regard to issues such as regulatory compliance, confidentiality, audit and regulatory co-operation.

Investor Transparency and Disclosure

A dedicated Investor Relations site is included on the Corporation's website (www.nbad.ae), where investors are provided with current information relating to the Corporation such as:

- Annual reports
- Financial reports
- Corporate Governance documentation
- Credit profiles
- Analyst coverage
- Press releases
- Securities information
- Presentations
- Feedback facility